

جامعة مولود معمري تيزي وزو



كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

تأثير الأزمة الكردية على العلاقات الأمريكية - التركية أثناء حكم
حزب العدالة والتنمية (2002 - 2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية

إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

من إعداد الطالبين:

- عباس ويزة

- فوزيل أغيلاس

لجنة المناقشة

- أ/ قسدي فلة، جامعة مولود معمري رئيساً

- أ/ عمرون محمد، جامعة مولود معمري مشرفاً ومقرراً

- أ/ قصاب يونس، جامعة مولود معمري ممتحناً

تاريخ المناقشة: 2016/03/17

كلمة شكر

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ "عمرون محمد" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، فله منا أسمى وأصدق عبارات الاحترام والتقدير .

كما نتقدم كذلك بشكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

شكر خاص لمن دعمنا وقدم لنا يد العون لإتمام هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

إلى العائلة الكريمة

كلّ الزملاء والزميلات

هـ اغيـلاس

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من حضنتني بدفئها، وقوتني بحبها، أمي العزيزة تقديرا وعرفانا لتضحياتها وعطائها،

ودعمها اللامتناهي راجية المولى أن يحفظها لنا

إلى أغلى وأعز شخصين يحويهما قلبي، أختاي "فازية" و"روزة"

إلى كل العائلة الكريمة حبا وتقديرا

إلى من وجدته سنداً لي في حياتي، منبع المثابرة والمضي قدماً، من ساعدني ودعمني على

الدوام "جعفر"

إلى كلّ الأصدقاء والزملاء الذين تقاسمت معهم ولو لحظة من مشوار المثابرة.

إلى كل من حواه قلبي ولم يذكره قلبي...

هـ ويزة

مقدمة

في حقل العلاقات الدولية ومنذ مطلع القرن 20 برزت إلى السطح ظاهرة الأقليات كمصطلح أساسي في تفسير النشاطات التي تقوم بها الدول. فقد تم اعتبارها كمحدد لها وفي نفس الوقت كسبب يدفعها إلى تحديد نوع التفاعلات هل هي سلمية أم تصارعية.

ولعل الحدثين الهامين الذين عرفتهما العلاقات الدولية وهما الحربين العالميتين أعطى تفسيراً واضحاً لهذه الظاهرة وبرهاناً واقعياً على الطموحات التوسعية للدول، حيث أصبحت الأزمة الكردية في تركيا تشكل تأثيراً كبيراً على السياسة الداخلية والخارجية للحكومة التركية. وإذا أخذنا ظاهرة الأزمة الكردية في تركيا بصفة خاصة وفي الشرق الأوسط بصفة عامة ونظراً إلى أن تركيا كوحدة سياسية فعالة في المعادلة الشرق أوسطية فتركيا تتمتع بموقع جغرافي وجيوستراتيجي يعطي لها خاصية التصرف وتحديد سياستها الخارجية وفقاً لهذه المقاربة.

فتمركزها الجغرافي محفوف بالأزمات التي تمر بها المنطقة بداية من احتلال العراق وصولاً إلى ما يسمى بالربيع العربي والأزمة السورية التي هزت منطقة الشرق الأوسط فهذه التداعيات الأمنية التي تهدد المنطقة، التي تهدد الحدود التركية تؤثر على سياستها الخارجية وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات كثيرة دستورية، اجتماعية وخارجية حاسمة أعادت ترتيب أولويات تركيا بل أعادت تعريف خياراتها، مما شكل انقلاباً على التوازنات الداخلية والسياسة الخارجية اتجاه المنطقة.

أهمية الموضوع:

لقد أصبح تحليل الأقليات ودراستها خاصة بعد الحرب الباردة من الدراسات المستعصية على الضبط وذلك نظرا لتعدد الفاعلين الدوليين بالإضافة إلى تشابك وتعدد القضايا المطروحة على الساحة العالمية بفضل العولمة وتزايد نسبة الاعتماد المتبادل كما أصبح من الصعب معرفة مدى تأثير دور هذه الأقليات على أي دولة في العالم ناهيك عن معرفة المتغيرات التفسيرية المتحكمة في الظواهر الدولية، كما بات من الصعب على الدول تحديد أولوياتها في السياسة الخارجية وكذا تحديد الأخطار الأمنية التي تهدد مصالحها القومية. هذا ما دفع للبحث عن فهم سلوكيات الفواعل الدولية في ظل المتغيرات والمعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الباردة ومدى تأثير هذه الأخيرة على توجيه وتحديد سياسات الدول، وبالإشارة إلى تركيا كنموذج في أزمة الأقليات ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية نشير إلى أن الموضوع قد أشارت إليه العديد من الكتب والدراسات العلمية السابقة التي كانت تسعى إلى توصيف التوجهات العامة للأزمة الكردية في تركيا كما كانت كل الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع تقف عند الملامح الكبرى لهذه السياسة أو تتخصص في جزئية معينة كدور حزب العدالة والتنمية الهوية التركية أو تدرسه كتوجه محدد كالعلاقات التركية الأمريكية، علاقة تركيا بإقليم كردستان العراق...إلخ، لذا حاولنا الوقوف عند جزء معين من تأثيرات الأزمة الكردية على العلاقات التركية الأمريكية وتأثيرها بصفة عامة على السياسة الخارجية التركية ألا وهو البعد الإقليمي الذي يعد من الأبعاد الجديدة في التحليل خاصة بعد زوال الثنائية القطبية بحيث أصبح هناك هامش المناورة على المستوى الإقليمي خاصة للدول التي لها ميزات محورية حيوية والذي جعل البعض يصنفها ضمن القوى المتوسطة، وهو تعبير في العلاقات الدولية للدلالة على الدول التي ليست بالقوى العظمى لكن لها تأثير خاص على الساحة العالمية، فبعض القوى المتوسطة يمكن اعتبارها قوى إقليمية.

كما حاولنا في دراستنا أن نربط الأزمة الكردية في تركيا والمستجدات الدولية الحاصلة في الجوار الإقليمي المحيط بها خاصة الوضع الأمني في العراق، ومدى انعكاساته على الكيان والدور التركي في الشرق الأوسط وانعكاس كل ذلك على علاقات تركيا مع حلفائها الاستراتيجيين.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الأسباب الموضوعية:

رغم الإسهامات العلمية الكبيرة والواسعة في ميدان العلاقات الدولية إلا أنها تبقى قليلة وعامة مقارنة بالقضايا المتسارعة التي تظهر وتحفز الباحثين نحو البحث عن كثير من القضايا أو المسائل العالقة علمياً ألغاز عالقة بدون حلول بالتالي فالموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية للأسباب والدوافع التي تحرك وتتحكم في سلوكيات الدولة التركية على المستوى الإقليمي من خلال عدم الاكتفاء بوصف الظواهر بل يربطها بمجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية التي تساعد على التحليلي من جملة وتساعد على فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحركة في السلوك الخارجي التركي لإعطاء صورة تفسيرية منطقية لبروز قوى دولية ذات أدوار إقليمية فاعلة؛ وأخذ تلك الاستنتاجات وتطبيقها على الحالات والنماذج التي تشهد معطيات متشابهة أو قريبة لحالة هذه الدراسة، كما لا تخلو النظرة الموضوعية للموضوع من البعد الاستشراقي التنبئي كإسهام تخطيطي توقعي لمستقبل منطقة ودولة لها أهمية بمكان على مختلف الدول.

2- الأسباب الذاتية:

نقدم هذه الدراسة المبسطة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع جديد علماً أن اهتمامنا بهذا الموضوع من الناحية الأكاديمية يعود إلى عزوف العالم العربي بمراكز بحوثه ونخبه السياسة عن الاهتمام بوحدة من أكثر دول الجوار التصاقاً بالتاريخ والجغرافيا والأمن العربي. أما السبب الثاني يعود إلى الرغبة في محاولة التدريب للربط

المنطقي للأدوات العلمية التي استفدنا منها في حقل الدراسات الإقليمية بالظواهر الدولية المتنوعة لكسب مهارة التحليل العلمي وخوض معركة جديدة نحو البحث والتأليف العلمي.

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى من هم الأكراد وتمركزهم من الأراضي التركية
- الأزمة الكردية وكيفية محاولة الدولة التركية حل هذه الأزمة خاصة بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم
- مدى تأثير حزب العمال الكردستاني على التوجهات الإقليمية لتركيا
- دور الأزمة الكردية في العلاقات بين أنقرة وواشنطن كذلك بين أنقرة والعراق.

إشكالية الموضوع:

أظهرت التغيرات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة التي أفرزتها انهيار الإتحاد السوفياتي أن تركيا متواجدة في بيئة إقليمية جد معقدة وجد متأزمة. ومع هذه التغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا كانت تركيا دائما مشدودة إلى أوروبا سعيا لنيل عضوية الإتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى عملت على توطيد علاقاتها أكثر فأكثر بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة من الناحية العسكرية لكن سرعان ما أضعفت الأحداث الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من روابط تركيا التقليدية بحلفائها الغربيين وفرض عليها تشددا في العلاقات مع دول الجوار كما لم تلبث كثيرا حتى كسرت هذا الاستقطاب بعض الشيء وذلك من خلال الانفتاح على العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى. واستمر هذا التوجيه أو الخيار الاستراتيجي في التجسيد من خلال انضمام تركيا إلى العديد من المنظمات والمؤسسات الأوروبية والغربية حتى تفجر الوضع في الشرق الأوسط بدأ من الإشكالية العرقية ثم احتلال العراق وبروز قضايا على الساحة مثل: المسألة الإيرانية وصولا إلى الربيع العربي والأزمة السورية واستمرارا لهذا الطرح صار هناك جدال واسع في الساحة الأكاديمية والدوائر السياسية التركية حول أولويات

السياسة الخارجية التركية في المنطقة الجوارية لها في ظل هذه المعطيات المعقدة حاولنا بلورة الإشكالية التالية:

ماهي حدود أثر الأزمة الكردية على العلاقات الأمريكية التركية خلال حزب العدالة والتنمية؟

ويرتبط هذا التساؤل العام بمجموعة من الأسئلة الفرعية التي يتطلبها التحليل:

- ما هي الأقلية وأهم الوسائل التي تستعملها لتحقيق مطالبها؟
- كيف تعاملت حكومة العدالة والتنمية مع الأزمة الكردية بصفة عامة وحزب العمال الكردستاني بصفة خاصة؟

- ما مدى تأثير الأزمة الكردية على العلاقات بين أنقرة وواشنطن؟

فرضيات الدراسة:

- ما مدى تأثير الأقلية الكردية على السياسة التركية.
- الأسس التي اعتمدها حزب العدالة في تعامله مع الازمة الكردية.
- إن لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق تأثير كبير على العلاقات بين أنقرة وواشنطن. **تحديد الدراسة:**

يتمحور إطار الدراسة حول تركيا التي تتواجد في منطقة الشرق الاوسط وذلك من خلال دراسة الازمة الكردية في ظل حزب العدالة والتنمية وتأثيرها على العلاقات التركية الامريكية من 2002 إلى 2015.

المناهج:

1-المنهج التاريخي: وظفنا هذا المنهج من خلال دراسة تأصيلية ذات طابع تاريخي للأزمة الكردية حيث أن دراسة تأثير البعد الإقليمي على تحديد ادوار الأزمة الكردية في السياسة الخارجية التركية وأن لها امتدادات تاريخية مرتبطة بمختلف المحطات التاريخية التي مرت بها السياسة التركية.

2- **منهج دراسة الحالة:** هو منهج اعتمدنا عليه لأن موضوع دراستنا ليس مرتبط بإطار أو مجال نظري مقيد بل وجب علينا توظيف لتطبيق مختلف المعلومات والاكتسابات النظرية ومدى توافقها مع نموذج دراسة الحالة فالبعد الإقليمي للسياسة الخارجية لا يمكن ان تحكم بمصداقيته أو بمرونتها إلا إذا قمنا بوضعها في قالب تطبيقي خاصة واننا اعتمدنا في دراستنا على النموذج التركي الذي يساعدني في تحديد مدى وجود علاقة بين الأزمة الكردية وبين السياسة الداخلية والخارجية وإسقاطه على تركيا.

3- **المنهج المقارن:** قمنا من خلاله بمقارنة الأزمة الكردية ومدى تطورها بعد وقبل تولي رجب طيب أردوغان مقاليد الحكم وهل فعلا حكومة العدالة والتنمية منحت حقوقا للأكراد أم بقي الأكراد على حالهم.

النظريات: لفهم اوضح لموضوع الدراسة، ارتأينا توظيف عدد من النظريات منها:
النظرية الواقعية: اعتمدنا هذه النظرية لدراسة السياسة الخارجية التي تعتمد على مفهوم المصلحة والقوة وذلك من خلال استعراضنا للعلاقات التركية الامريكية ومدى تطورها وذلك اعتمادا على مبدأ المصالح المتضاربة في الشرق الاوسط.

نظرية اللعبة: حيث تلقي هذه النظرية الضوء على جوانب صناعة القرار في حالة التعاون أو الصراع وذلك من خلال التعرض في دراستنا إلى العلاقات بين تركيا واكراد الاناضول وكذلك علاقتها مع العراق وخاصة إقليم كردستان العراق وكذلك دول الجوار الإقليمي.

الدراسات السابقة:

ان استعراض الأدبيات السابقة يشكل إطارا مرجعيا للدراسة حيث سيتم إلقاء الضوء من خلالها على أهم ما تناولته فيها من محاور ونتائج وتوصيات، ومن الدراسات السابقة نذكر:

1-كتاب للأستاذ أحمد داوود أوغلو بعنوان: **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية:**

وهو كتاب ألفه الأستاذ أحمد داوود أوغلو وهو كتاب يعتبر دستور السياسة الخارجية التركية فهو يتناول أولويات السياسة الخارجية التركية حيث يبين المرتكزات والمبادئ العامة للنشاط الخارجي التركي مع إطار نظري وأكاديمي يبين ويعزز هذه الأفكار.

2-كتاب خورشيد حسين ذلي 1999 بعنوان **سياسة تركيا الخارجية:**

يبحث الكتاب في اتجاهات السياسة التركية وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا ولذلك بالجغرافيا السياسية، فتركيا جغرافيا موزعة بين اوروبا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، حيث تناول الكتاب الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية تجاه الدوائر الجيوسياسية.

3-كتاب للدكتور أحمد وهبان بعنوان **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية:**

يبحث الكتاب في ظاهرة الصراعات العرقية في العالم المعاصر وما يرتبط بها من أبرز مشكلات الاقليات والجماعات والحركات العرقية ويأتي على راس التعريف كل من مشكلة جنوب السودان، والمشكلة الكردية وسائر مشكلات العرقيات في البلقان وكل ذلك فضلا عن الصراعات العرقية التي كانت من وراء الامبراطورية السوفياتية في عام 1991.

4-كتاب محمد عبد العاطي 2009 بعنوان: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج:**

حيث يتكون هذا الكتاب من بابين: الباب الاول يتضمن المقومات الجيوسياسية والجيوسراتيجية لتركيا التي تتضمن مميزات الموقع الجغرافي التركي إضافة إلى الامكانيات التي تتمتع بها من كثافة سكانية وموارد طبيعية أيضا تطرق إلى النظام السياسي التركي ومكوناته ومكانة الجيش التركي ودوره، إضافة إلى التحولات الاقتصادية التركية، وتناول العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة وأشار أيضا الى الهوية الوطنية

والأقليات العرقية والدينية ودور تركيا كدولة إسلامية في المنطقة. أما الباب الثاني فتضمن السياسة الخارجية التركية محاورها ورهاناتها وأسسها ومركزاتها واستراتيجياتها الجديدة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة فإنه يتضح ما يلي:

إن الدراسات السابقة تناولت مدى تأثير الأقلية على الدولة التركية كما أنها تناولت أيضا الموقع الجغرافي لتركيا وركزت على المحيط الإقليمي التركي ومدى تأثيره على سياستها الخارجية.

تقسيم الدراسة:

لبورة هذا المسعى البحثي في الواقع العلمي اعتمدنا على خطة مكونة من اطار نظري وثلاثة فصول رئيسية يحاول كل واحد منهما تفكيك الاشكالية إلى أجزاء فرعية متعددة وفي الإطار النظري تطرقنا إلى مفهوم الازمة باستنباط مترادفات اللغوية وكيفية إدارة الأزمة، وتطرقنا إلى مفهوم الاقلية في حين درسنا أصول الاقلية الكردية التركية وتوزيعها الجغرافي، وذلك من خلال أفكار المفكرين التي طرحوها ودافعوا عنها.

أما الفصل الأول: فتناولنا البحث عن مفهوم الازمة وكيفية إدارتها، وارتباطها بالمفاهيم الأخرى، من خلال تسليط الضوء على المقارنة بين الازمة والقضية، وايضا التعريف بالأقلية وما المقصود بها وكذلك محدد السياسة الخارجية بالتطرق الى المفهوم الشامل للسياسة الخارجية والتعاريف المختلفة لها، والاسس التي تعتمد عليها.

الفصل الثاني: تناولنا الأزمة الكردية في تركيا ومدى تأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد بحيث تشكل انعكاسا سلبيا على اقتصاد البلاد وتحقيق التنمية الشاملة والتعايش السلمي وما مدى التغييرات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية وبوجه الخصوص في حل الازمة الكردية وكيفية تعامله مع حزب العمال الكردستاني.

الفصل الثالث: تناولنا فيه السياسة الخارجية التركية مع الولايات المتحدة الامريكية ومدى تأثير الأزمة الكردية على العلاقات بين البلدين بحيث تطرقت فيه إلى محددات السياسة الخارجية التركية، علاقات التحول بين واشنطن وأنقرة، وفي الاخير نطرقنا إلى تأثير احتلال العراق على العلاقات التركية العراقية والدور الذي لعبته الازمة الكردية في هذه العلاقات المتبادلة بين كل من تركيا، الولايات المتحدة والعراق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأزمة، الأقلية والسياسة
الخارجية

تحتل مسألة تحديد المصطلحات جانبا هاما وحساسا في ميدان الدراسات الاجتماعية عموما ودراسات السياسة الدولية بصفة خاصة ولذلك خصصنا هذا الفصل لتقديم تعريف مصطلح الازمة والأقلية باعتبارها المجموعة المعنية بالدراسة، إلى جانب تحديد جملة من المصطلحات المتعلقة بهذا المفهوم كتطرقنا إلى تعريف السياسة الخارجية وأهدافها، وهذا لغرض فهم أكثر لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: ماهية الأزمة

إن لفظ الأزمة واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير فما هو إلا تعبير عن موقف محرج، ومأزق قد يتعرض له الفرد أو تتفاجأ به الدولة إلا أن هذا الافتراض ينقصه العديد من المحددات العلمية فبقدر ما يعكسه هذا المضي من مفهوم عام للأزمة إلا أن يؤدي إلى مزيد من الاستخدامات الأخرى لهذا المصطلح، فقد تستخدم كلمة أزمة لوصف أوضاع اجتماعية كأزمة الديون... الخ، وقد يطلق على قضايا عامة مثل أزمة الديمقراطية فبالنظرة الالتزام بمفهوم دقيق ومحدد لظاهرة الأزمة تتمثل في الضرورة الأكاديمية والعلمية.

المطلب الأول: تعريف الأزمة

1- تعريف (تشارلز هيرمان) من مدرسة صنع القرار

الأزمة الدولية تتسم بخصائص ثلاث هي:

موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الأطراف وموقف يدرك فيه صانع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذ قبل أن يتغير الموقف وقت قصير وإلا فإن القرار يصير بدون جدوى في مواجهة الموقف الجديد، وموقف مفاجئ، حيث تقع الأحداث المؤدية للأزمة على نحو مفاجئ لصانع القرار، وحيث تجتمع هذه الخصائص الثلاث في موقف ما فإنه يكون أزمة دولية.

2- بعض التعاريف العربية للأزمة هي:

الأزمة هي موقف ينشأ عن إحتدام لصراع شامل طويل وممتد بين دولتين أو أكثر وذلك نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه الى المقاومة، ويستمر هذا الموقف فترة زمنية نسبيا يتخللها لجوء الاطراف الى القوة العسكرية كما ينتهي هذا الموقف الى إقرار نتائج هامة تؤثر في النظام الدولي⁽¹⁾.

1- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات (جامعة الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006)، ص. 242.

الأزمة ترتبط بما يحدق بين الدول وأجهزة صنع القرار القومي، كما تتعلق بمظاهر الصراع الدولي، والنزاع بين الحكومات والدول، وترتبط أيضاً بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن القومي للدول⁽¹⁾.

«الأزمة هي حدث يهدد المصلحة القومية يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفر الامكانيات وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية» وتستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توافقي قهري أو اجراء عاجل في حالة الكوارث الطبيعية المهددة للمصلحة القومية، الأزمة هي وضع عارض به جانب من المفاجأة ينطوي على توتر (مشكلة) داخلي أو دولي، عالمي أو إقليمي لتجنب أثاره وتخفيف حدتها.

الأزمة هو حدث أو موقف مفاجئ يؤدي الى تغيير في البيئة الداخلية او الخارجية للدولة، ينشأ عنه تهديد لقيم أو أهداف أو مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية ويتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيراتها المختلفة المنتظرة المتوقعة. بالتالي فالأزمة حالة طارئة تتميز بثلاث عناصر هي:

تهدد القيم أو الاهداف والمصالح القومية والمفاجأة في التوقيت وقصر الوقت لاتخاذ القرار⁽²⁾.

1- السيد السعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث، ط1، (جامعة أسيوط: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006)، ص31.

2- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص243.

المطلب الثاني: الفرق بين الأزمة والقضية

إن تطبيق الأسلوب العلمي في دراسة المشاكل الدولية المعاصرة يتطلب منا تحديد المفاهيم ومنها المتغيرات التاريخية الى جانب تحديد طبيعة العلاقة بين مادة القضايا الدولية المعاصرة وبين غيرها من فروع المعرفة الأخرى.

• القضية:

إن صعوبة تحديد مفهوم القضية الدولية نابع من واقع الأمر من تعدد معاني مصطلح القضية (issue) في حد ذاتها، فالمتمعن في القاموس يلاحظ وجود ثمانية معان مختلفة لمفهوم القضية، فالمصطلحات الأقرب الى موضوعنا هي:

مخرج، منفذ، نتيجة، مسألة، نقطة، خلاف أو نقاش، أما المترادفات اللغوية websters يلاحظ حوالي خمس معاني رئيسية لمفهوم القضية فهي مسألة question، نتيجة result، نسخة أو طبعة edition إذن بالنشر release مخزون stocks ومن المعاني الفرعية لمفهوم القضية التي يشير إليها قاموس وبستر مسألة، مشكلة problem، مجادلة argument، لغز puzzel، موضوع subject نقطة point، أمر أو شأن matter، معضلة dilemma، عائق obstacl.

بالتالي هناك استعمالات عديدة لمفهوم القضية الى جانب تميزه عن المفاهيم الأخرى مثل الأزمة crisis فمفهوم القضية على صعيد الأمم المتحدة يعكس وجود جانبين احدهما سياسي والاخر اقتصادي وعليه فإن منشورات ووثائق الأمم المتحدة تميز بين القضايا الدولية ذات الطابع السياسي مثل قضايا الأمن والسلم issues peace and security وغيرها من القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي⁽¹⁾.

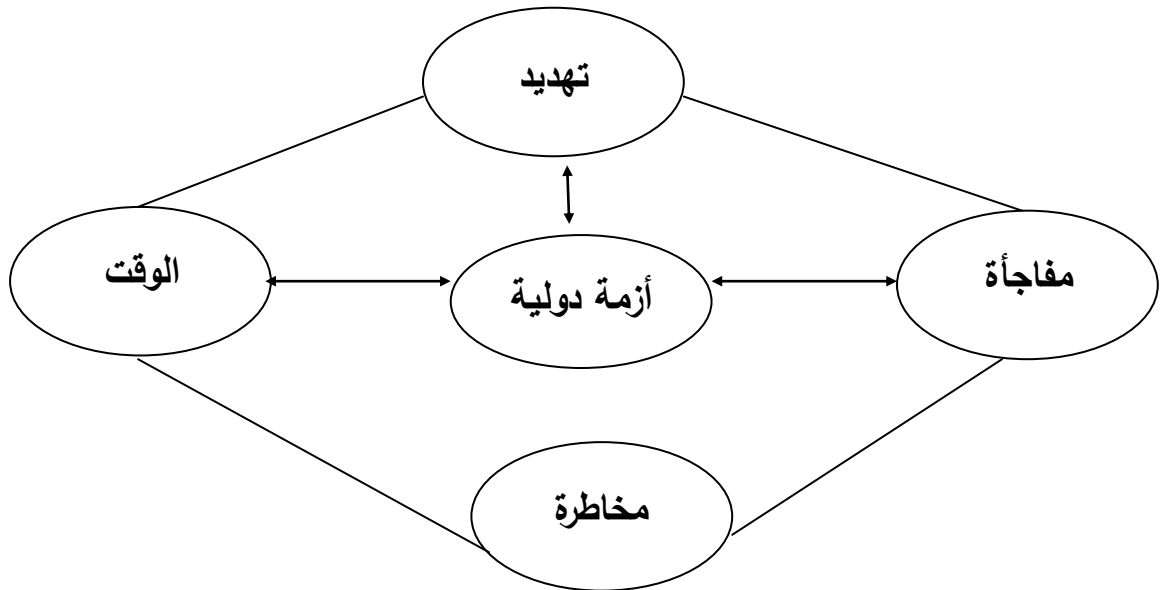
والأزمة بالنسبة لبعض الباحثين هي مواقف تعكس وجود صراع حاد بين اطراف النظام الدولي تكون مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل الاتهامات العدائية التي قد تؤدي في

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص125-126.

نهاية المطاف الى اندلاع حرب فعلية وتحدث الأزمات الدولية عندما يبادر أحد الأطراف الأزمة الى مهاجمة الخصم إعلاميا أو عن طريق ارسال الإشارات signals ترمي الى إرغام الخصم على تعديل موقفه تجاه بعض الأمور المتنازع عليها أو التخلي عن أهدافه التي يرمي الى تحقيقها دون الحاجة الى الدخول في حرب فعلية، فالأزمة إذن عبارة عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل الى مرحلة الحرب بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف؛ والهدف الذي يسعى إليه أطراف الأزمة الدولية هو محاولة إرغام كل منها تقديم تنازلات محددة للأخر أو التخلي عن تحقيق بعض الأهداف.

وتتسم الأزمات الدولية بخصائص تميزها عن القضايا والمشكلات فتشارلز هيرمن F.Hermann Charles يحدد ثلاث خصائص رئيسية تتمثل في التهديد Threat، ضيق الوقت decision time المفاجأة surprise.

كما أن كيجلي Kegely وتلوف Wittlopf يضيفان خاصية رابعة هي المخاطرة risk الى الخصائص الثلاثة السابقة. ويشير الشكل التالي الى عناصر الأزمات. شكل رقم 1: اطار نظري لعناصر الأزمة الدولية⁽¹⁾.



المصدر: محمد نصر مهنا

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 146-150.

جدول 1: أوجه الشبه بين الأزمات الدولية والقضايا الدولية

أوجه الشبه		المتغيرات	عدد المتغيرات
قضايا دولية	أزمات دولية		
لل قضايا بعد دولي	ملازمات بعد دولي	البعد الدولي	1
اطراف النظام الدولي وخاصة الدول والمنظمات الدولية الاقليمية	أطراف النظام الدولي وخاصة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية	الاطراف الفعالة	2
السياسة الدولية	السياسة الدولية	اطار الدراسة	3
تعتبر نظاما مفتوحا	تعتبر نظاما مفتوحا	علاقاتها بالبيئة المحيطة	4
تخفف من حدة المشكلة	تخفف من حدة الأزمة	دور الدبلوماسية	5
يؤدي الى تدعيم أواصر التعاون والسلم الدوليين.	يؤدي الى تدعيم أواصر التعاون والسلم الدوليين	نجاح حلها	6

المرجع: محمد نصر مهنا، ص 153

أوجه التشابه:

من أوجه التشابه التي يشير إليها الجدول

تأثر وتأثير كل من الأزمات الدولية والقضايا الدولية بالظروف البيئية المحيطة بعواملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالأزمات والقضايا الدولية المحيطة يمكن اعتبارها نظاماً مفتوحاً open system لها مدخلاتها ولها مخرجاتها وعملياتها فإنها تتأثر بالبيئة المحيطة عن طريق المدخلات inputs وتؤثر في البيئة عن طريق المخرجات outputs والتغذية العكسية FEEDBACK أو ردود الأفعال تجاه المخرجات وما يترتب عنها من إيجابيات وسلبيات.

فالأزمة الدولية والقضية الدولية لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال نظاماً مغلقاً Closed systems تعيش بمعزل عن البيئة المحيطة حيث إن التعامل مع الأزمات والقضايا يعكس من ناحية التفاعل بين الظروف البيئية الداخلية للأطراف المعنية على حدى ومن ناحية أخرى التفاعل بين الظروف البيئية الدولية بمتغيراتها المختلفة⁽¹⁾.

ثانياً - الصراع:

ينشئ الصراع بسبب تعارض الأهداف والمصالح سواء بين الأشخاص أو الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة، ويعد مفهوم الصراع أكثر المفاهيم قرباً لمفهوم الأزمة فالكثير من الأزمات يكون جوهرها صراع بين الطرفين في المنظمة أو بين المنظمة كطرف وطرف خارج هذه المنظمة وتتجم الأزمات عن التعارض أو التناقض بين هذين الطرفين، لكن الفرق الجوهرى بين الأزمة والصراع.

إن الصراع لا يكون بنفس التأثير ونفس شدة الأزمة، من جانب آخر يكون الصراع أكثر من حيث أهدافه واتجاهاته وأبعاده وأطرافه، بينما تكون هذه العناصر غير محددة

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 154-157.

ومعروفة بوضوح في الأزمة، ويتسم الصراع بطبيعة شبه دائمة في المنظمة فهناك صراعات تتبدل وتتغير بين أطراف مختلفة وبين مستويات متعددة.

بينما تبدأ الأزمة وتنتهي بسرعة وتخلق ورائها مجموعة من النتائج⁽¹⁾.

بالتالي الأزمة الدولية كما يوضح الشكل تتكون من أربع عناصر:

- أولا: الأزمة الدولية تفاجئ الدول وصانعي القرار بحدوثها.
- ثانيا: الأزمة الدولية تهدد الاهداف العليا والامن القومي للدولة فإن التهديد قد يكون في أقصى صورة او أدنى صورة.
- ثالثا: صانع القرار أثناء الأزمة يجد نفسه مرغما على اتخاذ موقف وقتي لمواجهة تحد معين.
- رابعا: الأزمة أقرب الى حالة الحرب منها الى السلم نظرا للتوتر الشديد في العلاقات بين أطراف الأزمة.

أوجه الاختلاف بين مفهوم الأزمة ومفهوم القضية:

- 1- عامل الزمن له أهمية كثيرة في الأزمات مقارنة بالقضية فالأزمة لديها ضغط في الوقت TIME PRESSURE فالوقت يعتبر عاملا حاسما في نجاح او فشل جهود الأزمة.
- 2- نطاق الأزمات قد يبدو محدودا في بادئ الأمر نظرا لانحصارها في دولة أو دولتين ثم قد يتسع نطاقها فيما بعد لتشمل العديد من أطراف النظام الدولي.
- 3- يمكن اعتبار الأزمات كأحد البدائل المتاحة لاستخدام القوة أما القضايا الدولية لا يمكن اعتبارها كذلك نظرا لأنها تعتبر إحدى انماط التداخل في العلاقات الدولية بما فيها من صور التعاون والتنافس.

1- ويكيبيديا، إدارة الازمات، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/0/06 على: 13:30 سا.

http://ar.wikipedia.org/إدارة_الازمات/#D985.D8.AA

4- ترتبط الأزمات بإمكانية قيام الحروب ولجوء أطرافها الى التهديد باستخدام القوة يجعل الدولة المعنية تحشد قوات عسكرية بقصد التعزيز من موقفها السياسي والدبلوماسي، فنجاح اطراف الأزمة في تحقيق مطالبها يستلزم وجود قوة كافية مستعدة للحرب وقادرة على تحقيق نصر عسكري.

5- عدم توافر عناصر الأزمات المتمثلة في التهديد هو ضيق الوقت والمفاجأة.

6- إن مخاطر الأزمات في حالة فشل حلها تؤدي في غالب الأوقات إلى قيام الحروب- أما فيما يتعلق بمخاطر القضايا الدولية في حالة فشل حلها والتعامل لا تصل بأي حال من الاحوال الى قيام الحروب، وإنما تقتصر على الانقسام والصراع والتوتر الدولي.

بالرغم من أن بعض الباحثين يخلط بين مفهوم القضية ومفهوم الأزمة إلا أن المتفحص لأدبيات السياسية الدولية يلاحظ اختلاف معاني كل منها على الصعيد النظري والصعيد التطبيقي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أساليب إدارة الأزمة

إن إدارة دولة ما لأزمة ما تعني استخدام هذه الدولة لمختلف ادوات المساومة أثناء حدوث هذه الزمة على نحو يعزز سياستها ويضمن سياسة الخصم أو على الأقل يقلل خسائرها إلى أدنى حد ممكن.

وتدار الأزمة باستخدام الأساليب التالية:

1- استخدام التساوم الضاغط (الاكراهي): إذا أرادت الدولة ان تحقق كسبا ضد الخصم فإنها تلجأ الى الضغط الاكراهي ولكنها يجب ان تراعي ألا يقود هذا الضغط إلى حدوث كارثة تضر بمصالحها وهناك اسلوبان للضغط هما:

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص160-169.

أ- باستخدام الأسلوب القولي: إما بالتهديد الواضح وهو الذي يحدد الحد الأقصى للمصادقية ولكن يعيبه انعدام المرونة حيث يضع أمام المهدد التزاما بتنفيذ تهديده.
ب- استخدام السلوك الفعلي: يعني عملية تصعيد فعلية للضغط على الخصم مثال: القيام بحصار بحري، تنفيذ عمليات خاصة أو توجيه ضربات محدودة (بعض الاهداف).

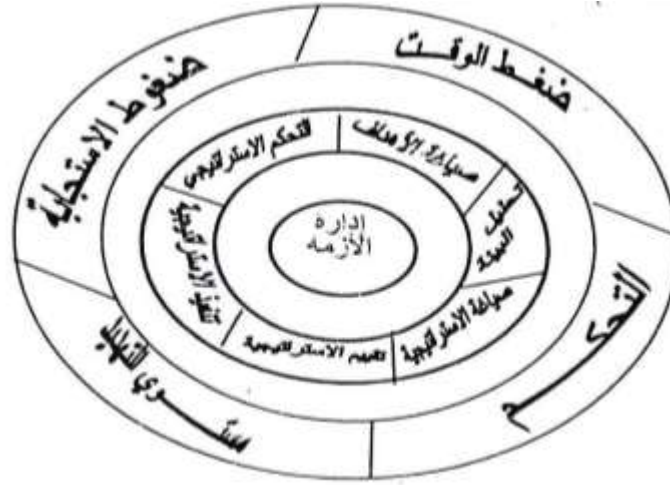
2- استخدام التساوم التوفيقي: تمثل مجموعة من التصريحات أو الأفعال التي تسعى إلى التوفيق بين مصالح أطراف الأزمة من خلال حل وسط أو تنازلات متبادلة بهدف الوصول إلى معالجة أو تسوية سلمية ومرضية لجميع الأطراف.

3- أسلوب الجمع بين أدوات الضغط الاكراهي وأدوات التساوم التوفيقي: وقد ثبت أن جمع الدولة بين استخدام الضغط والتوفيق بشكل متناسق يحقق في النهاية تسوية مقبولة لكلا الطرفين، فالإقتصار على الضغوط الاكراهية المتصاعدة يعني التصعيد لأساليب الضغط الاكراهي وقد يؤدي إلى كارثة، كذلك فإن الأسلوب العكسي القائم على استخدام أدوات التوفيق غير مضمون النتائج⁽¹⁾.

وتناولت مصفوفة تصنيف الأزمات crisis classification matrix المواقف والمشكلات الطارئة على أنها تختلف في درجة الشدة ومستوى التحكم والاستجابة من خلال المقاييس التالية:

1. ضغط الوقت (شديد، بسيط)
2. مستوى التهديد (مرتفع، منخفض)
3. درجة التحكم (عالية، منخفضة)
4. قدر الاستجابة (قليل، كثير).

1- إيثار عبد الهادي محمد، استراتيجية إدارة الأزمات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م17، ع64، (كانون الأول، 2011)، ص ص 5-10.



شكل رقم 2 : يوضح المتطلبات الاستراتيجية لإدارة الأزمات.

Source : Burnett John (1998) "a strategic approach to managing crises" public relation review, vol.24, N°4, p487.

ومصنوفة تصنيف الأزمات تناولها "بيرنت" على أنها تصنف المشكلات والمواقف الطارئة (ضغط الوقت، مستوى التهديد، درجة التحكم، مقدار الاستجابة) حيث ان تلك المواقف الطارئة محددة من خلال تلك الوحدات في مستويات (0، 1، 2، 3، 4) وذلك على حسب شدة وتدرج الموقف في الخطورة.

بالتالي فـ "برنت" يعرف الأزمة من حيث تدرجها في الخطورة على أنها تبدأ بالواقعة incident ثم الحادثة accident ثم الصراع conflict والتي تنتهي بحدوث الأزمة crisis كما أن المصنوفة تتعامل مع تلك المواقف من مبدأ الأولويات في التعامل حيث تعطي الأهمية للأزمات عن المواقف الأخرى لكونها تحتاج إلى سرعة التعامل نتيجة الأضرار التي تحدث عند وقوعها⁽¹⁾. وبالتالي فالأزمة هي تلك المواقف التي يجد فيها أطراف الأزمة أنفسهم أمام تهديد خطير لأمنهم القومي نتيجة لحدوث موقف دولي مفاجئ، الأمر الذي يحتم على صانعي القرار القيام برد فعل مناسب وحازم تجاه الأزمة في وقت ضيق جداً لأنها تشكل تهديداً خطيراً ومباشراً على الأمن القومي.

1- السيد السعيد، مرجع سابق، ص ص 101-103.

المبحث الثاني: ماهية الأقلية

سننتظر اليه في بحثنا هذا الى ماهية الأقلية الكردية في تركيا؛ الإشارة إلى تعريف الأقلية بشكل عام، وإلى معرفة ديمغرافية أكراد تركيا ومناطق توزيعهم، كما سننتظر إلى أهم مطالب الأقليات وأهم الوسائل المستعملة من أجل تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف الأقلية

في الحقيقة يوجد اختلاف بين الباحثين حول تعريف الأقلية، إلا أننا نميز بين ثلاثة اتجاهات فكرية ألا وهي أنصار الاتجاه العددي (أي عدد أفراد الأقلية مقارنة بعدد أفراد المجتمع)، الاتجاه الثاني الذين يركزون في تعريفاتهم الى التأكيد على معيار الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية، بينما يتجه آخرون إلى الجمع بين المعيارين المتقدمين فيما يتصل بتعريف الأقلية.

1- أنصار معيار العدد:

يتوجه أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للأقلية الى التركيز على معيار العدد باعتبار جماعة ما أقلية أم لا، يتحدد لديهم في ضوء نسبة الكم البشري لهذه الجماعة إزاء الكم البشري بباقي المجتمع، إذن الاقلية عند أنصار هذا الاتجاه لا تعدو ان تكون جماعة عرقية متميزة عن غالبية السكان في مجتمعها بصدد أي من مقومات الذاتية العرقية كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين أو غير ذلك من المقومات الذاتية العرقية وجملة القول في شأن ما تقدم أن الأقلية هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الاقل في مجتمعها، حيث يعد هذا الاتجاه التقليدي فيما يتصل بتعريف الاقلية، ويتمثل أنصاره في فريق لا يستهان به من فقهاء القانون الدولي ولعل أهم ما جاء في تعريفاتهم للأقلية ما يلي:

- الأقلية هي مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتهم ويختلفون في غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات، إذ مفاد هذا التعريف أن الأقلية هي جماعة متميزة عن غالبية سكان مجتمعها⁽¹⁾.

وفي تعريف آخر أن الأقلية «هي مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في مجتمعها بصدد واحد أو أكثر من التغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة، وذلك على اعتبار أن أي من هذه المقومات يضيفي على هذه المجموعات البشرية سمات اجتماعية اقتصادية حضارية تكون سلوكها ومواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية وفي موضع آخر يعرف ذات الباحث الأقلية بأنها كيان بشري يشعر أفراد بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصة أو خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع»⁽²⁾.

2- أنصار معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقلية:

يركز أنصار هذا الاتجاه في تعريفاتهم لجماعة الأقلية على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة، إذ تعد الأقلية لديهم كل جماعة عرقية مستضعفة (أو مقهورة) من الناحية السياسية ومهضومة الحقوق من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بغض النظر عن عدد أفراد هذه الجماعة، حتى ولو كانوا يمثلون أغلبية عدد إزاء ما عداهم من أفراد مجتمعهم⁽³⁾.

وكأمثلة على التعريفات التي قدمها أنصار هذا الاتجاه بصدد مفهوم الأقلية نقدم التعريفات التالية:

1- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الاسكندرية: دار الجامعة العربية، 1999)، ص108.

2- المرجع نفسه، ص110.

3- سعد الدين إبراهيم، تأملات في المسألة الأقلية (القاهرة: دار الصباح للنشر، 1992)، ص28.

- الأقلية هي «مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الديانة أو اللغة عن باقي الشعب، وتصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة».

وفي تعريف آخر لأنصار هذا الاتجاه نجد أن الأقلية هي «جماعة بشرية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية (بيولوجية أو ثقافية) تميزهم عن غيرهم من أفراد مجتمعهم، ويعاني أفراد هذه الجماعة من معاملة قوامها عدم المساواة مع الآخرين، ولذلك فهم يشعرون بأن ثمة تميزا جماعيا يمارس ضدهم»⁽¹⁾.

3- أنصار المزج بين الاتجاهين:

تتمحور تعريفات أنصار هذا الاتجاه حول أن الأقلية هي جماعة عرقية ذات الكم البشري الأقل، والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأدنى وغير المسيطر في مجتمعها والأمثلة على ذلك:

- الأقلية هي «مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة، وغير مسيطرة أو مهيمنة، وتشعر باضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها»⁽²⁾.

- وفي عام 1985 تبنت اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات، تعريفا قدمه أحد أعضائها للأقلية أنها «جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عديدة، ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة ولهم خصائص عرقية»⁽³⁾.

1- جبر السيد، المركز الدولي العام مع المقارنة بالشرعية الاسلامية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1990)، ص 86.

2- المرجع نفسه، ص 96-97.

3- المرجع نفسه، ص 120.

المطلب الثاني: مطالب الأقلية ووسائل تحقيقها

أولاً-مطالب الأقلية:

بعد التهميش الذي عانت منه الأقليات سواء الكردية أو غيرها في منطقة الشرق الأوسط، ومع تفاقم المشاكل التي تعاني منها في مختلف المجالات (الاقتصادية، السياسية والاجتماعية) بالتالي هذه المشاكل تفاقت شيئاً فشيئاً خاصة مع الهجرة القسرية ومع ارتفاع معدلات البطالة والتحول السريع إلى المدن وشعور الأقليات بانتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية كل هذه الأسباب وأخرى دفعت بالأقليات للمطالبة بحقوقهم مستخدمين في ذلك وسائل مختلفة لتحقيقها لغرض تحقيق بعض المكاسب التي يسعون إليها ومنها:

- الاعتراف بحقوقهم الثقافية.
 - منحهم الحريات في استخدام اللغة الأم للأقلية وحرية الرأي العام.
 - المساواة بين الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين من غير الأقلية.
 - المطالبة بالحكم الذاتي لمنح الأقلية نوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها في اطار فيدرالي أو كنفدرالي وذلك من أجل التحرر من الرقابة المركزية التي ترسم لها أهدافها.
 - المطالبة بالانفصال وإقامة دولة كردية وذلك باعتبار هذا الأخير هو الحل الأمثل لاحتواء الفروقات وعدم التجانس العرقي والحضاري داخل الدولة.
 - مطالبة الدولة بالاعتراف دستوريا بتواجد أقلية عرقية تختلف عن اغلبية سكان الدولة.
- ثانياً-وسائل تحقيقها: وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

1-الوسائل السلمية:

تختلف الوسائل التي تعتمد عليها الأقلية لتحقيق أصحابها منها ما هو سلمي ومنها ما هو عنيف او مسلح وتحديد الوسيلة لاعتبارين أساسيين:

أولاً: العوامل البنوية للأقليات، حيث أن الأطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد

ثانياً: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الواقع العام للأقلية، من حيث مدى تمتع هذه الاخيرة بحرية المناورة مع النظام السياسي.

أ-الوسائل السلمية:

تتدرج في اطارها كافة النشاطات المشروعة المكفولة قانونيا للأقلية، والتي من خلالها تعمل على أهدافها، وذلك بالانضواء تحت لواء احزاب سياسية أو جمعيات، حيث تأخذ هذه الاخيرة على عاتقها مطلب الأقليات، وتعمل على افتكاك مستوى معين من الحقوق، ونجد هذه الصورة مثلا في الحركة الزنجية في الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة مارتن لوتر كينغ (M.L.King) ينصب لها وضغطها المستمر على الحكومة المركزية لانتزاع الاعتراف بحقوقها المدنية والسياسية.

ب-الوسائل العنيفة:

هناك أشكال عديدة تميز تبني الأقلية لأسلوب العنف والعمل المسلح، للتعبير عن مطالب والحقوق نذكر منها:

- أعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة من أجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات، وفي هذه الحالات لا يكون للأقلية تنظيم سياسي او عسكري واضح، وتعد بمثابة إنذار للنظام السياسي من اجل إعادة النظر في طبيعة التعامل مع مطالب الأقلية⁽¹⁾.
- تطوير ممارسات العنف العشوائي الى عنف منظم سياسيا وعسكريا، إلى ما يمكن تسميته بالتمرد والتمركز في إقليم او منطقة معينة، لاتخاذها كحصون طبيعية.

1- عزو محمد عبد القادر ناجي: "مفهوم عدم الاستقرار السياسي"، في:

<http://www.aheroal.org/debut/show.art.asp=124621>

(2016/01/26). 13سا: 45

المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتحقيق أهدافها في المجتمع الدولي، وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى التعريف بمفهوم السياسة الخارجية وإلى أهم أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي سلوك يؤثر ويتأثر يستخدمه رجال الدولة وصناع القرار للتعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل، أساسه السيادة الكاملة لأن الدولة التي لا تتمتع بسيادة كاملة لا تستطيع صناعة قرار سياسي خارجي مستقل، وبالتالي هناك الكثير من المؤثرات التي يكون لها رد فعل إيجابي أو سلبي على صانع القرار.

طبيعة المتغيرات السائدة في الدولة يؤثر على مستوى صنع القرار السياسي على المستوى الدولي، إذ إن مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على حركة وتفاعلات الأطراف المناظرة سواء كان وحدات سياسية (دول) أو منظمات وأحيانا مؤسسات دولية.

السياسة الخارجية مورست منذ القدم بشكلها المبسط وهي انعكاس لما كان يعيشه العالم بوحداته السياسية وبإمكانياته الاقتصادية والتقنية آنذاك، ولكن بعد معاهدة وستفاليا 1648 وبروز مفهوم النظام الدولي بشكله الواضح الذي نتج عنه إنشاء الدولة القومية ومؤسساتها أصبح هناك ضرورة للتعاون بين وحدات هذا النظام ولا بد من وجود مؤسسات تعني بهذا التفاعل، وقد أنشأت من ذلك الوقت بوزارة الشؤون الخارجية أو وزارة الاتصال وقسم العلاقات الدبلوماسية. وقد نتج عن هذا التفاعل أن يكون هناك ترتيب لما هو موجود من مصالح وأسس لوحدات هذا النظام بين وحدات النظام الدولي نظرا لما كان يعيشه العالم من ازِمات (المؤسسة الدينية، الكنيسة، النفوذ الاقطاعي وسطو الممالك والقيصرية) فضلا

عن العوامل الضاغطة الأخرى جميعها كانت تشكل المتغيرات المؤثرة في حركة رجال السياسة ضمن محيط دولتهم، ثم تطور هذا السلوك ليشمل وحدات النظام الأخرى.⁽¹⁾

ولهذا فإن السياسة الخارجية كمفهوم هو انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وانشطة على كافة المستويات جميعها تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة. إذ إن السياسة الخارجية هي فعل وإحياناً رد فعل. لا توجد سياسة خارجية بدون ثوابت ولكن في نفس الوقت، لا توجد سياسة خارجية بدون تغير. فالعالم يشهد العديد من المستجدات وهي انعكاس للواقع الراهن.⁽²⁾

لذلك من أجل تعريف هذه الظاهرة، ولتثبيت إطار موضوعها، بمشاكل عدة، ولا سيما تلك التي تبدو وكأنها تعكس تلك الاتفاق الضمني بين الدارسين لها على عدم الاتفاق على مضمونها، وذلك لسبب أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن البعض الآخر.

ومن هنا تعددت التعاريف الخاصة بها تنوعت، فعلى سبيل المثال عرفت بالسياسة الخارجية بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك.

- عرفها "مود لسكي" بأنها التخطيط وبأنها فعل عقلائي متماسك، التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها.

- كما يعرفها الدكتور "فاضل زكي محمد" بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول.

- أما "محمد طه بدوي" فيعرفها بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي.

- "مازن اسماعيل" يعرفها بأنها "أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي

تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى، منفردة أو مجتمعة".⁽³⁾

1- محمد سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية"، مجلة الكوفة، ع6، تشرين الثاني 2010، ص ص 153-154.

2- المرجع نفسه، ص 154.

3- مازن اسماعيل الرمضان، السياسة الخارجية (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص ص 23-33.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية:

لقد أدت خصائص النظام السياسي والدولي إلى أن تتدفع كافة الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بها، ويلاحظ أن هذه الأهداف تتسم بالتنوع والتباين في الزمان والمكان، ولعل من بين أبرز الأسباب التي أدت إلى ذلك هو تمايز الدول في واقعها الداخلي والخارجي، وانعكاس تفاعلها على عملية تحديدها لأهدافها وتعدد الأهداف حيث هناك معيار الأهمية والزمن والطبيعة أي طبيعة الأهداف لذلك من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف:

- أهداف استراتيجية عليا.
- أهداف استراتيجية متوسطة.
- أهداف معنوية.

1-الأهداف الاستراتيجية العليا: وهي الأهداف التي يتم الاتفاق عليها بالإجماع أو

شبه الإجماع أو الداخلي (أو القومي) على ضرورة تحقيقها وهذا التنوع لا يقبل المساومة عليها أو التخلي عنها من ناحية ولا تمنع الدول الدخول في حروب من أجلها من ناحية أخرى. وتتدرج مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي.

2-الأهداف الاستراتيجية المتوسطة: ويقصد بها مجمل الأهداف التي قد تمنع الدول

من الدخول في حرب مع غيرها. وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وضمان الهيبة والسمعة الدولية.⁽¹⁾

3-الأهداف المعنوية: (الأهداف القومية): هناك تصنيفات عديدة ومتباينة للأهداف

المعنوية (القومية):

- **التصنيف الأول:** يميز البعض بين عدة أنواع من الأهداف القومية تبعا للمدى الزمني.

1- باسل خطيب، محاضرات في السياسة الخارجية، غير منشورة، (جامعة جدة، معهد الدراسات الدبلوماسية)، 1984،

- الأهداف بعيدة المدى.
 - الأهداف متوسطة المدى.
 - الأهداف قصيرة المدى.
- وعادة ما تمثل الأهداف بعيدة المدى أهدافاً حيوية، ولها قدر أكبر من الاستمرارية.

• **التصنيف الثاني:** يميز البعض الآخر بين:

- **الأهداف الحقيقية** وهي التي تتوخاها الدولة بالفعل وتعمل على تحقيقها.
 - **الأهداف المعلنة:** وهي الأهداف التي تعلن عنها الدولة بصورة علنية.
- والأهداف المعلنة قد تتطابق أو تقترب من الأهداف الحقيقية في بعض الأحيان، إلا أنها قد تتباين في أحيان أخرى عندما تكون الأهداف الحقيقية مدعاة لإثارة عداوة الدول الأخرى أو لإثارة استنكار الرأي العالمي، فتعمل الدولة على كتمان أهدافها الحقيقية وتقنيعها بأهداف أخرى غير حقيقية.⁽¹⁾

بالتالي فالسياسة الخارجية لأي دولة إنما هي تستهدف حماية مصالح دولة وتحقيق أهدافها في المجال الخارجي لذلك تعرف السياسة الخارجية لدولة بأنها: "برنامج عمل دولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها".

1- هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية (الاسكندرية: مؤسسة سباب الجامعة، 2012)، ص

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، نرى أن الأزمة هو حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة، وهي أيضا موقف تنشأ عن احتدام لصراع شامل وطويل وممتد بين دولتين أو أكثر، كما أن للأزمة مصطلحات لغوية مرتبطة بها كالقضية والصراع، إلا أن لكل دولة أساليبها الخاصة لإدارة الأزمة، وتختلف هذه الأساليب حسب قوة الدولة، كما أشرنا في هذا الفصل إلى التعريف بمصطلح الأقلية حيث نرى أنه لا يوجد تعريف ثابت ومحكم ومتفق عليه بالنسبة للباحثين والدارسين، وذلك بسبب التركيز على معيار واحد سواء من الناحية العددية أو من ناحية وزنها لسياسي، ومن خلال المزج بين هذين المعيارين.

كما ان للأقلية مطالب تختلف حسب الوضع الذي تتواجد فيه هذه الأقلية داخل الدولة، لذا تستعمل أساليب مختلفة لتحقيق هذه المطالب.

وفي الأخير تطرقنا إلى تعريف السياسة الخارجية وأهدافها.

الفصل الثاني

حكومة العدالة والتنمية وتعاملها مع الأزمة

الكردية

تعد القضية الكردية في تركيا من أهم القضايا التي واجهتها الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى أتاتورك، إلى درجة أنها باتت مشكلة تاريخية مزمنة تهدد أمن البلاد، وترهق اقتصادها، وتحقيق التنمية الشاملة والتعايش السلمي.

فضلاً على أنها تسبب لتركيا مشكلات مع دول الجوار الجغرافي، لاسيما ظل الصراعات الإقليمية الجارية، وتطلع العديد من الدول والقوى الإقليمية إلى استخدام القضية الكردية ورقة في صراعاتها وتطلعاتها وخلافاتها مع الدول الأخرى.

المبحث الأول: أسس حزب العدالة والتنمية

حدّد حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة عام 2002 أولوية إحداث تغييرات جذرية في السياسة التركية، هذا ما برز في شعاراته الانتخابية، وقد اكتسب هذا من ثقة الشعب وخياراته في انتخابات الحزب، وفوزه في انتخابات 2002، 2007 و 2011، هذا ما عزّز تفوقه في مجال الساحة السياسية، خاصة بعد نجاح رجب طيب أردوغان^(*) في الانتخابات الرئاسية المؤخرة في أوت 2014، ولم يتحقق إلّا بفضل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مست البناء الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية

في 11 فيفري 1961 تقدم لاغب كموث بطلب تشكيل حزب سمي بحزب العدالة والتنمية، لكن لجنة الوحدة الوطنية حاولت عرقلة إخلال هذا الحزب بسبب أن مؤسسيه كانوا من الحزب الديمقراطي، ورغم محاولات في إفشال هذا الحزب، إلّا أنّ هذا الأخير تأسس بصورة رسمية في فيفري 1961 كويريث للحزب الديمقراطي.

خاض حزب العدالة الانتخابات المقررة في 1961، وأعلن عن برنامجه السياسي، وأقرّ مفهوم الاقتصاد المختلط، كما آمن بأنّ على الدولة أن تركز مساعيها على مجالات معيّنة كتحديد الطرقات والجسور والسكك الحديدية والسدود، أمّا المشاريع الاقتصادية أكدّ على أنّها إجبارية، وعليها أن تتخذ استثمارات من رجال الأعمال في المشاريع الخاصة، والعمل على تحسين الطرق الزراعية.

أظهرت نتائج الانتخابات نجاحًا واضحًا لحزب العدالة بنسبة 35,4% من مجموع الأصوات. كما أظهرت الانتخابات عدم حصول أي الأحزاب المشاركة بالأغلبية الساحقة في

* ولد عام 1954 من عائلة بسيطة بحي باسطنبول، دخل منذ صغره في العمل السياسي وانضم إلى حزب الإخلاص الوطني، وبعد من مؤسسي حزب العدالة والتنمية، تولى عمدة اسطنبول عام 1994 ثم رئاسة الحكومة وهو الآن رئيسًا للجمهورية.

البرلمان، وهذا ما أدى إلى تشكيل حكومة ائتلافية أين ضمنت الحكومة ممثلين عن حزب العدالة، وحزب الشعب الجمهوري، وأكد البرنامج الحكومي على ضرورة توفير ظروف ملائمة للنهوض بالبلاد، وهو على صعيد السياسة الخارجية أكد البرنامج على التعاون الوثيق مع حلف الناتو.

على الرغم من انتقال السلطة إلى المدنيين، إلا أن المؤسسة العسكرية، كانت لها الهيمنة على الحياة السياسية، خاصة المسائل المتعلقة بالأمن القومي، ولكن غالباً ما كانت تتعدى مواضيع أخرى.⁽¹⁾

إلا أنّ الحكومة الائتلافية لم تحقق أي من أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك بسبب نشاطات ممثلي حزب العدالة التي ركزت على مطالبها، وهي رد الاعتبار لمسؤولي العهد السابق المحكومين دون المسائل الأخرى مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بداية عام 1962، وهذا ما أدى إلى قيام محاولة انقلابية فاشلة قام بها العقيد طلعت أدمير في 12/02/1962، واستمرت لمدة 16 ساعة، وفشل هذا راجع إلى معارضة جميع الأحزاب، ورئيس الأركان العامة والأغلبية من الجيش، وترتب عن فشل هذا التمرد تمسك حزب العدالة بالمطالبة بالعفو عن زعماء الحزب الديمقراطي السابق، وهذا ما أدى إلى خلق أزمة سياسية عنيفة بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وكان من أثرها انسحاب حزب العدالة من الحكومة، وبذلك قدم عصمت إينونو^(*) استقالته في 31/05/1962، وكلف جمال كورسيل الرئيس إينونو بتشكيل حكومة جديدة في 02/06/1962، وأمام إلحاح حزب العدالة قرّر إينونو إطلاق سراح جلال بيار لأسباب

1 - هزير حسن شالوخ، "حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980"، مجلة نيالي، د.م.، ع 28 (2008) ص 36.

*-عصمت إينونو، انتخب رئيس لجمهورية تركيا بموافقة كل أعضاء المجلس الوطني الكبير رئيساً للحزب الجمهوري وذلك بعد وفاة مصطفى أتاتورك بسبب المرض، حيث يعتبر هذا الأخير إينونو ذراعه الأيمن، ولجأ إينونو إلى إدخال النظام التعددي في تركيا.

صحيّة، وفي تشرين الثاني 1963 أُجريت انتخابات محلية حصل فيها حزب العدالة على 46,3%، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على 37% من الأصوات، مما أدى إلى استقالة حكومة إينونو الائتلافية.

دخل حزب العدالة مرحلة جديدة بعد وفاة كموش بلافي في جوان 1964، وظهرت مشكلة حول قيادة الحزب، ونتيجة لذلك برز مرشحون كثيرون، وبعد المناقشة تمّ انتخاب سليمان ديميرلي بأغلبية ساحقة 1072 صوت، بعده 522 صوت لسعيد بلغيچ و139 لتكين أرابو.

وفي 1965 أصبح سليمان ديميرلي مستعد لاستلام السلطة، وقرّر مناقشة الميزانية العامة للدولة وإجبار إينونو على الاستقالة في 13 فيفري 1965، وشكل حكومة ائتلافية مع الأحزاب المعارضة، وعمل برنامج الحكومة على التأكيد على الحقوق الأساسية للأفراد، وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين، كما ركّز الحزب على الاقتصاد المختلط، والتأكيد على خطة جديدة للتنمية، وحاول حزب العدالة الخروج عن الاتجاه العلماني للدولة، وبذلك بإعطاء مفهوم حرية عقيدة والدين تفسيراً واضحاً يتعدى الحدود التي وضعها أتاتورك.⁽¹⁾

فاز حزب العدالة في انتخابات النواب في أكتوبر 1965 بنسبة 54%، وهنا أصبح بإمكان الرئيس سليمان ديميرلي تشكيل حكومة من أعضاء حزبه، وتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الغير موالية له، وهنا قامت حكومة حزب العدالة بإصدار قانون للعفو عن زعماء الحزب الديمقراطي.

1- هزير حسن شالوخ، نفس المرجع، ص 37.

ازدهر الاقتصاد التركي في عهد سليمان ديميرلي، ووصل نسبة التقدم إلى 9%، مما أدى على انتشار التفاؤل في الدولة ولكن هوجم من قبل جميع الجهات عندما دعا إلى السماح للرأس المال الأجنبي بالاستثمار في البلاد، واتهم بالماسونية.⁽¹⁾

شهدت سنتي 1970 - 1971 حالة من عدم الاستقرار وانتشار حوادث العنف بين الطلاب والاتحادات المهنية ودعاة الانفصال بين أكراد تركيا، وقد حالت الصراعات السياسية بين الأحزاب دون نجاح حكومة ديميرلي في الحفاظ على الاستقرار، فعمت الفوضى، وكثرت حوادث الاغتيالات السياسية، واستخدام القنابل لتفجير المؤسسات الحكومية.

في ظل هذه الظروف تحركت القوات المسلحة، إذ وجه رئيس الأركان العامة ثلاث قياديين مذكرة إلى الضباط جودت صوناي في 12 مارس 1971، ودعاه على إيجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، واتهموا الحكومة بأنها شجعت الانشقاق والفوضى والانحراف عن مبادئ أتاتورك، فهذه الظروف أجبرت سليمان ديميرلي على الاستقالة بزعامة نهاد، وهو عضو بارز في حزب الشعب الجمهوري.

إلا أنّ الخلافات بين الحزبين اتسعت وحدثت اضطرابات عمالية وفلاحية في مناطق مختلفة من البلاد، كل هذه الأحداث دفعت الجيش بالانقلاب في 12/09/1980، ووضعت نهاية للمأزق السياسي ما اراح معظم سكان تركيا. وأدى هذا الانقلاب إلى إنشاء دستور تركي جديد عُرف بدستور 1982، وهو الدستور الحالي في تركيا، وهذا الأخير أعدته إدارة الانقلاب بعناية ودقة فائقة.

تضافرت تداعيات رد الفعل على الانقلاب العسكري مع تنامي الحالة الإسلامية في تركيا، خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، ونجاح حزب الرفاه في الانتخابات

1- نفس المرجع، ص 38.

المحلية 1994، وفي الانتخابات البرلمانية عام 1995، بالتالي تشكيل حكومة الرفاه الائتلافية.

ولكن اعتبر التطور الحادث في نمو الإسلام السياسي ممثلاً في حزب الرفاه وزعيمه أركان مؤثر على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الأتاتورية ونظامها العلماني. هذا دفع برئاسة الأركان العامة بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها لمتابعة هذه التطورات، وأطلق على هذه الوحدة "مجموعة العمل الغربية".

وفي 28 فبراير 1997 انعقد اجتماع مجلس الأمن القومي في جلسة استمرت لأكثر من تسع ساعات.

وكانت من نتائج هذا الاجتماع صدور توصيات قُدمت إلى الحكومة الائتلافية في شكل قرارات واجبة التنفيذ تحمل في طياتها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الإسلامية في تركيا من خلال إعادة فرض الدولة سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الإسلامي.

رغم أنّ انقلاب 28 فبراير 1997 كان مختلفاً في شكه وإطاره السياسي عن الانقلابات العسكرية السابقة إلا أنّ تأثيره في الحياة السياسية كان بارزاً وكانت المؤسسة العسكرية تدرك تماماً، وهي تخطط لإغلاق حزب الرفاه أنّ الحزب سيعيد تشكيل نفسه تحت تسمية جديدة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: إعادة تشكيل حزب العدالة والتنمية

كان لقرارات 28 فبراير 1997 تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الإسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد صدور وثيقة الأمن القومي 1997 التي يتم فيها تحديد استراتيجيات الدولة لحماية الأمن القومي التركي.

1- محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص ص

فهذه الوثيقة أبرزت خطتها الخماسية 1997 - 2002 أن مظاهر الحياة الإسلامية وصعود الإسلام السياسي هما الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي.

بالتالي عرفت الحركات الإسلامية حالة من الجمود نظرًا إلى قرارات الانقلاب المدني والتخبط في خطاباتها وأطروحاتها لحل مشكلات تركيا العنصرية، لاسيما المشكلة الاقتصادية الهائلة التي بدأت عام 2002، ووصلت إلى ذروتها في فبراير 2001 لتسجل أسوأ أداء اقتصادي لتركيا منذ عام 1945.

فإخلالات 1997 والأزمة الاقتصادية انعكست إيجابيًا على مراجحات قيادات الإسلام السياسي والجماعات الأخرى وأدت هذه المراجحات في النهاية إلى تصاعدات إيديولوجية بين أعضاء الحركة الإسلامية، فقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم إغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزبًا جديدًا أطلقوا عليه تسمية حزب الفضيلة، إلا أن هذا الحزب ورث مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي.

وهذه المشكلة أخذت تتفاقم ولم يكن الحزب قد أمضى عامه الأول، فحدث هناك انشقاق حيث كان فوز الجناح التقليدي في إدارة حزب الفضيلة 50.8%، وأدى هذا الانشقاق إلى إغلاق الحزب في 2001/06/22 بدعوى مخالفة للمبادئ العلمانية.

يمكن القول أن حزب الفضيلة كان نقطة نهاية في مسيرة الحركة الأركانانية، إذ شكل زعماء الجناح التقليدي حزبًا جديدًا هو "حزب السعادة"، وانكفؤوا على أطروحتهم القديمة وأداروا ظهورهم لمتغيرات الأوضاع العالمية والمحلية يدعو الصمود أمام متطلبات إيديولوجية.

أمّا الجناح التجديدي المعتدل الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، توجهوا نحو انتهاج مقاربة جديدة حيال المتطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي.

وتبلورت هذه الفكرة في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في 2001/08/14 لا ينتمي إلى رؤية الحركة الأريكانية* بل يمثل رؤية عرفت بـ"العثمانية الجديدة"، وتعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل توجرت أوزال، وتقوم على الانفتاح اتجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية والتمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً وتعزيز مكانة تركيا دولياً.⁽¹⁾

المطلب الثالث: مشروع حزب العدالة والتنمية

انطلق مشروع حزب العدالة والتنمية منذ 2002 إلى ضرورة تحديث الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة دون المساس بمبادئ الدستور التركي القائم على أساس العلمانية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون واحترام الدستور، وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني، هذا كان على الصعيد الداخلي⁽²⁾، أما فيما يخص ملف السياسة الخارجية التركية فكان من أهم الأولويات لحكومة رجب طيب أردوغان منذ وصوله للسلطة دراسة قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ومحاولة إيجاد الحلول لها، وإقامة علاقات متعددة المجالات مع الدول العربية ومع دول الشرق الأوسط. لهذا قام الحزب بتحديد قائمة من الأهداف الكبرى في البرنامج، وانطلق في تطبيق ذلك من جوهر الإيديولوجية والأفكار السياسية للحزب.

البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية:

في 18 مارس 2003 قدم رجب طيب أردوغان برنامج حكومته الذي يمثل أهداف وتوجهات الحزب إلى المجلس الوطني الذي أكد فيه جهود مؤسس الجمهورية التركية أتاتورك

* الحركة الأريكانية بقيادة أريكان، حيث اتجهت حكومته إلى ترسيخ الهوية الإسلامية للمجتمع التركي ومعارضة الانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتجهت حكومته للسعي لإقامة سوق إسلامية مشتركة وإقامة علاقة إستراتيجية مع الدول الإسلامية.

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 75-76.

2 - سعد عبد العزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مركز الدراسات الإقليمية، ص 12.

في بناء الدولة والمجتمع مؤكّداً التزامه بهذه المبادئ العلمانية، وقد عرف بنفسه كحزب ديمقراطي اجتماعي محافظ.

تضمن برنامج الحزب على الصعيد الداخلي تحديد مؤسسات الدولة السياسية، من خلال تعزيز الديمقراطية، ودولة القانون واحترام الدستور وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية، وذلك تكريساً للعدالة الاجتماعية، وتفضيل دور الشعب في صناعة القرار وتغيير قوانين الأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل. أمّا على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة أولويات الحكومة وسعيها لمباشرة المفاوضات في هذا الشأن.⁽¹⁾

كما تضمن البرنامج أيضاً تقليص دور المؤسسة العسكرية للحد من تدخله في الشؤون السياسية، وذلك من خلال تحديد سلطات مجلس الأمن القومي، ومن ثم إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وشرعيتها الدستورية والقانونية تتلاءم مع معايير كوبنهاجن⁽²⁾. كما تضمن البرنامج أيضاً تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية وحل المشاكل الاقتصادية، وتطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بإتباع سياسة التقشف وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير القدرة التنافسية للصناعات التركية، حيث شمل ذلك تقليص عدد جنود الجيش كما هو معمول به في حلف الشمال الأطلسي، وتقليص عدد الوزارات من 37 إلى 24 وزارة، فضلاً عن توفير أكثر من مليون ومائة ألف فرصة عمل جديدة، بحيث أثمرت هذه السياسات الاقتصادية داخل المجتمع التركي في انخفاض معدل التضخم في 2004 بنسبة 30% وارتفاع الدخل الفردي، وانخفاض نسبة المديونية من الدخل القومي من 85% إلى 65% في 2004، كما هدفت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى إعداد صياغة دستور جديد للبلاد لتنفيذ مشروعها الإصلاحي بهدف إيجاد وتقليص دور الجيش خاصة أنّ

1 - فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة (ترجمة: سليمان داوود وحمدى الدوري، بغداد، بيت الحكمة، 2000)، ص 350.

2- علي حمد أردخان، "الثورة الصامتة في تركيا"، مجلة المجتمع، الكويت، ع 64، 2003، ص ص، 24 - 30.

دستور 1982 بالنسبة للحكومة أصبح لا يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية.⁽¹⁾

رغم أن حزب العدالة والتنمية نجا من الملاحقات القضائية التي فرضها ضده العلمانيون، وقد ظهر ذلك في الانتخابات البلدية الأخيرة في 29 مارس 2009، فأردوغان سبق وان وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر من تحذير الناخبين من كون "البدائل" الأخرى ستجلب مستقبلاً سيئاً إذ لم يتم التصويت لصالحه.

بالتالي هذا الأسلوب يؤشر على نهاية نمط الخطاب السياسي السائد في فترة معينة، وهو لا يعدّ فشلاً لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحاً للمؤسسة العلمانية التي استطاعت التقليل من طموحات برنامج معتنقي "الإسلام السياسي" في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ المكونات التركية المحافظة تكيفت هي الأخرى مع أسلوب حياة المجتمع الرأسمالي ونمط حياة المجتمع العلماني الحديث حتى وإن استمرت في ممارسة الطقوس الدينية، لذلك فإنّ الانتصارات الانتخابية التي حققها الساسة الإسلاميون لا تعني زعزعة استقرار تركيا العلمانية أو انهيار الجدار المتين بين الدين والدولة في تركيا.⁽²⁾

1- علي حمد أردخان، مرجع سابق، ص 30 - 33.

2- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 115-121.

المبحث الثاني: الأقلية الكردية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

تعتبر المسألة الكردية من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية منذ فترة تأسيسها إلى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الأكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية في بفترة وجيزة، وقد قاموا بسبعة عشرة ثورة بين عامي 1925 - 1938، وقد أخذت هذه الأزمة منحاً آمناً خطيراً اعتباراً من عقد الثمانينات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني.

ورغم جميع التحولات التي مرت بها هذه الأزمة خلال ربع قرن مازال الرأي العام التركي يتناول هذه القضية على أنها مكافحة للإرهاب، وأصبحت الأزمة الكردية مع مرور الزمن تأخذ أبعاداً أكبر تصعب إدارتها.

المطلب الأول: الأقلية الكردية التركية، توزيعها الجغرافي وواقعها

أولاً-الأقلية الكردية التركية:

لتعريف أقلية يجب الرجوع إلى أصلها، فغلب الرأي على أن الأقلية الكردية في تركيا من الجنس الآري ومن القبائل الهندو أوروبية وهذا ما ينطبق على جميع الأكراد الموجودون في باقي البلدان الأخرى (إيران، العراق، سوريا...) فقد قام الأكراد بتأسيس حضارات عديدة على أرضهم الممتدة من جبال "أرارات" بين الحدود السياسية لأرمينيا وتركيا إلى جبال "حموية" الفاصلة بين بغداد والبصرة من جانب الموصل - كردستان العراق - من جانب آخر ومن شرق لورستان من إيران إلى ولاية ملاطية في تركيا⁽¹⁾، وقد نتج الأكراد عن تزاوج بين سكان جبال "زاغروس" الأصليين وبين مجموعات الأولى من الآريين التي اكتسحت منطقتهم وبذلك فهم يقربون من الفرس ويختلفون تماماً عن العرب وكذا الأتراك الذين لم يقيموا إلى المنطقة من آسيا الوسطى سوى في القرن 12م فالأكراد قطنوا بلادهم منذ فجر التاريخ فهم ليسوا دخلاء ولا غازون للمناطق التي سكنوها، ولا يمكن

1- أسماء بوشنتلي، *الأقلية الكردية وانعكاساتها على استقرار تركيا*، أطروحة ماستر غير منشورة (الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والاعلام، (2012-2013)، ص ص 31-32.

اعتبار الاكراد عنصرا صافيا، إذ يلاحظ بأن الشماليين متأثرين بالأرمان في حين أن الجنوبيين يكشفون عن تأثيرات عناصر البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يفسر تلك الفروقات البسيطة في الصفات الطبيعية الموجودة من منطقة الى أخرى، والتي لاحظها أغلب الكتاب والرحالة، مثل فرايزر، ملنجر، هاريس وهينوروسكي، وعند الغوص في التحليل الطبقي لتاريخ الأكراد نجد أن الاكراد يتكونون من طبقتين من الشعوب. الطبقة الأولى كانت تقطن كردستان^(*) منذ فجر التاريخ وتسمى بـ (شعوب جبال راغروس) وهي الاصل القديم للشعب الكردي، والطبقة الثانية هي طبقة الشعوب (الهندو-أوربية) والتي هاجرت من مناطق آسيا الوسطى وهضبة الأناضول واستوطنت مع شعوبها الأصلية وامتزجت بها ليكون معا أمة الكرد وتتكون هذه الطبقة من شعبي (الميديون) و(الكاردوخيون)⁽¹⁾.

- ولربما نجد افضل تفسير لأصل الكرد في دراسات الاشتقاق اللغوية والتاريخية التي أجريت حول أصول اسم "كرد" وهذا ما قاله وغردفري رولز درايفر (G.R.Driver) في دراسة مشهورة مستندا إلى دراسات علم اللغة وتوصل الى نتيجة وافق عليها كبار الباحثين في هذا المجال، باستثناء ما اعتقد أنه أول إشارة الى كلمة كرد، وردت على لوح من طين يعود الى الألفية الثالثة قبل الميلاد، ووردت كلمة "كردوخ" في كتاب "أنا باسيس لأكسنوفان" الشاعر الاغريقي الشهير وهي أول إشارة قديمة لكلمة "كرد" وترد الكلمة بعدها ولو نادرا في الكتابات الاغريقية والرومانية⁽²⁾.

- اللغة الرئيسية للأكراد هي اللغة الكردية، والتي تقترب من اللغة الفارسية، وقد تأثرت باللغة العربية والتركية والتي تنقسم الى لهجتين رئيسيين، ألا وهما اللهجة الشمالية واللهجة الجنوبية⁽³⁾، ويتحدث أكراد تركيا باللهجة الشمالية، وتعرف أيضا باللهجة الكرمانجية والتي تستعمل في الكتابة والتعليم، وكما قلنا أن اللغة الكردية تقترب من اللغة

* - كردستان مصطلح حديث نسبيا يستعمل لوصف المناطق التي تتواجد فيها الشعوب الناطقة باللغة الكردية

1- عبد المنعم ممدوح، تركيا والبحث عن الذات (مصر: دار الشروق، 2009)، ص66.

2- وديع جويده، الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، ط1 (لبنان: دار الفراي، 2013)، ص ص52-53.

3- بوشنلي أسماء، مرجع سابق، ص33.

الفارسية فهي بذلك تنتمي الى اللغات الايرانية التي تمثل فرعاً من أسرة اللغات الهندو أوروبية وهي تضم اللغات الكردية والفارسية والافغانية والطاجكية وبذلك فاللغة الكردية ليست لغة مشتقة من الفارسية أو محرفة عنها، فبالتالي اللغة الكردية ليست لهجة فارسية ومضطربة بل هي لغة آرية نقية لها ميزات خاصة وتطوراتها. وكان للأكراد أبجديتهم الخاصة بهم قبل دخولهم الإسلام ولكن انتشار الإسلام كان من نتيجة استعمال الأكراد للأبجدية العربية في كتابة لغتهم، وعلى هذا الأساس ذهب علماء التاريخ واللغويين ومنهم "سيدني سميث" الى القول بأن اللغة الكردية ليست مشتقة من الفارسية او محرفة عنها، بل هي مستقلة تماماً ولها تطوراتها القديمة، فهي أقدم من اللغة الفارسية القديمة إذ يرجع وجودها الى القرن 6 قبل الميلاد وكانت لغة مستقلة قائمة بذاتها، وقد أدت صعوبة السطح في كردستان وصعوبة الاتصالات التي تفرق السكان إلى قبائل متفرقة ومنعزلة متباعدة فيما بينها، حيث أدى ذلك إلى اختلاف كبير في اللهجات التي يتكلم بها الأكراد ومع تطور الزمن اختلفت اللهجات من منطقة الى أخرى، وتنقسم اللهجات الكردية الحالية ككل إلى 04 لهجات رئيسية وهي الكرمانجية، الجوزانية، الكلهرية والسورانية⁽¹⁾.

- أما بالنسبة للديانة التي يدين بها الأكراد فيمثل الإسلام الدين الغالب بالنسبة للأكراد في جميع الدول التي يقطنونها أما بالنسبة لأكراد تركيا فأغلبهم من السنة، على المذهب الشافعي، وتوجد فئة قليلة منهم تتبع المذهب الشيعي وتقتن منطقة تونجالي أو (درسيم) كما أن بعض الأكراد في تركيا ينتمون الى فئة أهل الحق (أو العلي اللهية) من المذهب الشيعي ويطلق عليهم الاتراك اسم العلونية⁽²⁾.

1- عفاف قايد، *السياسة التركية تجاه المسألة الكردية* (الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 51-52.

2- حقائق جغرافية وتاريخية، في:

<http://moqatel.com/openshare/beth/saisia/akrad/seco2.doc.cvt.htm>

2016/02/06 على 10:25 سا

ثانيا - ديمغرافية الأكراد ومناطق توزيعهم في تركيا

تحتل القومية الكردية المرتبة الثانية بعد القومية التركية في تركيا، والأكراد يمثلون الاكثرية الساحقة من سكان ثماني عشرة ولاية تركية، واعداد سكان اكراد تركيا يزيدون عن أعداد سكان اكراد العراق وايران، ويشغل الاكراد حيزا اقليميا أوسع جغرافيا بما يشكله سكان أكراد تلك الدولتين، فالإحصائيات تشير الى أن مجموع الأكراد المستوطنين في تركيا تتراوح بين 07-08 ملايين نسمة، وثمة احصائيات أخرى تشير إلى أن أعدادهم تزيد عن ذلك ليصل بحدود 9-10 ملايين نسمة، يتمركز الأكراد بأعداد كبيرة في مناطق الأناضول التركية الثلاثة (الشرقية والوسطى والجنوبية الشرقية)، ويؤلفون النسب المرتفعة من سكان ثمانية ولايات تركية هي: "وان" 97.1% "موش" 74.7% "ديار بكر" 68.7% "ماردين" 60.8% "عربي" 58.2% "لازع" 51.8% ويشكلون نسب عالية من المجموع العام للسكان في ولايتي "أورفة" وملاطيا الواقعتين بين الجنوب الشرقي من أناضوليا وارزنجان ما يقارب 42% في كل منها، وثمة أقلية كردية تراوحت نسبتها بين 13% و20% من مجموع سكان ولاية "قارص" و"ماراش" "دار ضرور" "سراس" في أناضول الشرقية والوسطى، ناهيك عن تمركزهم في "وان" و"حاكاري" و"بتكيس" و"دسيم".

- أطلق الأكراد على المناطق المشار إليها تسمية كردستان الشمالية، وفيما يخص الاتراك فإنهم يستخدمون مسألة الجنوب الشرقي أو مسألة الإقليم، تفاديا للإقرار بوجود مسألة كردية في تركيا وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن مناطق جنوب شرق تركيا تعاني من حالة عدم الاستقرار، وفقدان الامل بسبب طبيعة الظروف والأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية المتردية في هذه المناطق التي تضم تركيبة قومية ودينية ومذهبية غير متجانسة.



خريطة 1 : تمثل التوزيع الجغرافي للأكراد في تركيا

الموقع : <http://www.turquie-guide.com>

ثالثاً: واقع القضية الكردية في تركيا:

منذ ستينات القرن الماضي، دخلت الحركة الكردية مرحلة التنظيم السياسي فقد شهر عام 1963 تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا، وبعد امتداد التيارات الإقطاعية وكبار مالكي الأراضي والأغوات بقيت الأحزاب الكردية ضعيفة وغير مؤثرة في الساحة التركية، حتى أنها لم تتجح في استقطاب الأكراد أنفسهم مما أبقاها عاجزة عن مواجهة الحكومة التركية للمطالبة بحقوقهم على الرغم من وجود عدد من النواب الأكراد في المجلس الوطني التركي، إلا أن مشاركتهم السياسية ظلت محدودة.

ففي هذه الفترة شهدت تركيا العديد من المظاهرات طيلة عامي 1968/1969، وكلها تُندد بما أطلقت عليها سياسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي.

تبلورت الفكرة القومية الكردية بعد قيام الدولة التركية وتحولت إلى فكرة إيديولوجية من أولوياتها حل القضية يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية.

وشرع دعاة هذا التيار في تشكيل تنظيمات سياسية كانت أبرزها تلك التي شكلها عبد الله أوجلان(*) باسم حزب العمال الكردستاني "بارتي كاريكاراني كوردستان" عام 1978، والذي أعلن رسمياً عن تأسيسه في فبراير 1979 ويُعرف اختصاراً بـ PKK .

وباشر الحزب ببناء تنظيم عسكري له في 1984 باسم "قوات تحرير كردستان"، كما أعلن عن الكفاح المسلح في العام نفسه.

رفع الحزب شعار إقامة دولة كردية ضمن مناطق في كل من العراق، تركيا، إيران وأرمينيا، غير أن زعيم الحزب تراجع عن ذلك وأعلن في مؤتمر صحفي عقده في روما في

*- مؤسس وزعيم حزب العمال الكردستاني في عام 1978 في تركيا قاد حركة التمرد ضد الحكومة التركية على مدى 15 عام ويعد بطلا قوميا ومناضلا في نظر العديد من الاكراد، تمكنت القوات التركية من اختطافه في نيروبي عام 1999 ونقل إلى تركيا لتدينه محكمة امن الدولة العليا بتهمة الخيانة العظمى ومسؤولية قتل 30 ألف شخص. للمزيد من

التفاصيل: <http://www.aldjazeera.net>

أكتوبر 1998 عن استعداده بقبول أي حل سلمي وديمقراطي، كما اقترح فكرة إقامة فيدرالية تركية كردية.⁽¹⁾

كما يطالب الأكراد بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي العام كما يُطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين، أما الجهات المتطرفة الأخرى فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية، وتهديد نظام الدولة الكردية.⁽²⁾

وقد جرت محاولات لحل المشكلة الكردية ومن ضمنها ما عُرف بـ: مشروع أوزال 1987، الذي منح بموجبه ولاية المنطقة الكردية صلاحيات واسعة، كما اتخذت بموجبها إجراءات أمنية مشددة لحماية بعض المناطق كوضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود وتعزيزها بأجهزة إنذار مبكر.

كما أعلنت الحكومة أنّ معظم المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا منطقة طوارئ عام 1987.

اتخذت الحكومة التركية إجراءات قاسية بموجب قانون الطوارئ الذي فرضته الحكومة منذ مارس 1990 على أغلب الولايات الشرقية والجنوب الشرقي.. كما أعلن رئيس الحكومة آنذاك يلدرد أكبوت أثناء زيارة له إلى ولاية قسطنطيني في عام 1990 أنّ في "في تركيا أتراك فقط ولا يوجد لدينا أكراد من يعيش في الأراضي التركية هم أتراك فقط".

شرعت الحكومة التركية في اتخاذ الإجراءات مشددة أخرى منذ عام 1991 - 1994 لقطع الطريق أمام تحركات حزب العمال الكردستاني، رغم كل هذا فقد ظل مشروع أوزال هو الأكثر إيجابية في حل المشكلة الكردية، حيث أنّه خرق القانون الرسمي حول استخدام

1 - خوال عبد الجبار سلطان الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، م 4، ع 7، 2007، ص ص 3-4.

2 - محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 98.

مصطلح بالإشارة إلى سكان القسم الشرقي الجنوب الشرقي في الأناضول. حتى الصحف التركية المستقلة بدأت بالترويج لهذا المصطلح، وبدأت بمناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية في الأقاليم الكردية تثير الانتباه وحساسية العديد من التنظيمات التركية، فقد صرح عضو البرلمان التركي "الكردى الأصل" عن الحزب "الشيوعي الديمقراطي" أنّ المسألة الكردية هي إحدى الجروح الاجتماعية التي تشغل الرأي العام التركي باستمرار، وأنّ أهالي منطقة جنوب شرق الأناضول يواجهون ضغوطات باستمرار وليسوا أحراراً.

ولهذا طُرح مشروع آخر لحل المشكلة بشكل أكثر جدية شمل رفع الأحكام العرفية وصرف النظر عن إقامة الوحدات العسكرية الخاصة بالعنف المضاد، وطراً تطور مفاجئ على موقف الدولة التركية عند ما أعلن في يناير 1991، رفع الحظر عن التحدث باللغة الكردية، وفي نيسان العام نفسه أقر المجلس الوطني الكبير "مشروع قانون مكافحة الإرهاب" و"قانون العفو المشروط"، إلا أنّ هذا الأخير واجه ردود فعل خاصة من قبل المؤسسة العسكرية التي انتقدت هذه السياسة واعتبرتها تهديداً لكيان الأمة التركية وتهديداً لوحدة الإقليم التركي.

مع وفاة أوزال 1993، تلاشت الآمال بشأن الحوار مع الأكراد، وتصاعدت نغمة التصعيد العسكري في التعامل مع هذه القضية. كما صرحت رئيسة الوزراء تسانسو تشيلير أنّ: «جميع إمكانيات الدولة ستستنفّر ليكون عام 1994 نهاية لتنظيم حزب العمال الكردستاني، كما أنّ تركيا لن تقدم أية تنازلات للكرد...»، كما أنّ الحكومة أقدمت على حملة كبيرة ضد حزب العمال الكردستاني استخدمت فيها إستراتيجية جديدة تمثلت بالإخلاء القسري وحرق القرى التي تبدي تجاوباً مع حزب العمال.

كما أصدرت المحكمة الدستورية في نفس العام قرار بحظر عدد من الأحزاب التي تروج لصالح الحقوق المدنية للأكراد مما دفع عدد كبير من نواب البرلمان الأكراد في

المجلس الوطني الكبير للاستقالة وتشكيل حزب سياسي جديد باسم الحزب الديمقراطي الشعبي الجديد HALKIN DE MOKRASI PARTIS عرّف اختصاراً بـ (HADEP).
رغم المحاولات العديدة التي قام بها حزب العمال لإجراء الحوار السلمي مع الحكومة التركية في العديد من المرات خاصة بين 1995 - 1998 إلا أنّ الحكومة التركية رفضت ذلك وواصل الجيش التركي عملياته ضد الحزب ومواقعه في داخل تركيا وخارجها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: التيارات الكردية في تركيا (حزب العمال الكردستاني)

نشأ حزب العمال الكردستاني في مرحلة انتعاش التيار الماركسي في تركيا، وكان بمثابة مرحلة تعميق الوعي القومي الكردي، ولضمان ديمومته كان لابدّ للحزب من دعم له، حيث جاء الدعم الجغرافي من أكراد شمال العراق، والدعم الإقليمي من الرئيس السوري حافظ الأسد، وإيران واليونان وأرمينيا.

ولم يكن هذا الدعم لدواعي أخلاقية وإنّما لدوافع سياسية، فقد كانت تلك الدول راغبة في خلق الصعوبات لتركيا وإغراقها في حالة من الارتباك والتوتر، ولم يكن ذلك التوتر على درجة واحدة، وإنّما كان مرتبط بصعوده وهبوطه مع كل دولة على حدة، لأنّها تدرك أنّ ليس باستطاعتها معاداة الجوار الإقليمي بأكمله، الأمر الذي يخلق لها الكثير من المتاعب.

أمّا عن تكوين الحزب فبينما كان العصيان المدني المسلح الكردي السابق في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي قد نشأ بين طبقة أصحاب الأملاك وعلماء الدين.⁽²⁾

1- نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص5.

2- معمر فيصل خولي، "من الإنكار إلى الاعتراف: المسألة الكردية في تركيا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، إصدارات 20 يوليو 2014، ص5. في:

<http://aldjazeera.net/news/international/2014/7/10/%d8%a5%d9%82%d>

فقد تأصل حزب العمال الكردستاني بين طبقة الفلاحين والفقراء، شن الحزب حرب شرسة في 1984 محددًا هدفه في السعي لاستقلال المناطق الكردية، وفي مناطق الأغلبية الكردية، جنوبي وجنوبي شرق تركيا ضد قوات الجيش والأمن التركية وضد الجماعات الإسلامية وضد عموم السكان في المدن التركية الكبرى، وبالتالي هذا دفع ببدء الصراع المسلح ضد الدولة التركية.

وبهذا ظهر الحزب كتهديد أمني للأتراك يجب معالجته، واعتمدت القوة العسكرية في التعامل مع تمرد حزب العمال الكردستاني في جنوبي وجنوب شرق الدولة منظمة إرهابية انفصالية.

وللتصدي لحزب العمال الكردستاني اتخذت الدولة عدة إجراءات:

- لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر الحزب وأفراد الحرس جميعهم من "حراس القرى" تشكيل ما يسمى العشائر الكردية الموالية للدولة.
- فرض حالة الطوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضًا للنشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني.
- اللجوء للأسلوب العسكري القمعي، وذلك من خلال إرسال عشرات الآلاف من الجنود والطائرات والدبابات والصواريخ لمهاجمة معازل المقاتلين في الجبال الوعرة.
- اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها، وصولاً إلى تدميرها إذا تطلب الأمر ذلك لمنع استخدامها كمأوى يخنفي فيه المقاتلون الأكراد.
- اتهام السكان الأكراد دائماً بمساعدة حزب العمال⁽¹⁾.

1- معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص5.

فحزب العمال كان يطالب بالفيدرالية أو الكنفيدرالية، وليس الاستقلال عن تركيا، كما يتخوف منه الأتراك. ولهذا لم يؤدي عملية وقف إطلاق النار منذ أكثر من عام من طرف حزب العمال، ولم تؤدي مسيرة السلام إلى أية نتيجة.

وفي هذه المرحلة كانت الدولة التركية تنتكر لوجود الشعب الكردي نهائياً. ومع الوقت تمدد حزب العمال الكردستاني إلى جميع الساحات الكردستانية واستفاد إلى حد أقصى من الحماية التي وفّرها له نظام حافظ الأسد، وسماحه له بحرية الحركة بين الكرد السوريين والاستفادة من طاقاتهم في صراعه مع تركيا.

ومع كل هذا التحرك من طرف حزب العمال قامت الحكومة التركية بشن حملة عسكرية، التي بدأت عام 1992 في عهد تسانسو تشيلر كرئيسة وزراء آنذاك، واستمرت تلك الحملة الإجرامية بحق الشعب الكردي.

ولما فشلت تانسو تشيلر بالقضاء على تهديد جاء مسعود سليمان بعدها إلى سدة الحكم وهدد حافظ الأسد باجتياح سوريا إن لم يقيم بتسليم عبد الله أوجلان لتركيا أو طرده من سوريا.

وفعلا رضخ حافظ الأسد للضغوطات التركية، وقام بإخراج أوجلان من سوريا، فألقي عليه القبض بعد ذلك سنة 1999 في كينيا، وسُلم إلى تركيا بمساعدة من أمريكا ومخابرات عدّة دول أخرى، وكان ذلك في عهد بولنت أجاويد كرئيس للوزراء حينها. تم نقل أوجلان إلى تركيا في 16 فيفري 1999، حيث وُجّهت له تهمة "الخيانة العظمى" والعمل على تقسيم تركيا، بالتالي تمت محاكمته وسجنه في جزيرة إيمرالي.⁽¹⁾

رغم اعتقاد وقناعة الطرف التركي بأنّه قادر على إنهاءك الطرف الكردي، وخلق البلبلة في صفوفه وإيصاله إلى مرحلة اليأس، وخير دليل على ذلك هو ما مارسه من سياسة معادية

1 - بيار روبراي، حزب العدالة والتنمية التركي والمعضلة الكردية، 2 يناير 2015، في:

<http://www.sotkurdistdn.net/index.php?option=comk2&view=ite>.

ضد الكرد في غرب كردستان ومعركة كوباني(*) تحديدًا ظنًا أنّها قادرة على القضاء على تنظيم حزب العمال الكردستاني من خلال ضربة أمنية وعسكرية، ولم توليها أي أهمية كبيرة حينذاك في عهد توركت أوزال الذي اغتيل بالسّم لاحقًا لأنّه حاول التفاوض مع أوجلان لحل القضية الكردية في تركيا وكلف جلال الطالباني للقيام بالتوسط بين الطرفين.

المطلب الثالث: تطور القضية الكردية بعد اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان

بعد اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، أدى إلى انسحاب معظم الوحدات المتبقية من حزب العمال من الأراضي التركية، إلّا أنّ المسؤولين الأتراك لم يدلّوا بتفاصيل كثيرة عن عملية اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني ما عدا ما أعلنته أنّه فريقًا من القوات الخاصة قامت باختطافه من الدبلوماسيين اليونانيين الذين كانوا يؤوونه مدّة أسبوعين.

هكذا وجّهت ضربة قاسية للحزب بعد اعتقال زعيمه في فيفري 1999، والحكم عليه بعد 6 أشهر تخلّلتها محاكمة سريعة بالإعدام، وهي العقوبة التي لم تطبق في تركيا منذ عام 1984، ثم ما لبثت أن حققت الحكم عام 2001 إلى السجن مدى الحياة، وكان ذلك توافقًا مع توقيع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

والجهات الرسمية التركية اعتقدت أنّ عملية القضاء على شوكة حزب العمال وترويضه لن تستغرق طويلًا، إلّا أنّ هذا القرار مغالطة كبيرة وتجاهلًا للواقع خاصة بعد اعتذار عبد الله أوجلان خلال محاكمته للشعب التركي عن الخطأ التاريخي الذي ارتكبه حزب العمال الكردستاني لشنه الحرب ضدّ الدولة متنازلًا عن أي طلب للحزب، وحث أتباعه على إلقاء السلاح والانخراط في خضم العملية السياسية، حيث جاءت هذه الدعوة لتفعيل مسألة التوقف عن العمليات العسكرية واللجوء إلى الخيار السلمي والحوار العقلاني.

*-معركة كوباني (عين العرب): وهي تقع في سوريا بالحدود الموازية لتركيا، ويقطن فيها الأكراد، وهي في الطرف الشمالي الشرقي في محافظة حلب، وحدودها الشمالية هي الحدود السورية التركية، وعرفت ما يعرف بمعركة كوباني.

وهكذا نجد أنّ تركيا واصلت منهاجها العسكري كخيار أساسي لمعالجة المشكلة، فوزير الخارجية التركي الأسبق إسماعيل جيم يقول في مقابلة مع شبكة CNN في 12 نوفمبر 2001: «أنّ تركيا تتوي بذل أفضل ما في وسعها لخلق مناخ ما بعد أحداث أيلول لتوضيح مواقفها اتجاه الإرهاب».

وهذا ما أكّده بولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي السابق في 17 سبتمبر 2001 عندما أشار: «أنّ تركيا ستحارب الإرهاب جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية وقمع تلك الظاهرة»، وهذا إشارة إلى حزب العمال الكردستاني الذي اعتبر منظمة إرهابية مسؤولة عن أرواح عشرات الآلاف من المواطنين في معركة قادها الحزب ضدّ الجيش التركي.⁽¹⁾

لكن رغم التصريحات التي قام بها أوجلان، إلّا أنّ مؤسسة الدولة التركية بقيت مقتنعة بأنّ الحزب هدفه تقسيم تركيا، ففي عام 2003 تحدث أمين عام مجلس الأمن القومي بأنّ: «هدف العمال الكردستاني الحقيقي هو الانفصال والوصول إلى تشكيل دولة مستقلة».

بالتالي القوى الأمنية التركي أصبحت مقتنعة بأنّها باتت تواجه تهديد جديد وهو عملية "الاعتراف السياسي المتزايد بالحركة الكردية الانفصالية".

في حين أنّ المناورات الاقتصادية لمعالج المشكلة الكردية يظل قاصراً في عدم الاستجابة لبعض المطالب السياسية والثقافية للأكراد وخاصة بازدياد درجة الوعي الإثني والسياسي لدى الأكراد بوجود العديد من المتغيرات، ويضاف إلى هذا المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة قبل اعتقال أوجلان لم يتمّ حلّها إلّا الشيء القليل، وانعكس هذا بدرجة كبيرة على المنطقة بشكل حاد عند مواجهة الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي عرفتھا تركيا في عام 2001.

1 - نوال عبد الجبار، سلطان الطائي، المرجع السابق، ص ص 8-10.

فمن الواضح تسوية القضية الكردية في تركيا باتت أكثر من قضية ملحة صانعي القرار التركي لا لوقف مسيرة القتل والدّم فحسب بل رؤية تركيا المستقبل كما خططك لها حزب العدالة والتنمية في مؤتمره الأخير، فدون إيجاد حل لهذه القضية لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي في البلاد، وزمن جهة كسب الأكراد في المنطقة الذين يتوزعون بين تركيا وإيران، العراق وسوريان حيث باتت قضيتهم تحظى باهتمام إقليمي دولي، كما تكسب المزيد من عوامل القوة الذاتية، والأهم معالجة هذه القضية التي هي بمثابة قنبلة قابلة للانفجار في أي لحظة.

وفي العمق، فإنّ تركيا أمام ما يجري في سوريا تخشى من ولادة إقليم كردي في شمال سوريا يكمل الفيدرالية القائمة في كردستان العراق لتكون خطوة لا رجعة عنها في طريق إقامة دولة كردية مستقلة تقلب الخرائط الجغرافية للدول في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: تعامل حزب العدالة والتنمية بعد مجيئه إلى الحكم مع الأقلية الكردية

حدد حزب العدالة والتنمية بعد توليه الحكم عام 2002 برئاسة رجب طيب أردوغان أولوية إحداث تغييرات جذرية في السياسة التركية، حيث دخلت المشكلة الكردية مرحلة جديدة، وذلك لاعتبارات عديدة، فالظروف الداخلية التي هيأت لبروز حزب العمال الكردستاني في عقد السبعينات والثمانينات انكشفت وباتت مسألة مناقشة الحقوق الثقافية للأكراد تثار بشكل علني.

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية لحل الأزمة الكردية

لقد سعت الحكومة التركية جاهدة لحل القضية الكردية، فالاعتراف الرسمي من قبل الحكومة التركية برئاسة أردوغان ذي الميول الإسلامية بالتحديد القوميات وأقلياتها، ودعوتها بأحقية هذه القوميات استخدام لغتها وثقافتها، وهو مؤشر على ضرب الإرث الكمالي

للجمهورية القومية التركية، وهو الإرث الذي ظل القوميون والجنرالات متمسكين به على عقود الجمهورية، هذا دليل على سعي جاد من حكومة العدالة والتنمية لحل معضلة هذه القوميات، وعلى رأسها المسألة الكردية.

وقد أعلن رجب طيب أردوغان في بداية ماي 2002 أثناء زيارته لديار بكر متحدّثاً عن الأقلية الكردية في تركيا، أنّ حكومته ستعمل على إصلاح ما اعتبرها أخطاء الماضي إشارة منه إلى السياسة القمعية لإدماج الأكراد في النسيج المجتمعي والسياسي التركي التي استمرت أزيد من ثمانين سنة منذ تأسيس الجمهورية، وركّز على أنّ المسألة الكردية لا تنحصر في بعدها السياسي فقط بل تتعداه إلى قضايا اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

وكان أحد أسباب هذه الإعلانات هو ارتباط الأكراد في العراق بالأكراد في تركيا بعد إعلان الحكم الذاتي في العراق في 2003، والهدف منها هو إخماد أي تحرك كردي مسبق بالتالي فقد حدثت بالفعل انفتاحات ديمقراطية وإصلاحات متعددة تمّ من خلالها الاستجابة لقسم كبير من المطالب الكردية وتمّ تحويل الأزمة الكردية إلى أزمة لغة فحسب.

ومن النتائج المباشرة لهذه السياسة ظهور قناة تلفزيونية جديدة باسم TRT-6 تبث برامجها باللغة الكردية منذ عام 2004، وذلك في تطور يعدّ الأوّل من نوعه في تركيا.⁽¹⁾

وتعتبر تصريحات أردوغان تحولا في سياسة التعامل مع قضية الأكراد، التي ربّما ستشهد انفراجا سيكون من أبرز مظاهره التخلي عن المواجهة العسكرية بين الجيش التركي والأكراد المسلحين، وفتح الباب أمام إصلاحات سياسية، وعلاج المشاكل الاقتصادية والثقافية لكردستان تركيا.⁽²⁾

1- غازي فيصل غدير، "موقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تاريخية 1923 - 2013)"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، دم. ع. 36، ص 15.

2- سيد أحمد ولد أحمد سالم، الكرد والدمج في تركيا، لقاء مكّي، الكرد: دروب التاريخ الوعرة، مركز الجزيرة نت، ملفات خاصة، ص. 64.

سعى حزب العدالة والتنمية إلى تغيير كيان الدولة التركية وإعادة مؤسساتها وفق سياسة الحزب ذي الميول الليبرالية، كما أنّ خلق المشروع الأردوغاني لحل القضية الكردية في ذكرى وفاة أتاتورك الأب الروحي للجمهورية التركية في 10 نوفمبر، وزيارة وزير الخارجية التركية "أربيل" ولقائه برئيس الإقليم "مسعود برازاني"، إنّما يدلّ على جدية سعي العدالة والتنمية إلى إلغاء العلمانية، الكمالية من خلال الاعتراف بالأكراد وبحقوقهم السياسية والثقافية، حيث قام أتاتورك بقمع الأكراد مرتكباً مجازر بحقهم.

إنّ معالجة المسألة الكردية نابعة من الواقعية السياسية المرتبطة بالمصالح، وليس إيماناً بالحقوق الكردية، وأيضاً أنّ الدولة التركية لم تمثل دائماً بإرادة سياسية واحدة.

إلى جانب معارضة قطاع شيعي لم يزول متأثراً بالتصور القومي التركي للجمهورية الكمالية، فقد تواجدت في أوساط الجيش، أجهزة الأمن مجموعات قومية متطرفة بالغة التأثير، لم تكن على استعداد للاعتراف بالهوية التركية⁽¹⁾، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية، وتحديد في الدورة البرلمانية 2002 – 2007، وذلك بسبب أنّ حكومة العدالة والتنمية فضلت تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية، وبعض الأحزاب المعارضة، لاسيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه المسألة الكردية.⁽²⁾

بالتالي فإنّ السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا، وتتبع ضدّهم أشدّ الأساليب العسكرية في الداخل تقوم بدور الحماية لأكراد العراق، وتقيم مع أكراد شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلتين الكرديتين المتحاربتين

1- محمد تلجي، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، (مركز الإمارات للدراسات: الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2010م)، ص 97.

2- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008م، ص. 78.

الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.^(*)

المطلب الثاني: مبادرة حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية

من بين المؤشرات على هذه المبادرة:

جلسة البرلمان التركي في 11-12-2009 لمناقشة إعلان الحكومة على خطة شاملة تنهي الصراع المسلح وإجراء تغييرات جوهرية على مطلب الأكراد الثقافية والسياسية في تركيا. تتصيب نائب رئيس الحكومة "بولنت أرنييتش"^(*) مسؤولاً عن الملف الكردي وتوليه أمر الحوار مع الأكراد، هذا ما عما تحويه خطابات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان واركاز حزيه وحكومته من مضامين، وما اتخذته من إجراءات عملية وتعديلات قانونية .

بالتالي فقد حدثت انفتاحات ديمقراطية وإصلاحات متعددة، تمّ من خلالها الاستجابة لقسم كبير من المطالب الكردية، وتمّ تحويل الأزمة الكردية إلى أزمة لغة فحسب.⁽¹⁾

كما يرى الحزب أنّ المسألة الكردية من أهم أولويات والمشاكل السياسية العامة في تركيا، وتمثل أهم مصادر التهديد الرئيسية للاستقرار في تركيا، بالتالي على الحزب المبادرة لحل المسألة الكردية بالاعتماد على مبدأ التوصل إلى تسوية الأزمة وخاصة في بعدها الأمني العسكري، ثم في بعدها التنموي والاقتصادي.

* - أول رئيس للكيان الكردي شبه مستقل في إطار واحدة من دول الإقليم، ووريث العائلة البرازنية، التي تحولت إلى زعامة تاريخية للکرد في العراق على مدى أكثر من 70 عامًا، ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.

* - أول رئيس كردي للعراق منذ تأسيسه قبل أكثر من 80 سنة، وزعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، تميّز بتغيير تحالفاته، وإقامته علاقات متحولة شملت مختلف الأطراف، احتفظ بعلاقات جيّدة مع الأمريكيين قبل غزو العراق، وبعده جدد انتخابه من قبل مجلس النواب لرئاسة 4 سنوات 2006، ص. 82، للمزيد من التفاصيل اطلع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ecAA3471-da92-FRAMELES.HT>

1- بورهان كور أغلو، تركيا والأكراد: من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي، (24 أوت 2011)، على الموقع:

http://www.aljazeera.net/nr/exers/ec4a3471-d292_frameles.ht على: 11:32 سا

غير أنّ العديد من مفردات المبادرة التركية هي جزء من برنامج الحكومة للإصلاح السياسي في تركيا، ولا يقتصر الأمر على الشريحة الكردية، ولكن المطالب الكردية تتجاوز ذلك إلى التخطيط السياسي ذات بعد كردي وضعها في المقام الأول، ومن ذلك ما يتعلق بالهوية الثقافية القومية وبالحقوق السياسية والحكم الذاتي أو الغدارة الذاتية للمناطق ذات الطابع الكردي، ومنها ما له صلة بهوية الدولة.

ولكن ذلك لا ينسجم مع تصور الرئيس أردوغان، الذي رأى في مطلب الحكم الذاتي فخاً فقال: «إنّ فتح مثل هذا النقاش لا يخدم لا الديمقراطية ولا الحرية ولا السلام الاجتماعي ولا الأخوة»، وأعلن أردوغان أنّه يدافع عن القضية الكردية، لكنّه ضد النزعة الكردية وضد النزعة التركية "إذ ليس في حضارتنا مكان للعرقية".

أولاً - الحقوق الثقافية:

أجازت التعديلات الدستورية التي أقرّها البرلمان بعد الاستفتاء العام في 26 سبتمبر 2001 استخدام اللغات الغير التركية مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر، ورأى الأكراد أنّ تلك التعديلات اعتراف رسمي بوجود الأكراد في تركيا، ولكن لن يتطور الأمر إلى إدخال اللغة الكردية رسمياً في نظام التعليم، ولم تصبح لغة رسمية للبلاد.

وقد صرّح أردوغان في هذا السياق أنّه: «يمكن لكل شخص أن يتكلم بلغة الأم وأن يطبع بلغات ولهجات مختلفة وأن يفتح دورات لتعليمها أن يفتح أقساماً لها في الجامعات ولكن اللغة المشتركة واحدة وهي التركية»

ثانياً - على صعيد الرأي العام:

عملت حكومة أردوغان على زيادة الثقة بالانفتاح الداخلي اتجاه الأكراد والتكوينات الاجتماعية الأخرى، وقد خففت الضغوط المتراكمة الناتجة عن السياسات السابقة، وهكذا أصبح الموضوع الكردي مألوفاً في المناقشات الإعلامية، السياسية، وأظهرت نتائج استطلاع الرأي العام التركي تأييداً متزايداً، ولكنه غير حاسم حتى الآن في سياسة الانفتاح

على المسألة الكردية، إذ أيدّ المبادرة 31,6% من المستطلع آرائهم، وأيدّها جزئياً 21.3%، فيما عرضها 43.8%.

وقد أظهرت نتائج استطلاع رأي عام أجري في الفترة 22-23 أوت 2009 أنّ 51.1% من الأتراك يعتقدون أنّ حزب العدالة والتنمية جاء للبحث عن حل للمسألة الكردية.

ثالثاً-المقاربة التنموية:

ارتأت حكومة حزب العدالة والتنمية ضرورة إعادة النظر في مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول أو إعطائه دفعة جديدة للمساعدة في تغيير البيئة الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الكردية.

وعليه شرعت الحكومة التركية في مقارنة تنموية للمسألة الكردية انطلاقاً من اعتبارين أساسيين:

الأول: استحالة حل المسألة الكردية بالوسائل السلمية والعسكرية.

الثاني: هو الاقتناع بضعف مستويات التنمية.

كما تبنت الحكومة مشروع تنموي للمناطق الكردية، تحدث رجب طيب أردوغان عن مدينة ديار بكر عن المشاريع التي تقوم الحكومة بمباشرتها في إطار خطتها لرفع مستوى تنمية المناطق الكردية، وتحدث عن استثمار 12 مليار دولار خلال السنوات القادمة في 73 مشروعاً موزعاً على تسع مقاطعات في المنطقة.

كما تحدث عن تحويل منطقة ديار بكر إلى مركز جذب للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للعمل في شروط قانونية وتشريعية، وبنى تحتية أكثر كفاءة، ووعده بخلق 3,8 مليون فرصة عمل. وتحدث أيضاً عن مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي يهدف على تضيق الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التنمية البشرية، وإزالة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي القائم على أساس إثني:

- رفع مستوى الدخل في المنطقة من خلال تطوير البنى الاقتصادية.
- زيادة مستوى مشاركة المنطقة في النشاط الاقتصادي للبلاد.
- المشاركة المجتمعية والحد من الفوارق الطبقيّة الإقليميّة والعرقية.⁽¹⁾
- خلق منطقة جذب للسكان وتخفيف ضغوط الهجرة على المراكز الكبرى.

لم ينطو خطاب مبادرة الحكومة اتجاه الأكراد ولا الانفتاح السياسي أو الإصلاح الداخلي بل على إزالة الجدران السميكة بين الدولة والأكراد. غير أن تركيا انفتحت على تطورات سياسية ورمزية من ناحية اعتراف الدولة بحدوث مجازر وتجاوزات عديدة في حق الأفراد والجماعات، وقد حدث نقاش حاد على واحدة من العقد الكثيرة بين تركيا والأكراد هي مجزرة درسيم.^(*)

وقد رأى رجب طيب أردوغان ضرورة اعتراف تركيا بالمجزرة والاعتذار عنها، والعمل على إزالة آثارها سياسيًا وقانونيًا وإنسانيًا.⁽²⁾ وقد قدم أردوغان اعتذارًا باسم الدولة التركية عما جرى⁽³⁾، ووجه انتقادات حادة لحزب الشعب الجمهوري المعارض لحزب أتاتورك المسؤول عن المجزرة أيا كانت الأسباب والدوافع والشكوك التي أثارها أردوغان لدى شرائح سياسية وحزبية مختلفة.

فهذا الاعتبار هو مدخل مهم لتحقيق الانفتاح المطلوب على القضايا الداخلية لتركيا ما بعد الكمالية هي الشاغل الأساسي لأردوغان، ليس فقط لأنّ الكمالية تضطهد ثقافته المحافظة، ولكن لأنّها تضطهد الثقافة الكردية التي تمثل الآن مسألة أساسية في تركيا لم يعد

1- عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص ص. 104 - 106.

* - حدثت سنة 1937، إثر قيام الجيش التركي بإخماد ثورة درسيم وسط الأناضول المندلعة سنة 1936 مستخدمًا طائرات وأسلحة كيميائية والحصار، مما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من أهلها، واعتراف النائب حسين إيفون عن حزب الشعب الجمهوري المعارض، وهو حزب مصطفى أتاتورك في نوفمبر 2011 بمسؤولية الحزب في تلك المجزرة، ورأى أن أحداث درسيم هي مجزرة حقيقة خططت لها سلطة الدولة، وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك.

2- فاطمة كايابل، مجزرة درسيم كأول اعتراف واعتذار تركي، الأخبار (29 - 11 - 2011).

3- وكالة الأنباء الأناضول (23 - 11 - 2011).

من الممكن السكوت عنها أو تجاهلها، كما كان يجري في السابق، حين كانت كلمة كردي بحد ذاتها تهمة، اليوم يستطيع الجميع أن يناقش بوضوح حقوق هذا المجتمع الكردي.

الكاتب والأستاذ الجامعي حقان ياووز يقول أنّ دولة تركية يجب أن تكون ثنائية القومية ممثلة للأتراك والأكراد بدون أدنى تفرقة بين الثقافتين. حلم ياووز يبدو بعيداً تماماً كما بدا حلم تركيا من أهم 20 اقتصاد في العالم، وتركيا عائدة بقوة في محيطها الحضاري في الشرق الأقصى منذ عقد واحد. أحلام تحققت وأحلام أخرى ستتحقق، ولهذا صوت نصف الأكراد لأردوغان لتجاوز مرحلة الكمالية إلى مرحلة تاريخية أوسع وأكثر إنسانية.⁽¹⁾

رابعا-أردوغان والملف الكردي:

إنّ سياسة تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية شهدت تحولات اجتماعية وسياسية مهمة في الداخل، ومن بين هذه التحولات محاولة مقارنة القضية الكردية وحلها سلمياً بما يحقق لحزب العدالة والتنمية الحاكم المزيد من التطلعات اتجاه الداخل والخارج، وذلك من خلال الربط بين هذه القضية والإصلاحات التي أجرتها الحكومة وانتهاج مساعي محددة من نوع خريطة الطريق التي طرحها أردوغان عام 2009 قبل أن يتراجع عنها لصالح خطة الانفتاح الديمقراطي والتي تبخرت لاحقاً هي الأخرى.⁽²⁾

وقال أردوغان في كلمة ألقاها بولاية سعرت، أرجوا منكم ألا تنسوا الفرق الكبير بين المسألة الكردية ومشكلة تنظيم الـ PKK "الإرهابي".

1- نهى خالد، أردوغان والأكراد وتركيا الجديدة، مقالات الرأي، 2011/10/2 على

الموقع: <http://www.aldjazeera.net>

2- خور شيد دلي، "تركيا ورهاناتها على القضية الكردية"، الوحدة الإسلامية عن تجمع العلماء المسلمين، لبنان، السنة الثانية عشر، ع. 134، 2013م، ص2. على الموقع:

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/134korshidda-lli-htm>

تم الاطلاع على الموقع في 2015/11/15 على 14:59 سا

وذكر أردوغان بمنجزات الحكومة فيما يتعلق بالقضية الكردية قائلاً: «نحن من يتكفل بمتضرري الهجمات الإرهابية، ونحن من رفع الحظر على اللغة الكردية والعربية، وقمنا بفتح أقسام لتدريس اللغة الكردية، لقد كنا أول حزب حاكم فتح قلبه لاحتضان 74 مليون مواطن دون تمييز».

كما صرح نائب رئيس الوزراء بولند ارنييتش لقد بدأت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها المساعدة على التوصل إلى حل المشكلة الكردية، وأكد أنّ هناك من يتظاهر بأنه يبذل جهده من أجل الحصول على حقوق الأكراد، ولكنه يفعل في الوقت نفسه كل ما بوسعه لعرقلة الحلول وأشار إلى أنّ المشكلة الكردية تعد عائقاً أمام تقدم تركيا في جميع المجالات، لذلك يتعين حلّها، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق استخدام السلاح، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

كما قال أردوغان أنّ عام 2011 هو عام حلّ المسألة الكردية في تركيا، وأنّ فوزه في الانتخابات البرلمانية في 12 جوان 2011 سيعني الإعداد لدستور جديد التوافق عليه مع مختلف التيارات والقوى السياسية والإثنية، وطرحه لاستفتاء عام، وقد خص أردوغان المناطق الكردية وخاصة منها عاصمة الأكراد القومية والأقلية ديار بكر بكثير من الوعود، التي وُصفت أنّها "جنون انتخابي"، وهذا ما أدخله في صراع مع حزب السلام والديمقراطية الكردي، الأمر الذي أخرج أردوغان من سياق حملته وجعله يصدر تصريحات ومواقف سلبية وصادمة من المسألة الكردية. ومن رمز الأكراد عبد الله أوجلان. وقال أردوغان أنّه ما دام أوجلان حيّاً فلن يحدث تقدماً في حل المشكلة الكردية، وكنا نحن في الحكومة حينها، لكن نفذنا حكم الإعدام به أو استقلنا، وهذا ما دع النائبة الكردية السابقة أيسل توغلوك المطرودة من البرلمان بقرار من المحكمة الدستورية بتهمة تأييد حزب العمال الكردستاني "عندما لا تفعل الدولة شيئاً لحل القضية الكردية فضدها يصبح على هذا الشعب أن يرمي ديمقراطيته

الخاصة، إنّ شعبنا منظم لدرجة كافية حتى يستطيع وضع نظام خاص بنا لأنّ الاستمرار في الحياة من دون وضعية قانونية خاصة بالأكراد غير ممكن بعد اليوم".⁽¹⁾

خامسا- إعلان الحكم الذاتي:

اعتبرت فكرة الحكم الذاتي نوعاً من الواقعية السياسية لدى الأكراد، ولكن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان يراها لعبة خطيرة.⁽²⁾

حيث قام الأكراد منذ سنوات بعملية تكريد واسعة كتغيير أسماء الأماكن وكتابتها بالكردية، وقد دعا عبد الله أوجلان الأكراد إلى الاستعداد لإعلان الحكم الذاتي في الإقليم الكردي في 15 جوان 2011 ليكون بداية لمرحلة تاريخية جديدة.

إنّ معالجة المسألة الكردية نابعة من الواقعية السياسية المرتبطة بالمصالح وليس إيماننا بالحقوق الكردية، وأيضاً أنّ الدولة التركية لم تمثل دائماً بإرادة سياسية واحدة. فإلى جانب معارضة قطاع شعبي لم يزل متأثراً بالتصور القومي - التركي للجمهورية الكمالية فقد تواجدت في أوساط الجيش والجندرية وأجهزة الأمن مجموعات قومية متطرفة بالغة التأثير، لم تكن على استعداد للاعتراف بالهوية الكردية.⁽³⁾ وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 19 نوفمبر عام 2002 لم يتغيّر التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية.

تحديداً في الدورة البرلمانية 2002-2007، وذلك لأنّ حكومة العدالة والتنمية فضلت تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة، وشكلت الإنجازات

1- عائشة كريات، ربيع العرب، يصيب أكراد تركيا بالعدوى، الأخبار 2011/05/16.

2- محمد نور الدين، أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتي، السفير 2010/12/29، وصدر قانون معارض لمطلب الحكم الذاتي واعتماد اللغتين من نائب رئيس حزب العدالة والتنمية عمر تشيليك، الذي وصف المطلبين أنها جريمة سياسية ضد ديمقراطية المجتمع والمساوي التي يبذلها المجتمع المدني، محمد نور الدين، أكراد تركيا: هويتي عكازتي، السفير 2012/12/24.

3- محمد تلجي، مرجع سابق، ص 97.

الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في الدورة البرلمانية السابقة (2002-2007) عند الناخبين الأتراك الدافع الرئيسي في إعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية.

1- تكمن إحدى مبادئ الحكومة التركية "تصفير المشكلات مع الجيران"، وتمنعها مصداقية داخليًا وخارجيًا، وأنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليًا، وذلك بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق عام 2004م.

2- حزب التجمع الديمقراطي (الذي تم إغلاقه في ديسمبر عام 2009 من قبل المحكمة الدستورية في تركيا) كان قد تحصل على نسبة تصويت غير مسبقة في جنوبي شرق الدولة في الانتخابات البلدية، التي أُجريت في مارس 2009م. لذا حاولت الحكومة استمالة الهيئة الانتخابية الكردية للحصول على أصواتهم وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه لمبادرة الجديدة.

3- بعد فشل محاولات القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق واقترب "انسحاب" قوات الاحتلال الأمريكي من العراق اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى حل جديد للوضع في جنوبي شرق الدولة، الذي أصبح صعبًا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق.

4- ما يسمى بقضية أرغينيكون، التي حققت في أنشطة "الدولة العميقة" داخل تركيا وتحديد دور المؤسسة العسكرية، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة.

5- شجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية على ضرورة حل المسألة الكردية بطرق سلمية، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها، وكان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق خطوط الأنابيب جزء من المعادلة. فعندما تحل حكومة العدالة والتنمية المسألة

الكردية، فإنّها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بما في ذلك "باكو" (*). (1)

سادسا - مسار مفاوضات ايميرالي:

مع مطلع العام الجديد قفز الحديث عن وجود فرصة تاريخية لتسوية القضية الكردية في تركيا سلمياً إلى واجهة المشهد السياسي التركي والكرد، بدأت القصة في الأول من شهر يناير عندما كشفت مصادر تركية على أنّه بتكليف من أردوغان أجرى رئيس الاستخبارات العامة التركية هاكان فيدان محادثات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المعتقل في ايمرلي، وقضى معه يومين في المحادثات بغية التوصل إلى وثيقة للحل السلمي عبر سلسلة من الخطوات والمراحل. بعد ذلك بيومين سمحت السلطات التركية للمرة الأولى منذ تاريخ اعتقال أوجلان في السجن بغية الاطلاع منه على ما جرى لتشهد الساحتين الكردية والتركية لاحقاً جملة من الردود والمواقف، اتسمت جميعها بالتأييد والحذر باستثناء موقف الحركة القومية المتطرفة الذي اتسم بالرفض الشديد بحجة أنّ ذلك سيؤدي إلى تقسيم البلاد.

حسب المصادر التركية، والتي سربتها الصحافة، فإنّ رؤية الحكومة التركية أنّ عبد الله أوجلان أفصح عن خريطة طريق للسلام والتي تتضمن ثلاث مراحل.

الأولى: وقف إطلاق النار فوراً بين الطرفين.

* - مشروع خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان (BTC) أطلق على هذا المشروع اسم "مشروع القرن" ويهدف هذا المشروع إلى نقل بترول أذربيجان وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على سواحل البحر الابيض المتوسط وقد تم إنشاء هذا المشروع عام 1998، وافتتح رسمياً في 13 يوليو/تموز 2006.

1- محمد نور الدين، الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، تركي خليل، الأقليات الدينية والإثنية (مركز المسار) للدراسات والبحوث، فيفري 2013، ص 270.

ثانيًا: انسحاب المقاتلين الأكراد من الداخل التركي إلى معاقل الحزب في جبال قندیل بكرديستان العراق.

ثالثًا: البدء بنزع سلاح المقاتلين، وإصدار عفو عام في حق عناصر الحزب، مع بحث مصير قياداته، وتأمين أماكن لجوء لهم، وإطلاق سراح المئات من السجناء الأكراد، على أن تكون هذه الخطوات متسلسلة وتسمح بالانتقال إلى المرحلة الثانية.

على أن تكون هذه الخطوات متسلسلة، وتسمح بالانتقال إلى المرحلة الثانية، أي مرحلة المعالجة السياسية التي من أهم مصالحها إقرار قانون للغداة المحلية يشمل كل تركيان وليس المناطق الكردية فقط، مقابل الرؤية التركية.

في إعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية في 22 جويلية عام 2007 حصد الحزب 64,4 % من الأصوات متخطيًا بهذه النتيجة تلك النتيجة التي حققها في الانتخابات البرلمانية عام 2002م. مما مهد له تشكيل الحكومة التركية بمفرده، وقد منحت هذه العوامل حكومة العدالة والتنمية زحما شعبيًا وسياسيًا للانفتاح على الأكراد.⁽¹⁾

وقد تمثل ذلك في الرفع التدريجي لنظام لطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلفة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية، واستمرارا بهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009 مبادرة لمعالجة المسألة الكردية، وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام.

ولهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية:

أولاً: التحويل الجذري للنظام التركي الذي تشكل بعد الانقلاب العسكري عام 1980م من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي وتعزيز

1- يلماز أنصار أوغلو، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية"، *ستا للدراسات والأبحاث*، د.م. ع. 3، خريف 2009، ص 8.

مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لامركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية.

ثانيًا: هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع السلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني.

أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة يمكن إجمالها في خمسة، هي كالتالي:

تقوم الرؤية الكردية على خطوات محدّدة منها:

- النظر في وضع أوجلان في السجن مع الإشارة إلى إمكانية وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله، إذا لم يكن هناك مجال للإفراج عنه
- إصدار عفو عام وشامل عن جميع عناصر وقيادات الحزب في الداخل والخارج (وليس تامين أماكن لجوء لهم كما تطلب السلطات التركية).
- الاعتراف بالهوية الكردية دستوريًا.
- وأخيرًا منح الأكراد حكمًا ذاتيًا في مناطق شرق البلاد.⁽¹⁾

أما على المستوى الخارجي، فقد أعلن مسعود البرازاني رئيس إقليم كردستان العراقي عن دعمه الكامل لمبادرات إيميرلي تطورًا، وقد يفسر تأييد مسعود البرازاني لعملية التفاوض للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الإيجابية التي شهدتها إقليم، إيجابية في ظل حكومة العدالة والتنمية، كما أنّ الوصول لحل للمسألة الكردية في تركيا ينعكس بشكل إيجابي ويعز من مكاسب أكراد الإقليم في العراق وسوريا وإيران.⁽²⁾

1- خور شيد دلي، مرجع سابق، ص 3-4.

2- معمر فيصل خولي، من الانتكار إلى الاعتراف: المسألة الكردية في تركيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في إصدارات 20 يوليو 2014، ص 9.

بالتالي المقارنة بين الرؤيتين، تؤكد لنا على أنّ الجانب التركي يركّز على نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، والتهرب من أي اعتراف بكيان ذاتي للأكراد، أو حتى الاعتراف رسمياً بالهوية القومية الكردية في الدستور، فيما يخص الجانب الكردي يركز على حل متكامل يربط نزع سلاحه بحل سياسي شامل ودائم، وهو ما يجعل رؤية الجانبين متباعدة وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية تاريخية منشودة، إن لم تكن مستحيلة ما لم تقارب تركيا هذه المشكلة بطريقة واقعية تؤدي إلى الاعتراف بالحقوق الكردية خاصة في ظل وجود قناعة عميقة لدى الأكراد بأنّ أردوغان الذي تتصل مرارا من وعوده بحل القضية الكردية في تركيا سلمياً يتعامل مع هذه القضية بعقلية المناورة السياسية لتحقيق أهداف ومحاسبات مختلفة وليس التطلع إلى حل سلمي حقيقي تاريخي.

الفصل الثالث

التحولات المستقبلية للعلاقات التركية الأمريكية على ضوء

تطورات الأزمة الكردية

لصياغة السياسة الخارجية لأي دولة لا تنطلق من فراغ بل تحكمها العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر في صانع القرار لبناء وصنع السياسة الخارجية. تحتل الجغرافيا المكانة الأبرز في توجيه صناع القرار في تحديد السياسة الخارجية بالتالي الموقع الجغرافي بحد ذاته يشكل قيمة سياسية للدولة خاصة إذا كانت تسيطر على ممرات دولية مهمة، وللعامل البشري دور في التقدم والرفي الاقتصادي.

كما أن لتجانس السكان عرقياً ودينياً ومذهبياً دور كبير في الاستقرار الداخلي، هذا ما يسمح لدولة ما لعب أدوار إقليمية ودولية. وامتلاك الدولة لموارد طبيعية مع حسن تسييرها واستغلالها والقدرة على تطويرها، يجعلها تبني اقتصاد منافس يجعلها طرفاً فاعلاً إقليمياً ودولياً خاصة مع التوجه الجديد للسياسة الدولية التي تعتمد الاقتصاد مؤشراً لتطوير الدول يمكنها من المنافسة في الأسواق العلمية.

ولا تتحدد السياسة الخارجية للدول إلا بجملة من القواعد المركبة الرسمية والغير الرسمية التي توجه صناع القرار نحو اتخاذ سياسة معينة. ولطالما شكلت المؤسسة العسكرية في تركيا دوراً بارزاً في حماية المبادئ العلمانية.

ولدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، وتماشياً مع الدور الذي أرادت تركيا لعبه في منطقة الشرق الأوسط، وضعت لنفسها العديد من الأهداف التي ما كانت لتحقيقها لولا تبنيها المرتكزات ومبادئ سياسية على رأسها سياسة تصغير المشكلات والوسيط المحايد، والتي مكنتها من لعب دور مهم في المنطقة.

المبحث الأول: عقيدة السياسة الخارجية التركية

تعتبر تركيا متشعبة جغرافياً، ومتنوعة من حيث السكان ومن الناحية الثقافية، هذا التنوع والتعدد نتج عنه تعدد الرؤى والتوجهات في السياسة التركية الداخلية منها والخارجية خاصة في ظل موقعها الجغرافي أين تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب. بالتالي نجد أنّ صانع القرار في السياسة الخارجية يتأثر بكل هذه العوامل الجغرافية، الثقافية، الاقتصادية والبشرية في اتخاذ القرار وصناعة السياسة الخارجية التركية. ومن خلال هذا المبحث سوف نعمل على التعرف على السياسة الخارجية التركية أسسها وأهدافها.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

أولاً - المحدد الجغرافي والبشري:

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور وساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق-غرب وشمال-جنوب، وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط النلة البرية الأورو - آسياوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال - جنوب، من خلال منطقتي عبور بريين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق، بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزاً للمصادر الجيو اقتصادية.⁽¹⁾

1- أحمد داوود أغلو، "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: محمد جابر التلجي وطارق

عبد الجليل، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص 142



خريطة 2: خريطة تمثل الحدود الجغرافية لتركيا

الموقع: <http://google.com/search?q=carte+geographique+sur+la+turquie>

تتمتع تركيا بموقع متميز، تقدر مساحتها بـ 779,452 كم²، 97% يقع في قارة آسيا و3% في أوروبا، يحدها من الشمال جورجيا، أرمينيا والبحر الأسود، ومن الجنوب العراق، سوريا والبحر الأبيض المتوسط، في الشرق تحدها إيران، وفي الغرب بلغاريا، اليونان وبحر إيجه. تشكل تركيا نقطة التقاء بين أوروبا وجنوب غرب آسيا، وتسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمداخل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية.⁽¹⁾

أما فلكيًّا فهي تقع بين خطي طول 36° إلى 42° شمالاً ودائرتي عرض 26° إلى 45° شرقاً، وهذا ما سمح بتنوع التضاريس والمناخ، وموقعها الجغرافي متنوع من سهول وجبال وسواحل، ووفرة المياه وشبكة المجاري المائية والأنهار سواء الداخلية أو التي تجتاز دول أخرى مثل الدجلة والفورات.

المناخ التركي يتميز في السواحل الشمالية بالبرودة شتاءً ومعتدل الحرارة صيفاً وأمطار غزيرة طول العام، أما منطقة الأناضول فهي شديدة البرودة شتاءً ومعتدلة الحرارة إلى حد ما صيفاً، وأمطار نادرة، أما المناطق الشرقية فشدّيدة البرودة شتاءً ومعتدلة صيفاً وأمطار جيدة، أما القسم الأوربي فحار في الصيف ومعتدل شتاءً وأمطاره معتدلة، يبلغ عدد السكان حوالي 72 مليون نسمة حسب إحصائيات 2008، وبزيادة تبلغ 2.2 سنوياً وكثافة تقدر بـ 194 نسمة/كم²، وهي متعددة الأعناس والأعراق، حيث يشكل الأتراك 80% من تركيبة السكان و15% من الأكراد، 1% من العرب، بالإضافة إلى أقليات أرمينية ويونانية، وغيرها. 98% من السكان مسلمون، يتواجد فيها 138 000 يهودي و210 000 مسيحي، إلا أنه

1- محمد عبد العاطي التولي، السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002-2008، ماجستير دراسات شرق أوسطية، غزة، جامعة الأزهر، 2011، ص 68.

لا توجد إحصائيات لعدد السكان حسب الأعراق فالحكومة التركية ترى في تركيا بلد لكل الأتراك، بغض النظر عن أصولهم العرقية.⁽¹⁾

تركيا هي أيضا ساحة جذب مركزية، ولذلك نجد أنّ اسطنبول مدينة شرق أوسطية ومدينة أوربية شرقية، ومدينة للبحر الأسود ومدينة للبحر المتوسط ... وتعدّ تركيا من حيث العنصر البشري وساحة التأثير الجغرافي في دولة شرق أوسطية وبالقانية وقوقازية، وتنتمي إلى آسيا الوسطى، والبحر الأبيض المتوسط والخليج والبحر الأسود، كل ذلك في آن واحد.⁽²⁾ ومنه فإنّ تركيا تتوسط القارات الثلاث آسيا، أوربا وإفريقيا، وهذا ما يمنحها القدرة في التفاعل الحيوي مع محيطها الإقليمي، كما أنّها قلب منطقة أوراسيا التي تعد قلب العالم.

ومنه تعتبر دولة محورية وحاسمة في المجال الجيوسياسي، تحدها ثمان دول، وهذا ما يعطيها خيارات في تبني سياسات وإقامة تحالفات وتجمعات كونها الدولة المحورية في مجالها الجغرافي، وسيطرتها على ممرين مائيين مهمين يعطيها القدرة في التحكم، كما أنّها دولة فتية ومنه قوة بشرية ما يمنحها التوازن مع محيطها الإقليمي.⁽³⁾

ثانيا - المحدد السياسي:

يشير الدستور إلى أنّ النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، السلطات الثلاث المتمثلة في السلطة التشريعية وهي الجمعية الوطنية "البرلمان"، السلطة التنفيذية وتتمثل في رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء والسلطة القضائية، وتنقسم إلى ثلاث فئات قضاء العدل، قضاء إداري والقضاء الخاص. أما فيما يتعلق بالمحاكم العسكرية فهي تدخل في نطاق القضاء العسكري، وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا، وتبنت الدولة الحياة الديمقراطية بعد تعديل دستور 1982، الجهاز التشريعي يتم انتخابه كل خمس سنوات

1- صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية 2002-2011، المجلة الأردنية، العدد 2، 2013، ص 7.

2- أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 611.

3- صايل فلاح مقداد السرحان، مرجع سابق، ص 8.

من قبل الشعب ويتكون من 550 نائب، كل مواطن تركي مقيم في تركيا له الحق في الانتخاب إذا ما بلغ سن الثامنة عشر، أما المغتربين يحرمون من هذا الحق. يعتبر رئيس الدولة أعلى سلطة سياسية في البلاد، يتم انتخابه حاليًا كل خمس سنوات بعدما كان كل سبع سنوات، ويستطيع ترشيح نفسه لعهدتين فقط، ويوكل للحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة وهو من يقرر موافقة أو رفض أعضاء الحكومة. حصلت تركيا على صفة دولة مرشحة للعضوية في الاتحاد الأوروبي في 1999، وبدأت مفاوضات العضوية في 2004.⁽¹⁾

إلا أنّ الاتحاد الأوروبي انقسم إلى مؤيد ورافض، فإذا كان منطلق التيار المعارض قيمًا وثقافيًا على اعتبار التخوف من أن هذا الانضمام يعني دخول تجمع سكاني كبير بحجم الشعب التركي مختلف في عوممه، من حيث قيمه وثقافته ودينه عن المجتمع الأوروبي، مما يهدد بإمكانية تميع المنظومة القيمية الأوروبية ولو على المدى البعيد، فإنّ تيار المدافعين قد انطلق من توجه اقتصادي بالأساس، حيث اعتبر أنّ دخول تركيا سيوسع الفضاء الاقتصادي الأوروبي ويساهم في تقويته.⁽²⁾

وإذا كان البعد الاقتصادي قد تصدر المواقف المدافعة عن انضمام تركيا، إلا أنّ البعد الجيوستراتيجي لم يغيب إذ إنّ أهمية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يمكن لهذا الأخير أن يساهم أكثر في تصدي وكبح التوترات والمشاكل التي تهدد المنطقة، كذا ضبط الوضع الاستراتيجي إقليميًا.³

1- إسماعيل محمد صادق، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص ص 13-15.

2 - فتح الله ولعلو، تركيا والاتحاد الأوروبي، عن الموقع:

<http://www.marocainsdumonde.gov.mg/document/turquie-ue-Maroc>، في 2013/04/12.

3- Vecdic Gonul, " L'intégration de la Turquie à la politique européenne de défense " : http://www.voltairenet.org/article_11382.html, vu le 28/0//2014.

وسعيها للعضوية في الاتحاد الأوربي كان له من الإيجابيات تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، نمو الحريات الأساسية للأفراد خاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات.

قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كانت أي محاولة للتغيير، ولو كان جوهري يتم إجهاضه من طرف الجيش، ولكن بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منذ 2002 دخل النظام في تفاعلات وتبني ثلاث قيم أساسية وهي الإسلام، الديمقراطية والعلمانية.

أما الحياة الحزبية فاعتمدت تركيا على نظام الحزب الواحد منذ استقلالها إلى غاية 1950، أين أقر الرئيس عصمت إينونو التعددية، وكانت اغلب الحكومات التي مرت على تركيا ائتلافية، إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية الذي حصل على أغلبية المقاعد النيابية بـ 360 مقعد من أصل 550 مقعد، وهو ما لم يحدث في تركيا من قبل.⁽¹⁾

ثالثا-المحدد الاقتصادي:

تعتبر صادرات المنتجات التركية من أهم مصادر الدخل القومي التركي، إضافة إلى مصادر أخرى أهم الصناعات في تركيا هي صناعة المنسوجات، وأهمها السجاد والمواد الغذائية والمشروبات والكيماويات والسيارات. أما أهم الثروات المعدنية التي تمتلكها تركيا هي الفحم الحجري والفحم النباتي والحديد والرصاص والنحاس والفضة، كما تعتبر من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم، كما يشكل القطن، التبغ، الزيتون والحمضيات، العنب والخضروات أهم المحاصيل الزراعية، وتعد تركيا من أهم منتجي البندق في العالم.

1- إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص 16.

كما توفر السياحة موارد مهمة لتركيا، حيث تقدر بثمانية مليار دولار سنوياً، أما قطاعات الإنشاءات والمواصلات والاتصالات التي تعتبر مقدمة قطاع الخدمات فتساهم بمقدار 70% من الناتج القومي.⁽¹⁾

رابعاً-المحدد العسكري:

يعتبر الأتراك شعب محارب وقوي يستطيع خوض الحروب في أي وقت، وفي أي ظرف نتيجة البيئة التي عاش فيها وتاريخه القديم.

ويتبنى الجيش التركي مبدأ أو شعار "أتاتورك" «سلام في الداخل سلام في الخارج»، فباستثناء تدخله في قبرص 1974 نتيجة الانقلاب العسكري المدعوم من قبل اليونان لم يخض الجيش التركي أي حرب سواء مع الجوار الإقليمي أو الدولي على الرغم من وجود العديد من النزاعات البرية والمائية مع دول الجوار، تعتبر القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثامن أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود في الخدمة وفق تقارير مركز Fire power العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وقوة الدولة العسكرية لعام 2014.

وتقسم القوات التركية إلى:

- **القوات البرية:** القوات البرية التركية هي الثانية من ناحية العدد في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بتعداد يصل إلى 402 000 فرد عامل، إذ إنّ الخدمة العسكرية الإلزامية هي النظام المتبع في تركيا وتختلف مدة التجنيد باختلاف المستوى التعليمي للمجنّد.

خضعت القوات البرية لعملية إعادة هيكلة كاملة في نهاية الثمانينات.

1- محمد عبد العاطي التلوي، مرجع سابق، ص 53.

- القوات البحرية: القوات البحرية التركية تتكون على حوالي 183 قطعة بحرية عاملة وتضم حوالي 50000 فرد عامل وتتبعها قوة من مشاة البحرية وحرس السواحل.⁽¹⁾
- القوات الجوية: القوات الجوية التركية هي ثالث أكبر قوة جوية في حلف الناتو بعد امريكا وبريطانيا، وتتكون من 755 طائرة عاملة و28 طائرة من دون طيار، ويتبع للقوات الجوية وحدة استطلاع إلكتروني المحمولة جوا، تتكون من 4 طائرات إنذار مبكر من نوع بوينغ 737، ووحدات الطائرات من دون طيار، وتمكنت من الدخول بوصفها شريكاً حيوياً في مشاريع تصنيع طائرات حديثة مثل الإيربيس A-400 المخصصة للنقل العسكري، والطائرة المقاتلة الأمريكية F-35، ولذلك تقوم بتصنيع الطائرة F-160 محلياً بترخيص من أمريكا.

معظم أنظمة التسليح التي تستخدمها تركيا أمريكية المصدر، ولكن خلال السنوات الأخيرة حاولت الاعتماد على أنظمة التسليح من دول أخرى كالألمانيا، روسيا، إنجلترا، فرنسا، وإسرائيل. كما تعمل تركيا على صناعة أسلحتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويسعى الجيش إلى وضع إستراتيجيات ما يخلق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المطلب الثاني: أسس السياسة الخارجية التركية

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة فقد استمر الخطاب التركي يتحرك ضمن الثوابت أي النظر إلى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان.

ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصل تغيير جذري في التوجهات التكتيكية، حيث يحمل رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، يقول احمد داوود أغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب

1- Natural resources, « NRDC : US Nuclear in Europ », hams,M. Kristensen, 31 defense cancel, 2005.

إلى السلطة: إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة، حيث جسد ذلك في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي - الموقع الدولي لتركيا"، الذي صدر في عام 2001.⁽¹⁾

ويرى داوود أغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تقتضي أن تكون قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة: (الإرهاب)، والمقصود حزب العمال الكردستاني وما حمله من استقطابات داخلية، عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

خمس أسس لتركيا الجديدة:

- **التوفيق بين الحريات والأمن:** في الوقت الذي كان اللاعبون العالميون أولهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهذا ما جعل تركيا نموذجًا للبلدان الأخرى.
 - **محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بتصفير المشكلات:**
- إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشاكل والدخول في صورة البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

- **إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك:**

ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلاً من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطاب الغرب/الشرق والشمال/الجنوب وآسيا/أوروبا والغرب/الإسلام تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات وبلد مبادر إلى

1- أنظر ترجمة للعديد من فصول الكتاب في مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف، بيروت، 2004.

طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية:

لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين في المرحلة الجديدة هي تركيا ألا تكون جسر "بلد مركز".

- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة:

التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

والى هذه الأسس الخمسة التي يحددها داوود أوغلو، فإنّ توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضاً إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي، بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءاً تابعاً للمنظومة الغربية الإسرائيلية.⁽¹⁾

ولهذا تبنت تجسيدات جديدة للسياسة الخارجية لتكون دولة مركز بين كل العوامل المحيطة بها، وهذا يقتضي مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، يرى داوود أوغلو أنّ تركيا تمتلكها بالتالي جسدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية سياستها الجديدة وفقاً للتكتيكات التالية:

أولاً- قوة الدبلوماسية (القوة الناعمة):

أشار الرئيس التركي عبد الله غول مرة أنّ تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة

1- محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، الطبعة 1، 2010م، ص ص 137-138.

متفرجة على ما يجري، وهي جزء يتأثر بما يجري بمحيطها، وتتوثر به ولعلّ غزو العراق واحتلاله من قبل الأمريكيين كان نموذج للتأثر والتأثير المتبادلين. وغالبًا ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان يطلق شعاراً أنّ تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة، بل يجب أن تكون لاعباً على أرض الملعب.

فتركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في 03 نوفمبر 2002، وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري وظهر ذلك في العديد من القضايا منها:

- الوساطة بين باكستان وإسرائيل، والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع 2007، واستقبال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، ومحاولة إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين محمود عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.

- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل، عبر الاجتماع الشهير بين عباس وشمعون بيرز بدعوة من الرئيس غول.

في نوفمبر 2007 فيما يشبه "كامب ديفيد" تركي والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي و"عباس" بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

- التوسط في الأزمة اللبنانية.

- السعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سنيّة بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.

- الانفتاح الواسع على أرمينيا، وكسر الجليد في العلاقة بينهما رغم حساسية وعمق الخلاف بينهما.

- خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في أغسطس 2008، وطرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز".
- قبول خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لحل المشكلة القبرصية.
- الانفتاح على العلاقات مع اليونان.

ثانياً-المؤسسات الإقليمية والدولية:

- أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، فعززت تركيا تركيزها على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي نظراً لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق.
- كذلك أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية.
 - كما أنّها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشاركة مع إسبانيا.
 - كما أنها لم تتخلف عن المشاركة في "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذي دعا إليه الرئيس ساركوزي في 2009.

ثالثاً - قوات حفظ السلام:

- لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، حيث أرسلت تركيا قوات سلام إلى الصومال، وقد وافق البرلمان على ذلك في فبراير 2009، ولتركيا مشاركة في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عمليات مكافحة "الإرهاب".⁽¹⁾

1- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق والاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2010، ص 100.

رابعاً - الترابط المتبادل:

الذي من شأنه أن يحقق التعامل الاقتصادي بين دول المنطقة، إذ ترى تركيا أنّ التعاون الاقتصادي هو احد أسس السلام في الشرق الأوسط، وأنّ التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي، لذا تم عقد اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا والعديد من الدول العربية.⁽¹⁾

خامساً - التعددية الثقافية

ترى تركيا أنّ الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنطقة، وتعد الثقافة من الطرق الأكثر فاعلية فيما يتعلق بمخاطبة الآخرين خاصة عبر القنوات المدنية والشعبية، وترى تركيا أنّ الحفاظ على التعددية المذهبية والعرقية شرط لا بد منه لتحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.⁽²⁾

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية

تسعى الدولة من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يحددها صناع القرار، ويقصد بأهداف السياسة الخارجية الأوضاع التي تود أن تحققها الدولة في البيئة الخارجية بالتأثير في النسق الدولي أو الوحدات الدولية الأخرى. ويعد تحديد أهداف السياسة الخارجية لتركيا أو أي دولة أخرى، أمراً متلبساً نظراً إلى صعوبة تعيين موضوعاتها ومفرداتها خاصة وأنّ هذه الموضوعات تتغير بصورة دائمة، وترتبط بالبيئة الداخلية ونظم القيم، الثقافة، السياسة والبيئة الخارجية المفتوحة على فواعل لا يمكن حصرها.⁽³⁾

وتتمثل أهداف السياسة الخارجية التركية فيما يلي:

1- عبد الكريم كاظم جميل، العلاقات التركية- الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، عمان، دار مجدلاوي، ط1، 2013، ص ص 164-165.

2- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 139-141.

3- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 64.

أولاً-الأمن القومي:

تحقيق الأمن القومي هو الهدف الرئيسي لأي سياسة، وهو عبارة عن تحديد مصادر التهديد الذي تواجهه وحدة الدولة واحتوائها سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج، وعلى أي مستوى، فالأمن القومي عند تركيا مركب ومتعدد المعاني، ولا يقتصر على القضايا المباشرة الخاصة، بل يتسع ليشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة، وقد حدد قانون الأمن القومي لتركيا وقع 2945 بتاريخ 9 سبتمبر 1983 مفهوم الأمن الإقليمي بالدفاع عن الدولة وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية للنظام الدستوري والكيان الوطني والوحدة، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يجعل مثلاً مشكلة الأكراد في تركيا تدخل ضمن سياق الأمن القومي.⁽¹⁾

وهنا يمكن أن نميز بين مستويين بين مستويين للأمن القومي في تركيا: الأول خارجي أو دفاعي يتعلق بمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية، وغالباً ما يتولى الجيش الاستجابة الرئيسية لها، والثاني داخلي يتعلق بمواجهة متطلبات الاستقرار الداخلي ومواجهة التحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي، القانوني والجنائي، وتتولاها في حين الشرطة والقوات المساندة وهي الأجهزة المنفذة.⁽²⁾

ثانياً-التكامل الداخلي:

يعتبر التكامل الداخلي هدفاً من أهداف سياسة الأمن القومي، والسياسة الخارجية تعزز ذلك خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من الناحية الجغرافية والاجتماعية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجساً

1- ياسر يشير العشي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم "حزب العدالة والتنمية"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، د.ب.ن، 2014، ص 66.

2- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 69

لدى صانعي القرار في السياسة الخارجية التركية خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبتهم بالانفصال.

وتحقيق التكامل الداخلي التركي يستدعي التعاون الإقليمي مع الجوار الجغرافي لحل المشكلات الإثنية، الإرهاب والمياه، فحزب العمال الكردستاني كان مهدداً للتكامل وعامل النفوذ بين تركيا وسوريا، تركيا باحتضانها الضغط الداخلي إذ تتهم هذه الأخيرة من طرف سوريا باحتضانها للحزب الانفصالي، وتحريضه على أعمال العنف الداخلي، بغية الضغط الداخلي على الحكومة عنصر داعم لبناء تركيا علاقات إستراتيجية مع الكيان الصهيوني.⁽¹⁾

ثالثاً - الدولة النموذج:

إنّ أهم هدف من أهداف السياسة الخارجية التركية هو اعتبار تركيا دولة نموذجاً للبناء السياسي والحداثي، خاصة أنّها تقع في منطقة متوسطة ما بين الشرق والغرب، ويرى أحمد داود أغلو أنّه كان ينظر إلى تركيا طيلة الحرب الباردة وما قبلها على أنّها دولة طرفية وجسرية تربط بين الشرق والغرب، ما فرض عليها الابتعاد عن الأزمات الأمنية، وفي ظل تغير الأحداث بعد 11 سبتمبر 2001 تبلورت نظرة جديدة للموقع الجغرافي التركي، الذي بوسعه الوصول بتركيا إلى مصاف الدولة النموذج، ويقوم الساسة الأتراك بهذه النظرة رسالة مزدوجة موجهة أولاً إلى المنطقة الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وغيرها كبديل للنماذج السائدة لديها، وهي نظم فاشلة ومتأخرة في نظرة تركيا والغرب، وهي موجهة ثانية نحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية، وهو يتخوف من الحالة الراهنة والبدائل الراديكالية المحتملة التي تهدد وتطرح تحديات محتملة لمصالحه الإستراتيجية في العالم الإسلامي.⁽²⁾

1- محمد عبد العاطي التلوي، السياسة الخارجية تجاه سوريا 2002-2008، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات

الماجستير في دراسة الشرق الأوسط، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011، ص 113.

2- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 91.

ويبدو أن الأتراك يجتهدون في هذا الاتجاه ومنهم من يعتقد أن تركيا نموذج حقًا، وهم يحددون مضمون هدفهم هذا ومقولاتهم هذه في الاتجاهين التاليين:

- إنَّ تركيا دولة نموذج للشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الاتجاه نحو الغرب، ذلك أنَّ الدولة المعنية التي تجد في مسار التطور على الطريقة الأوربية، وتستورد تجاربها السياسية التنموية والتكنولوجية، ترى في تركيا حالة يمكن دراستها والاستفادة من تجاربها.

- أنَّ تركيا دولة نموذج للغرب اتجاه الشرق الأوسط، ذلك أنَّ الغرب يعتبرها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية وتداولًا سلميًا على السلطة، وانفتاحًا ثقافيًا وإعلاميًا وتكنولوجيًا على الغرب، ولذلك يفترض أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية مقابل شرق أوسط وآسيا الوسطى الإسلاميين والمختلفين، ويعانيان الاضطرابات السياسية والاجتماعية، والانغلاق الثقافي والاتجاهات المتزايدة للعنف.⁽¹⁾

- ولذلك قامت تركيا بأدوار إقليمية متميزة في فترة وجيزة، إذا كانت طرفا فاعلا في القضية الفلسطينية، ودعمت مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل. كما فرضت تركيا نفسها على إسرائيل بالشراكة مع مصر في رد العدوان على غزة عام 2012، إضافة إلى مساعيها الحقيقية نحو الصلح بين حركتي فتح وحماس.

رابعاً-الأهداف الاقتصادية:

يمثل الاقتصاد السياسي واحد من المداخل المهمة في تحليل السياسة الخارجية التركية، لذا اهتم حزب العدالة والتنمية بالجانب الاقتصادي في برامجه الحكومية التنموية منذ توليه الحكم عام 2002، إدراكاً منه بأنَّ الاقتصاد هو المنفذ لتركيا خاصة وأنَّ هذه الأخيرة مرّت

1- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 91.

بأزمة خانقة عام 2001، وكانت أبرز ملامحها انخفاض الناتج القومي الإجمالي 9,4% خلال عام 2001، وهو ما كان أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945.⁽¹⁾

لذلك شرعت تركيا في تنفيذ سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وإداري ومالي، وغيرت العديد من المبادئ التوجيهية، والأطر الإرشادية للعملية الاقتصادية دور الدولة في الاقتصاد. وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصادية بزيادة الإنتاج والصادرات، وتحسن تسيير في المؤشر الاقتصادي التركي، كما حصلت على دعم احتياطي خارجي بلغ 25 مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح، وقد حققت نموًا اقتصاديًا متميزًا.⁽²⁾

وبشير رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالي إلى أنّ الاقتصاد أصبح موجّهًا للسياسة، بعد أن كانت العلاقات تخضع لاعتبارات سياسية، قامت تركيا بفك الارتباط بين السياسة والاقتصاد، لجهة أنّ التوتر في العلاقات التركية السورية خلال سنوات النزاع بينهما، وكانت محفزة لتحسين العلاقات بين البلدين قبل 2011، وعلاقات التفاعل الإيجابي دافع لبناء نوع من الارتباط المعزز بين الاقتصاد والسياسة، أي وضع السياسة في خدمة الاقتصاد لدرجة أن تركيا وسوريا مثلاً أنشأتا مجلس التعاون الاستراتيجي المشترك، وكان غرضه الجمع بين المستويات الإدارية العليا تحت رعاية ورقابة وتنسيق المستويات العليا للسلطة، لدى الجانبين من أجل تجاوز العقبات الإدارية والقانونية التي من أجلها أعاق التعاون بينهما.⁽³⁾

تساهم العديد من العوامل في صياغة السياسة الخارجية التركية منها الموقع الجغرافي الفريد، الذي يتوسط قارات العالم الثلاثة إفريقيا، أوروبا وآسيا، الذي مكّن تركيا من الانفتاح على جوارها الجغرافي القريب، ولعب دور إقليمي فعّال خاصة في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى القوة البشرية الفتية التي ساهمت في تطوير الاقتصاد والصعود به إلى مراكز

1- ياسر بشير العسي، مرجع سابق، ص 7.

2- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 95.

3- نفس المرجع، ص 103.

متقدمة على المستوى العالمي، والقوة العسكرية التي ساهمت في الاستقرار السياسي الداخلي، وأعطت مكانة للجيش التركي على المستوى الإقليمي.

ومن اجل لعب دور إقليمي مهم في الشرق الأوسط يتناسب مع قدرات تركيا وطموحات صنّاع قرارها، صاغت عدّة مرتكزات تبنى عليها السياسة الخارجية في المنطقة، على رأسها تصغير المشكلات التي ساهمت في تقبل الطرف التركي في المحيط العربي، فاستطاعت تركيا الانخراط في أمور الشرق الأوسط بكل أطيافه العربية والغير العربية (إيران، إسرائيل)، وجلبت أطراف النزاع نحو طاولة المفاوضات رغبة منها في إحلال السلم والأمن في المنطقة.

المبحث الثاني: حدود تأثير الأكراد على العلاقات التركية الأمريكية

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وذلك ليس فقط بسبب البعد الاستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة حجر زاوية في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط بالرغم من أن العلاقات الأمريكية التركية قد شهدت توتر ملحوظا في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلا الطرفين كان حريصا على أن تؤثر خلافاتها على الشراكة الإستراتيجية بينهما ما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات ويزيد من مساحة الالتقاء.

المطلب الأول: واقع العلاقات التركية الأمريكية:

على الرغم من حالة الصعود والهبوط التي شهدتها العلاقات الأمريكية التركية طيلة نصف قرن إلا أن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 قد شهدت تغييرا ملحوظا في ديناميات هذه العلاقة.

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر لتركيا كحليف استراتيجي مهم في المنطقة وصحيح أن الصراع الأمريكي الإيراني المستقل على أراضي العراق أعاد أهمية التحالف التركي الأمريكي لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق وتوفير غطاء تركي لأي ضربة أميركية محتملة ضد إيران، إلا أن يبقى لخصوصية التجربة الكردية في العراق وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على إنجاحها بما فيها تركيا من تخريبها أو إلغائها، وهو ما أثبتته السنوات الماضية. لقد باتت خطوط حمراء لم يعد بإمكان تركيا تجاوزها وهذا الواقع قد يصيب تركيا بالإحباط ثانية من السياسة الأمريكية المتبعة حيال أكراد العراق ولكن من

المفيد للحكومة التركية أن تبحث عن وسائل جديدة لتطوير تعاملها مع هذا الواقع الجديد قبل فوات الأوان⁽¹⁾.

بالتالي رفضت تركيا أن تكون بنفسها حليفا مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثالثة أصاب الإدارة الأمريكية بالدهشة في ظل اعتقادها بأن تركيا كانت مدينة لها بالمساعدة في انتعاشها من الأزمة الاقتصادية في عام 2001؛ فالمخاوف التركية بشأن تداعيات الإطاحة بصدام على الكرد تفسير اتجاه الجنرال أوزقوك (رئيس أركان القوات المسلحة التركية) من أن هذه الحرب ليست حربنا وهذه المسؤولية ليست مسؤوليتنا فظهرت الحكومة الإقليمية الكردستانية في أعقاب حرب الخليج الثالثة بالإضافة إلى تقدمه من جزء قائم بحكم الواقع من العالم إلى جزء فاعل بالاعتراف الدولي كإقليم بحكم ذاتي مقبول قانونا، دفع تركيا إلى أن تكون أكثر قلقا بشأن قضيتها الكردية الحالية ويمكن ان يكون الجيش التركي غير مستعد لقبول أي تقليد من جانب الكرد لنموذج الحكومة الإقليمية الكردستانية وعلى هذا الأساس تجاهلت أنقرة مرة أخرى مطالب حزب العمال الكردستاني بوقف إطلاق النار في نوفمبر 2007 بما وافقت الحكومة التركية على مطالب الجيش بعمليات المطاردة الشديدة في شمال العراق ضد متمردي هذا الحزب في ديسمبر 2007 بالتالي منحت أي حوار بشأن القضية الكردية.⁽²⁾

الرأي العام التركي:

رغم أهمية المساعدات التي تقدمها الإدارة الأمريكية لتركيا سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ورغم دعمها للانضمام للاتحاد الأوروبي، فإن الرأي العام التركي ينظر لأمريكا

1- المرجع نفسه، ص154.

2- ماريانا خاروداكي، مرجع سابق، ص ص 490-491.

نظرة سلبية تحمل قدرا من الكراهية والعداء، وتعمقت المشاعر المعادية للأمريكيين في أوساط الشعب التركي في العقد الماضي بعد غزو العراق في 2003⁽¹⁾.

فكثيرا ما اعتبرت الصحافة التركية أن ما يحدث في العراق هو مؤامرة صهيونية أمريكية تهدف إلى السيطرة على الشرق الأوسط بما في ذلك تركيا واعتبرت كذلك التفجيرات الإرهابية التي شهدتها تركيا كأحد تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد أصبح الرأي العام التركي يرمي اللوم على الولايات المتحدة باعتبارها سببا في إنجاز المشاكل في تركيا ومحيطها، كذلك كان أحد تداعيات الغزو الأمريكي للعراق وأخطرها بالنسبة للأتراك هو استدعاء الذكريات الأليمة لاتفاقية سفير^(*) عام 1920، التي كانت "تمزق الوطن التركي" بسبب ما شهدته خلال الأزمة وبعدها من علاقة تقارب حدود الشراكة بين الأمريكيين وأكراد العراق وستظل هذه العلاقة تثير لديهم الكثير من الهواجس المرتبطة بالوطن وبمؤسس الجمهورية وبحدودها وفلسفتها⁽²⁾.

إن الملاحظ لأحداث التاريخية التي ميزت العلاقات التركية الأمريكية يرى أن العداء القائم لدى الرأي العام التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعلق بإدارة محددة فرغم تصنيف الولايات المتحدة لتركيا في مرتبة أعلى في جدول أعمالها إلا أنها لن تستطيع التأثير على الرأي العام التركي إلا إذا اعتمدت تركيا لغة خطابية أكثر إيجابية. ولكي يتم تحسين صورة الولايات المتحدة في تركيا تحتاج الحكومة التركية إلى أخذ زمام المبادرة في تطوير العلاقات الأمريكية التركية؛ وفي هذا الصدد من الضروري أن يسمع الأتراك من

1- فلانجان ستيفان، أولويات خاطئة التقسيمات الخاطئة للقوة الأمريكية، بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، 2010، ص9.

*-معاهدة سفير: هي معاهدة السلام التي التوقيع عليها في 10 أوت 1920 عقب الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية العثمانية و حكومات الحلفاء ولكن المعاهدة رفضت من قبل الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، التي شكلت جمهورية تركية في 29 أكتوبر 1923، على أنقاض الإمبراطورية العثمانية كان رفض أتاتورك لتطبيق بنود المعاهدة نابعا من خسارة لحجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين في حالة تطبيق المعاهدة.

2- ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة المصري للكتاب، 2006، ص310.

حكومتهم بأن الولايات المتحدة هي صديقتهم بدعمها عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي وبمساعدهم ضد حزب العمال الكردستاني، فمعظم الأتراك يعتقدون بأن الولايات المتحدة تدعم في الواقع هذه الجماعة الإرهابية وأن الأتراك يشاركون نفس القيم والمؤسسات والمصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الممكن قيام الولايات المتحدة بكل الأمور الصحيحة من اجل تركيا ولكن لا يمكن أن تتحسن تصورات تركيا تجاه أمريكا ما لم يقيم المسؤولون في الحكومة التركية بإبراز وتأكيد ما تقوم به الولايات المتحدة من أجل الشعب التركي ولا يمكن إلا للتصريحات الإيجابية المحلية التي تشجع السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة أن تجذب الأتراك بصورة أكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: محددات العلاقات الأمريكية التركية:

منذ انضماما تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي " الناتو " عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بدت تركيا أشبه بالحصان الأسود بالنسبة للغرب والولايات المتحدة التي سعت لتقوية علاقاتها مع حليف استراتيجي مهم ومؤثر جغرافيا وسياسيا وحضاريا وقد نسج كلا البلدين علاقاته بالأخرى في عدد من المحددات أهمها:

أولاً - المحدد الاستراتيجي:

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الاستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا حتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن على توطيد علاقاتها بأنقرة ودعمها عسكريا واقتصاديا وقد توطدت

1-سونار جاغايتاي، استمرار مشاعر العدا للولايات المتحدة الأمريكية، أسباب داخلية أ خارجية؟ معهد واشنطن *** على الموقع:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/persistentanti-americanism-in-turkey.external-or-internalcauses>

العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها خاصة في ظل تكيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الاوسط عقب حرب الخليج الثانية 1990.

وطيلة التسعينات كانت تركيا بمثابة الكماشة الذي سعت من خلاله واشنطن لتعويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين وذلك ضمن إستراتيجية الاحتواء المزدوج وقد تم استخدام قاعدة " إنجرليك" العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق.

كما لعبت تركيا دورا مهما ضمن مهام قوات حلف الشمال الأطلسي " الناتو" التي سعت لحفظ الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ويجب العمل على حمايتها في مواجهة أي تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين أو دول الجوار سوريا وإيران وعلى المستوى اللوجستي والاستخباراتي فقد اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي وتم تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الإستراتيجية؛ وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن " الحرب على الإرهاب" حيث تفاعلت تركيا مع المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001، ومن المتوقع أن تلعب تركيا دورا محوريا في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي الجديد باراك اوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان.

ثانيا -المحدد الكردي:

لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني PKK) دورا مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة، حيث تدعم الولايات المتحدة موقف تركيا من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية لذا فقد تفهمت الولايات المتحدة مخاوف تركيا من أن تؤدي الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين 15 إلى 20% من عدد سكان تركيا البالغ حوالي 70 مليون نسمة بالانضمام إلى الدولة الوليدة والانفصال عن تركيا.

وقد وصل الدعم الأمريكي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أواخر 2007 حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا⁽¹⁾.

حيث أعلنت الولايات المتحدة أن حزب العمال الكردستاني والحركات التابعة له منظمات إرهابية بينما اتبعت تركيا استراتيجية الخروج الكامل للقضاء على حركة أوجلان ويمكن إرجاع الموقف الأمريكي من قضية أكراد تركيا إلى حد كبير لسياسة التي تنتهجها تركيا وأيضاً إلى خطابها الموجه المناهض للإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر، ورغم أن الولايات المتحدة تعتبر مستعدة لدعم المطالب والحقوق الكردية بسبب دور الوساطة في أحداث 99 والاجتماع اللاحق مع المسؤولين الكرد، إلا أنها لا تريد إزعاج تركيا الآن حليفها الإقليمي الهام وهكذا تريد تجنب التصادم مع أنقرة وبدلاً من ذلك ففي إطار السياسة الأمريكية للحرب على الإرهاب يدعم الخطاب الرسمي الأمريكي "حق تركيا في محاولة التعايش مع مشكلة الإرهاب الخطيرة للغاية في الإقليم الجنوب الشرقي للبلاد".

وفي الوقت نفسه كان مشروع بوش للتحويل الديمقراطي يدعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ الخطوات الأولى للتمييز بين حزب العمال الكردستاني وقضية الحقوق الكردية في الدولة التركية⁽²⁾.

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 151-152.

2- ماريانا خاروداكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية، (ترجمة خليل الجبوسي) دار الغزالي، بيروت لبنان، شارع جولان، أربيل، إقليم كردستان العراق للطباعة والنشر، ط1، 2013، ص485.

ثالثا-عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

لطالما كان التحاق تركيا بأوروبا هدفا أمريكيا واضحا ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم واستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية وكذلك إحداث التوازن الاستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، لذا فقد بات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي احد البنود الثابتة على مائدة العلاقات الأمريكية-التركية؛ وذلك بسبب التأييد القوي الذي تظهره واشنطن لأنقرة في هذا الصدد⁽¹⁾.

بالتالي توجه أردوغان كان نحو تنفيذ المزيد من السياسات التحريرية بعد أوزال اعتراف واعد بقضية كرد تركيا في إطار جهود الحكومة للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم فسوف تحافظ المطالب الكردية بالحقوق إلى تصل إلى مستوى الحكم الذاتي من جهة والإرادة التركية من جهة أخرى على أمن تركيا الإقليمي ما يسمى بالدولة الموحدة⁽²⁾.

رابعا-المحدد الاقتصادي:

لم تقتصر العلاقات التركية-الأمريكية على البعد الاستراتيجي فقط وإنما سعت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات التي وصلت فيها الأوضاع الاقتصادية بتركيا إلى مستويات متردية. ففي عام 2001 دخلت تركيا في مرحلة من الركود لم تعرفه خلال نصف قرن حيث هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 68.5% في حين فقدت الليرة التركية نحو 70% من قيمتها ونظرا لارتفاع الفساد الحكومي فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع من خلال اقراض أنقرة حوالي 7.5 مليار دولار.

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 152.

2- ماريانا خاروداكي، مرجع سابق، ص 474.

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 حين تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتعشت السياحة بشكل ملحوظ وارتفعت قيمة العملة التركية وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية.

في عام 2002 تم تشكيل منظمة صناعية مشتركة Qualified Industrial Zone بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الرؤية الأمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط:

إذا كانت العلاقة الأمريكية التركية قد شهدت تواترا طيلة فترتي الرئيس بوش الابن إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف استراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه وقد زاد من ذلك التحول الذكي الذي مارسه حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية بإعطاء المزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية" وإنما باعتباره احد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به، وقد بدا واضحا انه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط كلما ازداد الطلب الأمريكي عليها وارتفع إسهامها كحليف يجب استرضائه والاعتماد عليه.

وقد أكد الكثير من المحللين أن تركيا ستظل احد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها:

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص153.

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان ودورها المحوري في حفظ الاستقلال في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى الهند وروسيا.
 - الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
 - تركيا باعتبارها ممر احتياطي لامتدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو-تفليس-جيهان) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
 - النظر لتركيا باعتبارها نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وهو ما قد يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- لهذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا ان تلعب دورا مهما في أكثر من جهة وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزا معتبرا في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط له مزايا عديدة⁽¹⁾.
- على هذا النسق تركيا لها موقع مركزي في الاستراتيجية الأمريكية ليس للاعتبارات الإيديولوجية بل للاعتبارات الجيوبوليتيكية أيضا ومرد ذلك ان الرقعة الجغرافية التي تنهض عليها تركيا كانت ومازالت المنطقة الأوراسيا ومركز دائرتها وتعتبر القوة البحرية (الولايات المتحدة الأمريكية) المنطقة الأخيرة لسيطرتها الكونية بسبب أنها تحبس وتحاصر القوة البرية (روسيا) وتمنعها للوصول إلى البحار المفتوحة⁽²⁾
- وفيما يخص سياسات تركيا الشرق أوسطية يمكن القول أن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها:

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص156.

2- مصطفى اللباد، الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني على الموقع:

http://www.aldjazeera.net/nr/exers/DB5675F3-44F1-4EB5-A9C4-C9D258F_980f.htm

- محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج دون ان يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات اممية على المستوى الخارجي وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة غربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والاستراتيجي
- محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية في المنطقة والاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيدا عن العباءة الغربية.
- الدخول بقوة على خط الصراعات في المنطقة ليس من اجل تفجيرها وإنما محاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط المبرد للخلافات في الشرق الأوسط.
- تجنب الدخول في لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظم الصورة التركية كوسيط محايد.
- تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.⁽¹⁾

تغيير التوجه التركي:

تحدي آخر يواجه العلاقات التركية الأمريكية وهو احتمال حدوث تحول في التوجه التركي أو السياسة الخارجية التركية المستقبلية، فمن المحتمل أن تختار أنقرة اتجاه آخر في سياستها الخارجية لا يكون محوره واشنطن فقد تختار سياسة محورها:

- 1-الاتحاد الأوروبي تقوم على أولوية العضوية في الاتحاد الأوروبي كرد فعل على المصالح الأمريكية التي تتناقض مع المصالح التركية.
- 2-أو الموازنة بين التفاعلات التعاونية والإستراتيجية مع نطاق واسع من القوى الأخرى وتتميز بخبرة قوية في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط.

إن الذكر والمنطق الذين يهدفان لاتخاذ موقف تركي جديد وأكثر استقلالية قد تحقق بالفعل وبدأ في النفاذ إلى عمق المجتمع التركي، أضف إلى ذلك أن حزب العدالة والتنمية

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص157.

ليس وحده الذي أبدى رغبته خاصة في اتباع هذه السياسة بل أصبحت هذه الرغبة مشتركة بين كثير من الاطراف السياسية التركية⁽¹⁾.

لا يمكن لتركيا الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو إسرائيل لتلبية احتياجاتها الإستراتيجية وما تفعله هذه القوى ينحصر في إشارة الاضطراب في المنطقة ليس لديها حلول حقيقية لمشكلات تركيا وحدها فتراثها العثماني يؤهلها لفعل ذلك ولن تجد الولايات المتحدة الأمريكية بديلا حقيقيا عن تركيا وسوف تضطر لقبول دورها الجديد في المستقبل.⁽²⁾

بالنظر إلى العراقيل التي واجهتها وستواجهها العلاقات التركية الأمريكية في المستقبل فإن على حكومات الدوليتين إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم وتذليل الصعوبات وإحداث التوافق لتحقيق أهدافهم المشتركة ويجب على كل طرف مراعاة مصالح الطرف الآخر فقد تحتاج السياسة الأمريكية إلى تغيير كي تتغير نظرة تركيا إليها وتحافظ عليها كحليف.

1- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص236.

2- نفس المرجع، ص235.

المبحث الثالث: تأثير احتلال الولايات المتحدة للعراق على العلاقات التركية

الأمريكية وتنامي الدور الكردي

اعتبر غزو العراق في 2003 نقطة أساسية في تغيير تركيا علاقاتها مع العراق لأنه من الصعب إعادة هندسة الاوضاع في العراق دون الحاجة إلى الدور التركي المؤثر، في حين تحركت أنقرة باتجاه العراق ليس فقط استجابة للرغبة الامريكية بقدر ما كان استجابة للحفاظ على مصالحها القومية والتي تتمثل أولاً في محاولة علاج تداعيات سقوط نظام صدام حسين ومخاوفها من تأثير الفوضى في العراق على أمنها القومي.

المطلب الاول: التحول في العلاقات التركية العراقية:

في أواخر سبتمبر وجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دعوة إلى نظيره العراقي نوري المالكي لزيارة اسطنبول لحضور المؤتمر القادم لحزبه الحاكم الأمر الذي اعتبر بريق أمل وبادرة طيبة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين التي شاب بها التوتر، ولكن المالكي رفض الدعوة مبرراً موقفه بانشغاله في خطط سفر أخرى، وهكذا لم يأت الضيوف العراقيون من بغداد بل من أوبيل عاصمة "حكومة إقليم كردستان" حيث يعمل الاكراد العراقيون على التقرب بشكل وثيق من أنقرة في الوقت الذي تتجرف فيه بغداد بعلاقاتها بعيد عنها.

ومع انسحاب القوات الامريكية من العراق في 2011 أصدرت بغداد مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية السني طارق الهاشمي بتهمة الارهاب وبعد بقائه فترة وجيزة في منطقة "حكومة كردستان" وقيامه برحلة قصيرة إلى قطر قبل الزعيم الهارب عرضت تركيا بمنحه حق اللجوء ومنذ ذلك الحين يجري الهاشمي مقابلات متكررة مع رئيس الوزراء التركي ورئيس الجمهورية ورئيس المخابرات إلى حين أصدر الإنتربول "نشرة حمراء" تهدف إلى تسهيل إلقاء القبض على الهاشمي، في حين أكد رئيس الوزراء بشير أتالالي التزام تركيا

بحمايته وفي اواخر يونيو 2012 منحت أنقرة تصاريح للهاشمي والوفد المرافق له تسمح لهم بالإقامة الدائمة في اسطنبول.

ومع تفاقم التوترات بشأن أزمة الهاشمي، أجرى المالكي مقابلة مع صحيفة "وول ستريت جورنال" كشف خلالها مدى توتر العلاقات العراقية التركية، بالتالي رئيس الوزراء المالكي يسعى وراء أجندة موالية للشريعة تدعمها إيران قد كبحت العلاقات التركية مع بغداد ودفعت أنقرة إلى إعادة تقييم موقفها من "حكومة إقليم كردستان".

وفي 2010 حدث تحول في العلاقات التركية العراقية حين قام مسعود بارزاني رئيس "حكومة إقليم كردستان" بزيارة لتركيا منذ ست سنوات وبعد ذلك قامت تركيا بإنشاء قنصلية بأربيل ومنذ ذلك الحين حصل تحسن في الحركة الدبلوماسية.

وفي خضم التوترات المستمرة بين تركيا والحكومة العراقية، نمت العلاقة الوليدة بين أربيل وأنقرة وأصبحت تمثل تحالفا غير معلن ضد بغداد.⁽¹⁾

عوامل التحول في العلاقات بين البلدين:

هناك عاملان إقليميان قد عزز هذا التحول:

أولهما: هو تحقيق التقارب بين "حكومة إقليم كردستان" وأنقرة منذ عام 2007 بمبادرة من الاكراد كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزاعات المركزية في بغداد. ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية التدريجية والناجحة في الوقت نفسه فقد قدمت "حكومة إقليم كردستان" إجراءات عديدة لتركيا مثل منح مشاريع البناء الكبرى للشركات التركية على سبيل المثال مطارات أربيل والسليمانية ومن جانبها عملت واشنطن جاهدة على تعزيز هذا التقارب بعد غزو العراق عام 2003، خوفا من اندلاع صراع بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان".

ثانيا: العامل الثاني والاكثر حداثة هو عدم الاستقرار الاقليمي النابع عن "الربيع العربي" وتأتي أنقرة في طليعة المعارضة لنظام الأسد في سوريا كما أنها تمتعض الدعم

1-سونر جاغايي وتايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق (تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى ضعفها مع بغداد) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أكتوبر 2012، ص .

الايراني لدمشق وتشجعه بقوة، وتبدو تركيا على اقتناع تام بأن طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد. لذا فإنها أصبحت تؤمن بأن محور "شيعي" بقيادة إيران آخذ في التشكيل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا.

وقد أدت وجهة النظر هذه الى قيام أنقرة بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور بما في ذلك إقليم كردستان وسكان العراق من العرب السنة.

بالإضافة إلى ذلك "كثف حزب العمال الكردستاني" من أنشطته الارهابية في تركيا مما أدى إلى وقوع أكثر من 700 قتيل جراء أعمال العنف المرتبطة بهذا الحزب التركي وترى أنقرة أن نظامي الأسد وطهران هما اللذان يقفان وراء هذا التهديد ويدعمونه.⁽¹⁾

وقد كانت تركيا طيلة السنوات الثمانية الماضية بمثابة محطة رئيسية في مساعدة القوات الامريكية الموجودة في العراق.

وقد كانت الهجمات التي قام بها "حزب العمال الكردستاني" في العمق التركي أحد العوامل الدافعة نحو توثيق التعاون الامريكي التركي على كافة المستويات وقد سعت الولايات المتحدة إلى تهدئة العلاقة بين تركيا وأكراد العراق من خلال تشجيع العراقيين على التنسيق مع الأتراك حول لينية التعاطي مع مسألة حزب العمال الكردستاني وقد أسفر هذا التنسيق عن تأييد عراقي وكردى للاقترب التركي في التعاطي مع الحزب.⁽²⁾

إضافة إلى الثروة التي تمتلكها "حكومة إقليم كردستان" في مجال الطاقة عنصرا آخر قوي وعادة ما نظرت تركيا إلى بغداد على انها المتعارض الوحيد حول الصفقات الطاقة مع العراق. إذ يؤكد وزير الطاقة التركي تانريلدز أن انقرة تسعى جاهدة للحصول على موافقة بغداد قبل الاتفاق النهائي بشأن إبرام أي صفقة بخصوص خطوط الأنابيب مع حكومة "إقليم كردستان" بيد أن هذا الضمان غير مؤكد على خلفية علاقة انقرة السيئة مع المالكي.

1- سونر جاغايتاي وتايلر إيفانز، مرجع سابق، ص .

2- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 158.



خريطة 3: خريطة تمثل تموقع الأكراد في الشرق الاوسط

الموقع: <http://www.turquir-guide.com>

وقد كان الدعم التركي التلقائي لبغداد نابعا من الخطر الذي شعرت به أنقرة من التهديد الذي يشكله الاكراد عقب الغزو الأمريكي للعراق بالتالي تركيا قامت بهجمات عسكرية في شمال العراق لضرب أهداف تابعة لـ "حزب العمال الكردستاني" كما سعت تركيا في كل مناسبة خشية نهوض القومية الكردية بتقويض مساعي الأكراد العراقيين للحصول على حكم ذاتي موسع، وذلك بإقامتها علاقات وثيقة مع المجتمع التركماني في المنطقة والعمل على الحد من النفوذ الكردي في إقليم كركوك المتنازع عليه.

في حين ان البعد السياسي للعلاقات الثنائية قد أظهرت بالفعل بعض علامات التراجع في الوقت الذي سعى فيه المالكي إلى إعادة انتخابه في عام 2010، فعلى مدار الأربعة أعوام الماضية انتهجت حكومته الموالية للشريعة نحو المركزية وهي السياسة التي لاقت تأييدا

من أنقرة من حيث المبدأ إلى أن بدأ حكم المالكي يميل نحو استبداد مقلق ذو طابع طائفي وقد كان رئيس تكتل "العراقية" إياد علاوي هو المفضل من قبل تركيانا بسبب نزعته القومية العراقية وبرنامجه غير الطائفي.

بالتالي فضلت أنقرة في طليعة المفاوضات الخاصة بتشكيل الحكومة مع الموافقة الامريكية ابرمت الأحزاب العراقية اتفاقا في نوفمبر 2010 يقضي بترك المالكي في منصب رئيس الوزراء مقابل تعهدات بإشراك تكتل العلاوي في السلطة.

وهو الاتفاق الذي لم يحترم المالكي معظم بنوده.⁽¹⁾

ولا يزال مسؤولون في وزارة الخارجية التركية يقوم بانتظام بزيارات إلى أربيل لإجراء مشاورات مع "حكومة إقليم كردستان" دون أن يتوقفوا لزيارة بغداد وهو الامر الذي انتقدته حكومة المالكي ووصفت هذه الزيارات بأنها "محضرة" واعتبرتها مكيدة ضد الحكومة المركزية.

ومن جهة نظر تركيا هذه التطورات تجعل من البرازاني حليفا رئيسيا لأنقرة لأنه وضع نفسه كثقل موازن لمنع حزب العمال الكردستاني من إقامة جذور له في سوريا ما بعدد الاسد.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كردستان:

يعد توسيع نطاق تعاطي انقرة مع "حكومة كردستان" مناورة مهمة من الناحية الاستراتيجية من شأنها أن تعزز قيام تحالف جديد في المنطقة خاصة إذا واصل بارازاني توجيه الاكراد السوريين اتجاه محور تركيا "حكومة إقليم كردستان" هذا ما يجعل العلاقات لا تخلو من العقبات لأن في الحقيقة لا تزال معسكرات "حزب العمال الكردستاني" تعمل في إقليم حكومة كردستان ومن جانبها يبدو أن: "حكومة إقليم كردستان" تشعر بالحساسية من تعزيز العلاقات مع تركيا خوفا من استفزاز إيران التي لها ثقلها في المنطقة.

1- سونر جاغاييتاي وتايلر إيفانز، مرجع سابق، ص



خريطة 4: خريطة تمثل إقليم كردستان العراق

الموقع: <http://www.turquie-guide.com>

كما أن هناك عقبة محتملة أخرى تتمثل في رغبة "حكومة إقليم كردستان" في قيام أنقرة بإطلاق حوار مع "حزب العمال الكردستاني" مما يعد أمراً بالغ الصعوبة في ظل المشهد السياسي التركي الحالي، والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء التركي أردوغان يضع خطة لخوض أول انتخابات رئاسية مباشرة في البلاد، المقرر إجراؤها عام 2014.⁽¹⁾

ونظراً لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تركيا التي جرت عام 2011 وفاز فيها حزب العدالة والتنمية بنسبة 49.5% فقط من الأصوات بالتالي من الضروري أن يشعر أردوغان بضرورة الرفع من شعبيته وقوميته من أجل حشد المزيد من الدعم وهذا إلى جانب الارتفاع الهائل في أعمال العنف التي يقوم بها "حزب العمال الكردستاني" تجعل الحوار التركي مع هذا "الحزب" شبه مستحيل.

ومع ذلك فقد بدأ قادة من كلا الطرفين يفضلون قيام علاقات أوثق بين الجانبين وبصورة غير علنية يرى المسؤولون الأتراك بأنه في حالة انجراف بغداد بعيداً عن المصالح التركية فقد تقرر أنقرة "أخذ كردستان تحت جناحيها" حيث تردد أن البرازاني نفسه اقترح هذا النوع من العلاقة المتبناة بينهما قبل الاقتراح التركي.

ونظراً لأن بغداد تقوم بشراء الطائرات المقاتلة الجديدة من طراز F-16 من الولايات المتحدة، فمن الممكن وضع هذا التعهد على المحك، ومن جانبه عبر البرازاني عن مخاوفه من احتمالية استخدام بغداد لهذه الطائرات ضد "حكومة إقليم كردستان" في المستقبل. كما أن المسؤولين الأتراك والاكرد أشاروا إلى أن أنقرة ستكون مستعدة للدفاع عن "حكومة إقليم كردستان" في حال تدخل بغداد بقوة للاعتراض هي الحكم الذاتي الكردي.⁽²⁾

1- سونر جاغاييتاي وتايلر إيفانز، مرجع سابق، ص2.

2- نفس المرجع، ص3.

فتركيا تحاول جم الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردستان تمهيدا لإعلان دولتهم المستقلة الحيلولة دون انفجار الأوضاع في مدينة كركوك التي تمثل إحدى "الرثات" الاقتصادية لتركيا بسبب ثروتها النفطية.⁽¹⁾

فالعلاقات التركية العراقية بدأت بالتحول في اواخر عام 2008 من ذلك العام ولقد التقى المبعوث الرسمي لتركيا الى العراق مراد أوزيلك ومستشار أردوغان الرئيسي للسياسة الخارجية أحمد داوود أوغلو مع مسعود البرازاني في بغداد.

وهذا كان أول اتصال رسمي على مستوى عال بين المسؤولين الترك والبرازاني منذ أربع سنوات.

وقد كانت زيارة أوزيلك وداوود أوغلو بداية لسلسلة من الاتصالات الرسمية مع حكومة إقليم كردستان أدت إلى تحسين كبير في العلاقات بين أنقرة وأربيل بشكل خاص في حقل الطاقة بالإضافة الى نمو الشراكة في هذا المجال التي تبقى هي الالههم بسبب اعتماد تركيا على إيران وروسيا.

والآن هناك علاقات متعددة الابعاد بين تركيا وحكومة إقليم كردستان KRG على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي.

وقد فتحت تركيا قنصلية في أربيل عام 2011 وازدهرت تجارة تركيا مع الاقليم كما أن زيارة البرازاني نهاية عام 2013 لولاية ديار بكر ذات الغالبية الكردية في الجنوب الشرقي تعكس تحولا في العلاقات الثنائية بين تركيا و KRG بالتالي إقامة روابط طاقة أقوى مع KRG اصبح أحد المكونات الأكثر أهمية في محاولات تركيا معالجة المسألة الكردية في الداخل.

زاوية النفط:

في مايو 2012 توصلت تركيا وحكومة إقليم كردستان لاتفاق لبناء خط لنقل الغاز وخطين لنقل النفط مباشرة من منطقة شمال العراق التي يسيطر عليها الكرد الى تركيا بدون

1- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 185.

موافقة بغداد، مما نقل التقارب الذي بدأ عام 2008 خطوة أخرى إلى الأمام، وستتيح هذه الانابيب للكرد للمرة الأولى الوصول مباشرة للسوق الدولية، متجاوزين خط كركوك-جيهان الذي تسيطر عليه بغداد.

وفي أواخر عام 2012 وقعت أنقرة وأربيل اتفاقية أخرى متعددة المليارات حول الطاقة وفي 2013 بدأ النفط الخام من كردستان العراق يتدفق الى الانابيب التركية، لكن عملية التصدير الفعلي لهذا النفط مازالت تنتظر موافقة بغداد ومنحت حكومة إقليم كردستان مؤخرًا ستة شركات تركية تراخيص استكشاف النفط.

وفي أواخر عام 2013 منحت حكومة إقليم كردستان شركة تركية ترخيص استيراد الغاز الطبيعي مباشرة من KRG. وقد بدأت شركة BOTAS التركية ببناء خط أنابيب غاز من حكومة إقليم كردستان إلى مدينة ماردين في الجنوب الشرقي من تركيا.

وتشير كل هذه التحركات أن مستقبل اقتصاد KRG سيعتمد بشكل كثيف على علاقاته مع تركيا، وحكومة إقليم كردستان غنية بالنفط والغاز الطبيعي، الذي يجب أن يستخرج وينقل إلى الاسواق الغربية، وتشكل أنابيب النفط من شمال العراق إلى الموانئ التركية على البحر المتوسط الادوات الأكثر كفاءة والأقل كلفة لنقل النفط العراقي إلى أوروبا وبذلك فإن صفقات الطاقة تشير لتحول كبير في سياسة تركيا اتجاه حكومة كردستان ولقد ولت الأيام التي كان ينظر فيها لكرد العراق كجزء من المشكلة الآن ينظر إليهم كجزء من الحل.

بالتالي هناك الآن إشارات واضحة بأن تركيا ستدعم حكومة إقليم كردستان في شمال العراق باعتبار ان أنقرة تحقق فائدة ضخمة من مصادر الطاقة في الاقليم وزيارة البرزاني لديار بكر اشارة لمدى النمو الذي وصلته العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق وخلال هذه الزيارة ناقش البرزاني مع أردوغان قضايا مثل عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني PKK.

وأكدت الزيارة الاندفاعية الجديدة لسياسة حزب العدالة والتنمية نحو تعميق العلاقات مع حكومة كردستان بشكل أكبر.⁽¹⁾

دور الولايات المتحدة في العلاقات التركية العراقية:

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من تآكل سلطة بغداد وعدم فرض سيطرتها على جميع أنحاء العراق، فقد حاولت واشنطن بهدوء وضع عقبات أمام تقارب كردستان مع تركيا، ففي مايو 2012 انتبهت واشنطن أن أنقرة وأربيل تقفان الواحدة إلى جنب الأخرى عندما أعلنت "حكومة إقليم كردستان" عن الخطة الطموحة لاستغلال النفط والغاز وعندما ظهرت احتمالية وقوع مواجهة عسكرية بين بغداد وحكومة "إقليم كردستان" في يوليو، سعت واشنطن إلى تهدئة ما كانت تخشى أن يصبح نقطة التقاء كارثية بين قوت الطرفين من شأنها أن تمزق العراق.

ولكن علاقة أنقرة مع الاكراد العراقيين لا تحتاج أن ينظر لها بمثل هذه النظرة المتشائمة وعلى الرغم من أن العلاقات بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان" قد وصلت إلى مستوى كان لا يمكن تصوره قبل سنوات قليلة.

إلا ان العلاقة تحتو على توازنات متأصلة إن العلاقة بن تركيا و"حكومة إقليم كردستان" ضد بغداد هي علاقة قوية ولكنها من المرجح أن تبقى أيضا عند المستوى التي هي عليه إذا ما استثنى نشوب صراع مفتوح بين بغداد وأربيل.⁽²⁾

فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتحالف مع الاكراد في شمال العراق وتقدم لهم المساعدات في إطار تشكيل الخريطة السياسية في عراق ما بعد صدام، كما انفرد الأكراد بشكل كامل على شمال العراق الى جانب المكاسب السياسية الأخرى على الساحة السياسية العراقية حتى أصبح الأكراد يتمتعون بشبه دولة مستقلة في شمال العراق، وهو ما شكل

1- زينب ماهر السيد مرمي، العلاقات التركية العراقية، دراسة لحالة الأكراد (1991-2012)، المركز الديمقراطي العربي

(قسم الدراسات والعلاقات الدولية)، ص 21. على الموقع: <http://democraticac.de/p=18020> على: 14:50 سا

2- سونر جاغاتاي وتايلر ايفانز، مرجع سابق، ص ص5-7.

ضربة قاسية لتركيا ومصالحها السياسية في شمال العراق. ويكفي للدلالة على ذلك استلاء الاكراد على مدينة "كركوك".

فالوجود الأمريكي في العراق شكل عائقا كبيرا أمام تركيا للوقوف بحزم ضد الانتهاكات الكردية للمصالح التركية في شمال العراق، فقد حذرت الولايات المتحدة تركيا مرارا وتكرارا من أي محاولة للتدخل في شمال العراق.

وكان لدى تركيا مجموعة من الخطوط الحمراء في شمال العراق التي يجب بأي حال من الاحوال أن يتم الاعتداء عليها أو تجاوزها من قبل الاكراد العراق وهي كالتالي:

1. منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية".

2. الحيلولة دون استلاء الأكراد على كركوك الغنية بالنفط.

3. الحيلولة دون إنشاء فدرالية في العراق على أساس عرقي يمكن الأكراد من الحصول على حكم ذاتي مستقل وتكوين قومية مستقلة في الشمال والتي بدورها ستشعل المطالب الانفصالية للأقلية في تركيا.⁽¹⁾

4. عدم السماح لحزب العمال الكردستاني باستخدام شمال العراق كقاعدة للهجوم على تركيا.

وضعت عملية انتهاك المصالح التركية في شمال العراق تركيا أمام موقف شديد الصعوبة، أصبح الأكراد طرفا رئيسا فاعلا في العملية السياسية العراقية مكنهم من الحصول على العديد من المكتسبات السياسية الكثيرة حيث حظي الأكراد على دور مميز في كافة المؤسسات التي تشكلت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

وأصبحت عناصر حزب العمال الكردستاني تتحرك في شمال العراق بسهولة بسماع كردي ومساعدة من الطرف الأمريكي.

1- زينب ماهر السيد مرسي، مرجع سابق، ص 20.

وهو ما دفع تركيا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية وتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية حتى تخرج من هذا المأزق.

فقد وافقت تركيا على ارسال قوات حفظ السلام الى العراق بعد فتور شديد في العلاقات مع الولايات المتحدة كما اتجهت الحكومة التركية إلى إعادة صياغة سياستها اتجاه اكراد العراق في ضوء الواقع الجديد للعراق ما بعد صدام حسين، والتي واكبت معها العديد من المتغيرات والتي من اهمها السيطرة الأمريكية على المشهد السياسي والأمني.⁽¹⁾

بالتالي وجدت تركيا وفي ظل الظروف المعقدة التي يمر بها العراق أن الدخول في شراكة مع اكراد العراق هو أفضل وسيلة للحفاظ وحماية المصالح التركية في شمال العراق عن طريق ربط الاقتصاد الكردستاني بتركيا وبالتالي ضمان اعتماد الأكراد تجاريا على تركيا وبهذه الوسيلة يمكن ضمان محاربة حزب العمال الكردستاني والحفاظ على حقوق الاقلية التركمانية.

المطلب الثالث: الأزمة السورية وتأثيرها على العلاقات التركية الأمريكية:

أدى صعود "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" ابتداءً من ربيع عام 2013، وانتشاره في العديد من مدن وبلدات محافظات دير الزور والرققة وحلب وإدلب إلى اشتباكات متفرقة بين مقاتليه والمقاتلين الأكراد، لم تصل حدود محاولة أي من الطرفين الحسم مع الآخر.

وفي يناير 2014 أعلن "حزب الاتحاد الديمقراطي" وحلفاؤه في الشمال الشرقي السوري تشكيل حكومة لإدارة المناطق الكردية، وجرى تنظيم العمل الخدماتي والأمني وتطوير الأجهزة السياسية الكردية في ما سُمّي "غرب كردستان"، وأثار الأمر سجالات حادة بين من اعتبره خطوة نحو "الاستقلال" عن سوريا.

إن "وحدات حماية الشعب" استفادت من الدعم الأميركي العسكري واللوجستي لتسيطر على أجزاء مهمة من الشمال والشمال الشرقي السوري، وعكس الأمر حسابات في واشنطن

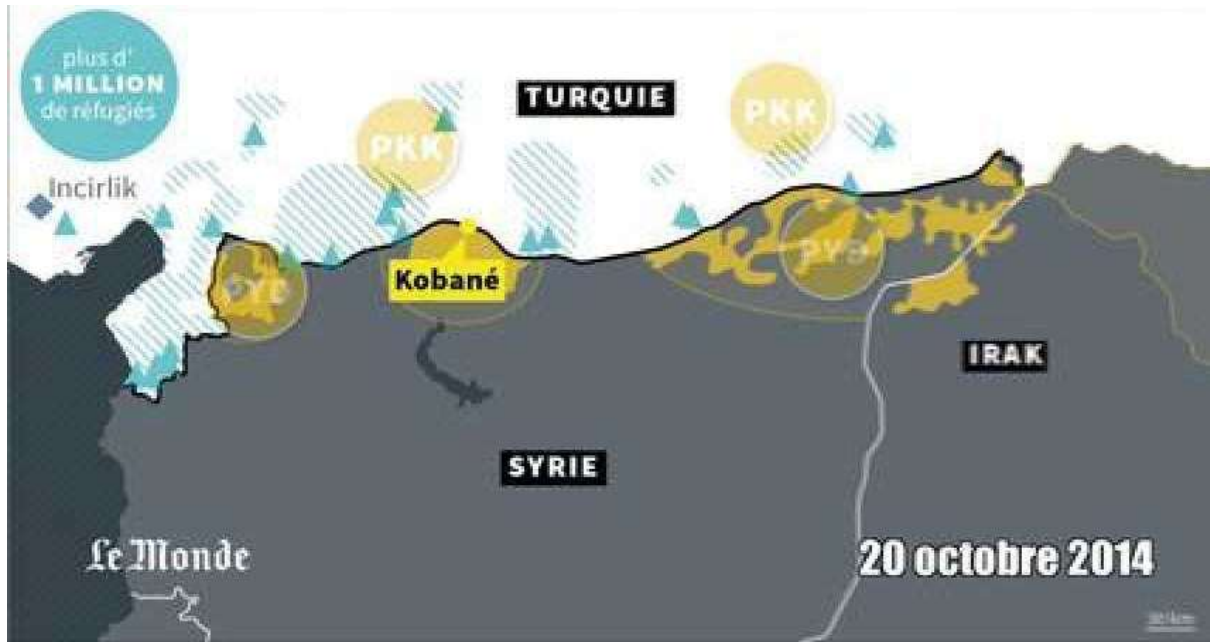
1- زينب ماهر السيد مرسي، مرجع سابق، ص 21.

ترى في إقامة شريط كردي متواصل ترابيا منطلقاً لقتال بري ضد "تنظيم الدولة" في سوريا، ولو أدّى الأمر الى استفزاز أنقرة التي تبدو غير راضية عن الأمر، وغير راضية أصلاً عن المقاربة السياسية الأميركية للأوضاع السورية.

وقد ردت تركيا على مجمل التطورات المذكورة بحذر؛ فهي تخشى من آثار الوضع المستجد سوريا على أوضاع مناطقها الكردية المقابلة للحدود وعلى استقرارها بعد سيطرة الميليشيات الكردية على معظم المعابر، لكنها في الوقت عينه لا تريد الظهور بمظهر المساند لـ "تنظيم الدولة".⁽¹⁾

أسباب التدخل التركي في سوريا

التزمت الحكومة التركية الحياد في معركة عين العرب/كوباني الدائرة على حدودها بين تنظيم الدولة وقوات حماية الشعب الكردية رغم الضغط الكبير عليها داخليا من الأكراد الذين سقط في مظاهراتهم الاحتجاجية عشرات القتلى، وخارجيا باتهامها بدعم الإرهاب.



خريطة 5: تمثل الموقع الجغرافي لكوباني (معركة كوباني)

المرجع: <http://www.turquie-guide.com>

¹ -زياد ماجد، "الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج"، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أوت 2015، ص ص 4-5.

مخاوف أنقرة من تشكيل كيان سياسي كردي على حدودها الجنوبية:

أولاً : سيكون أي كيان سياسي كردي (إقليم أو إدارة ذاتية كبدائية) على تواصل جغرافي مع أكراد العراق وتركيا مما يفتح نوافذ التأثير والتأثر، وتدويل القضية الكردية في تركيا.

ثانياً :تشجيع ودعم أكراد تركيا وارتفاع سقف مطالبهم؛ مما قد يقوّض جهود أنقرة في عملية السلام الداخلية ويذكي مطالب الحكم الذاتي أو الإدارة المحلية في مناطق الجنوب الشرقي ذات الأغلبية الكردية.

ثالثاً : لدى أنقرة مخاوف واضحة من السياسة التي سينتهجها أكراد سوريا في حال أسسوا كياناً سياسياً، سيما في ظل خلافهم مع أنقرة وتقاربهم مع خصومها، ومنهم النظام السوري الذي قال رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، مؤخراً إنه لا يمانع في عودة قواته للشمال السوري والتعاون معه بشروط

رابعاً :تخشى تركيا أن يعطي هذا الكيان مساحات إضافية لحزب العمال الكردستاني للتدريب وإطلاق عملياته العسكرية ضدها انطلاقاً منها، في فترة وصلت فيها عملية السلام إلى طريق مسدود.

خامساً : قد يشكّل ذلك الكيان(الدولة أو ما دون الدولة) المزمع إنشاؤه عازلاً سياسياً وجغرافياً بين تركيا والدول العربية، وهو أمر له مخاطره وتأثيراته الاستراتيجية على التجربة التركية برمتها.⁽¹⁾

أهم الأسباب التي دعت تركيا لتغيير موقفها والتدخل العسكري

1- ترى أنقرة أن مشروع إقامة كيان سياسي للأكراد السوريين على حدودها الجنوبية خط أحمر من منظور معايير أمنها القومي للأسباب سابقة الذكر .هنا، يمكن القول :إن أنقرة عملت وفق مبدأ " إذا أردت أن تحل مشكلة فافتعل مشكلة"، مستثمرة الهجمات التي تعرّضت لها من قبل كلّ من تنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني لتسخين الأجواء على الحدود وجعلها أكثر مواءمة لفكرة المنطقة الآمنة.

2- تعتبر تركيا حزب العمال الكردستاني التهديد الأبرز لأمنها القومي، والملف الكردي أكثر ملفاتها حساسية؛ ولذلك كانت الهجمات التي نفذها الحزب وأعلن مسؤوليته

¹ - سعيد الحاج، "التحركات العسكرية التركية: الاسباب والانعكاسات الاقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أوت 2015،

عنها في فترة تعاني فيها العملية السياسية من جمود ملحوظ سبباً لتغير الموقف التركي.

3- الاتفاق النووي بين إيران والغرب (دول 1+5) الذي قد يعني استراتيجية استبدالها بتركيا في ملفات المنطقة وإطلاق يدها في الإقليم، سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها

4- نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تركيا، والتي تراجع فيها الحزب الحاكم بنسبة تصل إلى % 8.5، وحرمة من الأغلبية المطلقة لتشكيل الحكومة بمفرده؛ وهو ما أدى إلى إضعاف موقفه في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية (الأميركية) وحدّ من إمكانية استقلاليته في السياسة الخارجية⁽¹⁾.

الاتفاق الأميركي-التركي

مع الإعلان عن تشكيل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة (داعش)، وضعت أنقرة ثلاثة شروط لانخراطها الفعلي في المعارك الميدانية، في مقدمتها المنطقة الآمنة على الحدود التركية-السورية، تحقيقاً لعدة أهداف، أهمها:

1- إعاقة إعلان أي كيان سياسي كردي على حدود تركيا الجنوبية، يكون على تواصل مع المناطق الكردية في كل من تركيا والعراق، ومنع تشكيل ممر نحو المياه يحمل أهمية استراتيجية بخصوص نقل النفط.

2- حماية الحدود من أية هجمات انتقامية من أيٍّ من خصومها العديدين، مثل تنظيم الدولة/داعش، وحزب العمال الكردستاني، وقوات حماية الشعب الكردية، وإيران، ونظام الأسد.

3- تأمين نفسها في مواجهة أي تدفق محتمل من اللاجئين السوريين، ومن حملة "تطهير عرقي" ضد التركمان والعرب قد تقوم بها القوات الكردية مستقبلاً

4- استثمار المنطقة الآمنة كنقطة تموضع وانطلاق للمعارضة السورية، وحمايتها جواً من قوات الأسد.

¹ - سعيد الحاج، المرجع السابق، ص 6.

رفضت الولايات المتحدة الطلبات التركية والمنطقة الآمنة خاصة، واعتبرتها دون أولوية، بل وصل الأمر لإنكار وجود طلب تركي بهذا الصدد.

طالبت واشنطن أنقرة بالسماح لها باستخدام قواعدها العسكرية الجوية، وخصوصاً قاعدة إنجريك في محافظة أضنة القريبة من الحدود السورية، لكن تركيا رفضت هذا الطلب رغم أن بعض الدوائر تحدثت عن اتفاق سري أبرم لاحقاً بين الطرفين، فتحت من خلاله القاعدة للطائرات بدون طيار الأميركية

إن كان المعنى المباشر لتلك الخطوات هو تراجع تنظيم الدولة وتحديد نفوذ قوات الحماية الكردية فإن السيناريو المفضل تركيا- أي سيناريو إسقاط الأسد ابتداءً من هذه المنطقة - لا يبدو سهلاً، ولا ينبغي المبالغة بتوقع توغل عسكري بري للقوات التركية في الأراضي السورية، للأسباب التالية:

أولاً : قناعة الحكومة التركية من الناحية النظرية والاستراتيجية بخطورة التورط العسكري المباشر في سوريا، خصوصاً أن الصراع يحمل أبعاداً إثنية ومذهبية تعمق الأزمة ولا تحلها أكثر من ذلك، تعتبر تركيا أن بعض الأطراف التي لم تُسمّها هي من تريد "توريثها" في سوريا؛ مما قد يعيدنا إلى التوجس التركي من خطط واشنطن في المنطقة في ظل الكثير من الشواهد على نيتها استبدال حلفائها في الإقليم.

ثانياً : عدم الاتفاق حتى الآن على الرؤية حول حل الأزمة السورية مع الولايات المتحدة، قائدة التحالف الدولي والحليف الاستراتيجي لتركيا، بدليل تعثر مشروع تدريب وتسليح المعارضة السورية، وغياب الدعم الأميركي الكامل لفكرة المنطقة الآمنة، واقتصارها على رقعة جزئية فقط من التصور التركي الأولي مع ترك مناطق مهمة شرقي نهر الفرات للقوات الكردية؛ الأمر الذي يظهره الفرق الواضح بين تصور أنقرة السابق للمنطقة الآمنة وما تم الاتفاق عليه وفق التقارير الصادرة.

ثالثاً : حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد، في ظل محاولات تشكيل الحكومة الائتلافية والغموض بشأن الشريك المحتمل فيها، إضافة لسيناريو إعادة الانتخابات.

رابعاً : معارضة قيادة الجيش التركي لأي عملية موسعة حالياً، وتفضيلها انتظار تشكيل الحكومة الجديدة وترقية قيادة جديدة للقوات المسلحة لاتخاذ قرار بهذا الحجم

خامساً : حسابات التورط في المستقبل السوري، ومواقف داعميه روسيا وإيران المحتملة، خصوصاً بعد الاتفاق النووي.⁽¹⁾

سادساً: رفض الرأي العام التركي في أغليبيته للتدخل التركي في سوريا

سابعاً: الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة في حال تدخلت تركيا عسكرياً في سوريا واستطال الأمر، وهو ما سيعمّق الأزمة الاقتصادية الحالية في البلاد.

ثامناً: التخوف من أية عمليات انتقامية في الداخل التركي أو على الحدود من قبل التنظيمات الكردية أو تنظيم الدولة أو النظام السوري.

نستنتج ان لازمة الكردية في تركيا تأثير كبير على سياستها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الخارجي، وعلى وجه الخصوص العلاقات الامريكية التركية خاصة بعد احتلال العراق في 2003 وتشكل إقليم كردستان الذي أصبح يشكل ضغطاً على الحكومة التركية فيما يخص مطالب أكراد تركيا.

بالتالي وبناء على كل ما تقدم فإن تحديد مسارات السياسة الخارجية مستقبلاً في اي من الاتجاهات الثلاثة يتوقف على الأرجح في ضوء المقومات التي تمتلكها تركيا لكي يؤهلها للعب دور إقليمي وبما تنعكس عليها بيئتها الدولية والاقليمية حيث تبين لنا أن تركيا ستتأثر سلباً أو إيجاباً في سعيها الدؤوب نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر.

فتركيا اليوم تتجه نحو سياسة خارجية مستقلة بصورة متزايدة هو العنصر الاقوى في تركيا اليوم، وتدعمه بصورة متزايدة أيضاً أحداث داخلية اقليمية وعالمية.

¹ - سعيد الحاج، مرجع سابق، ص 7.

الخاتمة

من خلال تعرضنا لمختلف المراحل والمتغيرات التي مرت بها الازمة الكردية في تركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية سواء إقليميا أو دوليا، تمكنا من اختبار الفرضيات التي طرحناها، والاجابة على الاشكالية المطروحة في هذا الشأن ، كما استطعنا عبر هذا العرض الخروج بمجموعة من الاستنتاجات هي كالتالي:

- انقرة لا تستطيع فجأة إقرار مطلب الحكم الذاتي للأكراد لأن مثل هذا الإقرار سيؤدي تلقائيا إلى رفع سقف المطالب الكردية القومية وإقامة دولة كردية مستقلة من شأنها قلب الخرائط الجغرافية في المنطقة حتى لو قال حزب العمال الكردستاني إنه لا يريد مثل هذه الدولة فضلا عن أن مثل هذا الاقرار سيكون له تداعيات كبيرة على الداخل التركي، وسيكون كافيا لاتهام حكومة العدالة والتنمية بالخيانة والعمل على تقسيم تركيا.

- إن انفتاح حزب العدالة والتنمية يتمثل في التوازن بين الامن والديمقراطية، تصفير المشاكل مع الجيران، الدبلوماسية الاستباقية والوقائية، الالتزام بسياسة خارجية متعددة الأبعاد والدبلوماسية المتناغمة.

- وخلال تطرقنا لواقع العلاقات التركية الأمريكية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين الدولتين، توصلنا إلى نتيجة وهي ان العلاقات يغلب عليها الطابع الأمني والمصلحة المشتركة مع دول الجوار.

وهذا ما يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية التركية ذات الابعاد المتعددة حيث تمثل العلاقات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية الأضعف.

كما ان الأحداث العالمية والإقليمية تؤدي إلى تأزم العلاقات التركية الأمريكية خصوصا إذا تعلق هذه الاحداث بالشأن الامريكي (الاحتلال الامريكي للعراق) أو بشأن دولة حليفة لها وعدم مراعاة الولايات المتحدة الامريكية للمصالح التركية.

وحتى تستمر العلاقات التركية الأمريكية التي دامت أكثر من نصف قرن فإن السياسة الامريكية تحتاج إلى تغيير نظرة تركيا، وعليه فعلى الولايات المتحدة الامريكية العمل على:

1. تغيير سياستها اتجاه المسألة الكردية بما يتماشى والمصالح المشتركة بينها وبين

تركيا والعمل على إزالة وجود حزب العمال الكردستاني من شمال العراق.

2. أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيف التوترات في منطقة الشرق

الاطوسط بتبني سياسة الحوار وهي السياسة التي تنتهجها تركيا (سياسة حسن

الحوار).

3. على الولايات المتحدة الأمريكية زيادة دعمها لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

يبدو أن تركيا اليوم غير تركيا التي كانت إبان فترة الحرب الباردة، حيث أصبحت أكثر

انتقائية حيال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما يكن فإن التحالف سيبقى الخيط

الناظم لهذه العلاقة، إلا أنه من المؤكد أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ستعرف نوع

آخر من الشراكة غير الشراكة التي جمعتهم من قبل.

استنتاجات:

- نستنتج ان الحكومة العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان حاولت كسب الدعم الأمريكي تطلعا إلى مزيد من الدور والنفوذ الاقليميين في الشرق الاوسط خاصة بعد الولاية الثانية لأوباما الذي التقى بالعديد من زعماء أكراد تركيا وسط حديثه عن ضرورة ايجاد حل سلمي للقضية الكردية في تركيا.
- محاولة تركيا تسويق نفسها في الغرب والمنطقة كنموذج إسلامي معتدل يمكن الاعتماد عليه من أجل تعميمه ودعمه.
- سعي أردوغان إلى التحالف مع اكراد العراق وكسبهم إلى جانبه دعما لسياسته الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وعلى هذا الاساس تطورت العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان بشكل غير مسبوق في الفترة الأخيرة ولا سيما مع زعيم إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني إلى درجة ان هناك من يتحدث عن صفقة بين أردوغان والبرزاني بهذا الخصوص مضمونها: اعتراف تركيا بدولة كردية في العراق مقابل دعم الاكراد لسياسة تركيا الاقليمية وتطلعاتها اتجاه سوريا والعراق وإيران.
- محاولة كسب أكراد سوريا إلى صف سياسته ودفعهم إلى الانخراط في معركة إسقاط النظام، حيث باتت الأزمة السورية تشكل أكبر تحدي لسياسة اردوغان اتجاه المنطقة نظرا لأهمية سوريا في الاستراتيجية التركية وتداعيات هذه الازمة على السياسة التركية على كافة المستويات.
- سعي اردوغان إلى كسب أكراد سوريا إلى جانبه فإنه عبر المعارضة السورية السياسية (المجلس الوطني) والعسكرية (الجيش الحر وجبهة النصرة) يحاول إقصاء المكون الكردي عن الخريطة السياسية المستقبلية لسوريا، كما بدا ذلك واضحا من جميع مؤتمرات المعارضة السورية التي عقدت في تركيا.

- تركيا تريد أن تقول للغرب ولا سيما أوروبا إنها تسعى للتوصل إلى وثيقة لحل القضية الكردية في تركيا، أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وإن نموذجها الديمقراطي قابل للأخذ به. بالتالي هنا تريد تعزيز موقفها التفاوضي بشأن قضية الانضمام إلى العضوية الأوروبية بعد أن تعثرت جهودها في هذا المجال طول العقود الماضية.

- إن الجهود التركية الأخيرة بشأن حل القضية التركية سلميا تأخذ شكل الهجوم السياسي والديبلوماسي ضد حزب العمال الكردستاني أكثر من الرغبة في التوصل إلى حل سلمي، وثمة قناعة عميقة لدى الحزب والعديد من الاوساط الكردية بأن أردوغان يهدف من وراء تحركه الأخير إحداث انشقاقات كبيرة في صفوف حزب العمال الكردستاني وخلق نوع من الخلاف بين أوجلان والقيادات العسكرية للحزب انطلاقا من قناعتها بأن هذه القيادات لن تستجيب لنداء أوجلان بنزع السلاح إذا ما قرر هذا الأخير توجيه مثل هذا النداء في لحظة ما.

- هناك قناعة لدى حزب العمال الكردستاني بأن التقرب التركي الأخير منه باسم الحل السلمي هدفه الأساسي هو محاولة جلب الحزب إلى جانب السعي التركي لإسقاط النظام السوري وأن حكومة أردوغان ستتقلب على أي شيء سيتم الاتفاق عليه فور تحقيق هذا الهدف، خصوصا وأن تركيا تعتقد في العمق أن ثمة تحالفا غير معلن بين الحزب الكردستاني والنظام السوري.

- إن السياسة التركية تتعامل مع القضية الكردية كورقة لتوسيع النفوذ والدور في المنطقة، وربما استخدامها كورقة في سياستها الإقليمية ضد سوريا والعراق وإيران في مرحلة لاحقة في إطار الصراع الجاري في المنطقة والذي بدأ يحمل بعد طائفي في أحيان كثيرة وفي أكثر من منطقة وقضية.

- بالإضافة إلى هذه الأهداف الخارجية فإن حكومة أردوغان تسعى من وراء التقرب من القضية الكردية سلميا، تحقيق جملة من الاهداف السياسية في الداخل واهمها كسب الأكراد كورقة انتخابية قوية في صناديق الاقتراع، وتمير مشروع الدستور الجديد الذي يعدله

البرلمان من خلال الحصول على موافقة النواب الاكراد في البرلمان، والحد من تصاعد نفوذ المعارضة التركية ولاسيما حزب الشعب الجمهوري الذي بدأت شعبيته في ازدياد على وقع الخلاف مع أردوغان بشأن سياسته إزاء الأزمة السورية.

التوصيات:

- يجب على الحكومة التركية المتعاقبة الاعتراف بالمشكلة الكردية.
- على الدستور التركي أن يعترف بوجود قومية غير تركية تقدر بـ 12 مليون كردي في اكثر من 23 ولاية تركية في جنوب شرق الأناضول.
- على حكومة تركيا تنمية المناطق التي يتمركز فيها الاكراد، لتطوير حالتهم الاقتصادية والرفع من مستواهم المعيشي وذلك عن طريق المشاريع التنموي.
- إعطاء للأكراد فرصة للحوار للوصول إلى نقاط التقاء مع الحكومة التركية والأغلبية السكانية.
- على تركيا وحليفها الاستراتيجي (الولايات المتحدة الامريكية) أن يغيروا نظرتهم حول تصنيف حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية ببح أن هذا الأخير حزب سياسي يدافع عن حقوق الأقلية الكردية ويعمل من أجل تحقيقها.

الملاحق

مشروع أنابيب باكو-تفليس-جيهان (BTC)

أطلق على مشروع خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان (BTC) اسم "مشروع القرن" ويهدف هذا المشروع الى نقل بترول أذربيجان-وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان-عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط وقد تم الشروع في انشاء هذا المشروع عام 1998 وافتتح رسميا في 13 يوليو/تموز 2006. ان حقول النفط الموجودة في مناطق أذري وتشيراغ وكوناشي (ACG) تمثل المصادر الاساسية التي تغذي خط باكو-تفليس-جيهان بفضل ما تحتوي عليه من مخزون يبلغ نحو 60 مليون طن في اطار اتحاد شركات AIOC

ويبلغ طول خط انابيب باكو-تفليس-جيهان 1776 كلم وهو بذلك ثاني أطول خطط للأنابيب في العالم، والمخطط له ان تتجاوز طاقته اليومية مليون برميل، كما أن تكاليف انشائه بلغت 4 مليار دولار وقد بدأ تدفق النفط عبره لأول مرة في 2 يونيو/حزيران عام 2006 وباختصار فإن خط انابيب باكو-تفليس-جيهان اصبح يمثل اهم طريق لنقل الطاقة بين الشرق والغرب بعد تجاوز المضائق، حيث ان من مميزات هذا الخط التخلص من الاكتظاظ الكبير في المضائق والتقليل من المخاطر وكذلك الابتعاد عن روسيا وهذا الخطط سوف يزيد من الاهمية الجيوسياسية والجيوسراتيجية لتركيا من ناحية كما أنه في الوقت نفسه يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

وبالإضافة الى ذلك فإن توسيع هذا الخطط لكي يربط كامل مناطق آسيا الوسطى وبخاصة حقول نפט كازاخستان سيزيد من الاهمية الاستراتيجية له بالنسبة الى تركيا لأنه سيحولها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة الى دولة ذات تأثير كبير

وبالنتيجة فإن تركيا في المرحلة التي نتحدث عنها (1995-2000) انتهجت سياسة الدولة الجسر بدعم من الولايات المتحدة الامريكية وفي الوقت نفسه دخلت في تنافس مع روسيا وفي هذا الاطار فإنه وبالرغم من النجاح الذي حققه خطط انابيب باكو-تفليس-جيهان لم يتمكن من كسر سيطرة روسيا على خطوط انابيب منطقة بحر قزوين

والى جانب ذلك فإن تركيا في هذه الفترة جعلت من مؤسسة تيكا (TIKA) المرتبطة برئاسة الوزراء مؤسسة أكثر فاعلية وقوة وركزت على تقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية الموجهة الى آسيا الوسطى وحولت منظمة كاي (KEI) في عام 1999 لتصبح منظمة اقليمية وبفضل هذا الانفتاح واصلت تركيا اهتمامها بالمنطقة. لكن تركيا في الفترة بين عامي 2000 و2003 اثرت الانسحاب طوعا من المنطقة بسبب أزمتها الداخلية ونتيجة الازمة الاقتصادية التي هزتها في عام 2001.

العلاقات التركية الروسية: الخيار الصعب بين التنافس والتعاون:
يمكن القول إن الفترة ما بين عامي 2003 و2008 شهدت أكبر تقارب بين البلدين وليس من الخطأ توصيف هذه المرحلة من العلاقة بين البلدين بأنها "فترة ذهبية" ونقطة التحول في العلاقة بين الطرفين كانت مع مذكرة 1 مارس عام 2003 فقد كانت هذه الحادثة سببا في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا.

وقد كان لتطابق وجهات النظر والمصالح بين تركيا وروسيا في ضرورة المحافظة على وحدة التراب العراقي أثر كبير في هذا الخصوص ومن العناصر المهمة كذلك والتي مهدت لتطوير العلاقات بين تركيا وروسيا العلاقات التجارية الثنائية والتي تجاوزت ما كان منتظرا منها خلال السنوات الاخيرة، فحجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا كان في عام 2003 حوالي 6 مليارات دولار ثم ارتفع في عام 2004 الى 10 مليارات دولار، وارتفع مرة اخرى في عام 2005 ليصل الى 15 دولار وفي عام 2006 قفز ليتجاوز 20 مليار دولار، وقربة 25 دولار في عام 2008.

غير أن ميزان العلاقات التجارية بين البلدين بقي في صالح روسيا. فبينما تأتي روسيا-كشريك تجاري- في المركز الثاني بالنسبة الى تركيا في مجال التجارة الخارجية تأتي تركيا في المركز الثاني عشر في التجارة الخارجية لروسيا بنسبة لا تتعدى 4.5%

فتركيا تستورد 65% من البترول و25% من احتياجاتها من الغاز من روسيا ولذلك تمثل تركيا مصدرا مهما لضخ العملة الى روسيا هذا الاختلال في التوازن التجاري تعكسه الارقام بصورة واضحة، وكمثال على ذلك، فإنه وفقا لمعطيات عام 2006 استوردت تركيا

من روسيا ما قيمته 17 مليار دولار، بينما لم يتجاوز قيمة صادراتها إليها 3 مليار دولار، وفي هذه الحالة فإن العجز في الميزان التجاري وصل الى 14 مليار دولار.

ولعل الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي الى تركيا يومي 5 و6 ديسمبر من عام 2004 والتي كانت الزيارة الاولى منذ عام 1973 على مستوى رئيس الدولة توضح المدى الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين، حيث تم التوقيع على بيان مشترك بين البلدين في ختام هذه الزيارة ثم على إثر ذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان

غان بزيارة موسكو في يناير/كانون الثاني عام 2005. وبالإضافة الى ذلك، قام وزير الشؤون الخارجية الروسي سيرغي لافروف بزيارة أنقرة في 31 مايو/أيار عام 2006. وقد وصلت عدد الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الطرفين بين عامي 2004 و2005 فقط الى ست زيارات مما يؤشر الى القفزة التي عرفت العلاقات بالمقارنة مع المراحل السابقة وكان من نتيجة تحسين العلاقات الروسية التركية أثر ايجابي مكن أنقرة من تطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى دون الدخول في أجواء من التنافس والصراع.

وبالإضافة الى ذلك ففي هذه المرحلة أمكن ربط شبكة علاقات تركيا مع الجمهوريات ذات الاصول التركية المنضوية تحت لواء الفدرالية الروسية بعد أن كان من غير الممكن في السابق تأسيس مثل هذه العلاقات معها وقد كشفت ذلك بوضوح الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول ما بين 12 و15 فبراير/شباط 2009 الى روسيا ثم مروره ببتارستان في رمزية مفادها أنه قادر على المرور من هناك ولكن ينبغي القول إن مثل هذه العلاقات ما تزال ضعيفة.

انفتاح جديد في السياسة التركية على القوقاز وآسيا الوسطى:

قد يكون مناسبا عوضا عن تناول علاقة تركيا بدول المنطقة كل دولة على حدة تناول هذه العلاقة باعتبار أن دول القوقاز وحدة مترابطة في إطار "منتدى الاستقرار والتعاون" الذي تشكل في الآونة الأخيرة، كما رأينا من المناسب تناول موضوع علاقة تركيا بأرمينيا في إطار تطبيع العلاقات بين الطرفين.

منتدى التعاون والاستقرار ومرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا:

إن النزاع الذي نشب بين روسيا وجورجيا في منطقة القوقاز بين الثامن والثاني عشر من أغسطس 2008 قد غير التوازنات الإقليمية في المنطقة، ذلك أن محور تركيا-جورجيا-أذربيجان هو الذي وقف حجر عثرة في طريق جورجيا. فعلى إثر هذا النزاع مباشرة وفي الثاني عشر من أغسطس أسست تركيا "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" (KIIP)

ويهدف هذا المنتدى في المقام الأول الى صياغة آلية لتركيز الأمن الاقليمي في المنطقة (إدارة أزمات) وبالتأكيد فإن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين بسبب الظروف المتحولة والمتغيرة. ومن جانب آخر -ومثلما كان الشأن في عهد سليمان ديميريل- فإن هذه المبادرة التركية لم تقابل بالترحيب من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

وبالرغم من ذلك فإنه -وطوال أغسطس- قامت تركيا باتصالات دبلوماسية مكثفة في المنطقة في اطار "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" (KIIP) بيد أنه -ومع حلول سبتمبر أسفرت هذه الاتصالات عن حلحلة لأرمينيا عن موقفها السابق فالملاحظ أنه في 6 سبتمبر 2008 انطلقت بين تركيا وأرمينيا مرحلة ما يسمى بـ "دبلوماسية كرة القدم"

انطلاقا من هنا فإن الصراع الذي نشأ في أغسطس بين روسيا وجورجيا أي الى ولادة وتطوير "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" وهو ما قد قاد بدوره الى ولادة مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا

فمنذ سبتمبر 2008 الى فبراير 2009 أي فترة منية قصيرة لا تتجاوز الستة أشهر شهدت العلاقات بين تركيا وأرمينيا مرحلة سريعة من التحسن لم تكن في الحسبان ومؤخرا وخلال المؤتمر الخامس والاربعين للأمن في ميونيخ والذي عقد ما بين السادس والثامن من فبراير 2009 وعلى إثر اللقاءات التي تم إجراؤها أصدر قائدا البلدين تعليماتهما لوزيري الشؤون الخارجية من أجل التسريع عفيي تطبيع العلاقات بين الجانبين. وعلى هذا النحو وعلى إثر جملة من الاتصالات الدبلوماسية عرفت العلاقات التركية الارمنية مرحلة من التطبيع يجدر بنا التوقف عند بعض النقاط المتعلقة به

أولاً: انطلقت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا من الناحية التاريخية على إثر تغير الموازين بسبب الصراع الروسي الجورجي الذي اندلع في أغسطس 2008 وما أعقبه من خطوات تركية لتأسيس "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"

لقد كان سعي روسيا لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز يعني تقلص مجال نفوذ دول أخرى وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة والنااتو والاتحاد الاوربي وهذا ما دفع هذه الدول الى تطوير سياسات جديدة في المنطقة ولهذا الاعتبار قامت تركيا بطرح مبادرة أو مشروع "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" غير أن تأكيد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي على ضرورة تطبيع العلاقات مع أرمينيا من جهة ومن جهة ثانية سعي تركيا لإزالة العراقيل القائمة بينها وبين أرمينيا جعل من أرمينيا حجر الزاوية في السياسة المتعلقة بالقوقاز.

وهكذا بدأت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا لا يمكن تبسيطها الى مجرد علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها وأهميتها إقليمياً ودولياً.

فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تفرز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا.

وبالنسبة إلى أرمينيا التي توجد في نطاق محصور جغرافياً وسياسياً فهي تنتظر بإيجابية على المستوى البراغماتي الى مسيرة التطبيع مع تركيا باعتبار أن الطريق المؤدي غلى اندماجها في أوروبا يمر عبر تركيا بالتالي تطبيع العلاقات بين تركيا وارمينيا يعتبر عاملاً مساعداً في حل المشاكل القائمة في العلاقات بين اذربيجان وأرمينيا.

فمن الملاحظ أن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا مر عبر منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز في 2008 حيث ان هذا الاخير بدأ يعطي ثماره.

قائمة الخرائط

- خريطة 1 : تمثل التوزيع الجغرافي للأكراد في تركيا 48
- خريطة 2: خريطة تمثل الحدود الجغرافية لتركيا 75
- خريطة 3: خريطة تمثل تموقع الأكراد في الشرق الأوسط 106
- خريطة 4: خريطة تمثل إقليم كردستان العراق 108
- خريطة 5: تمثل الموقع الجغرافي لكوباني (معركة كوباني) 116

قائمة الجداول والاشكال

- جدول 1: أوجه الشبه بين الأزمات الدولية والقضايا الدولية 17
- شكل رقم 1: اطار نظري لعناصر الأزمة الدولية. 16
- شكل رقم 2 : يوضح المتطلبات الاستراتيجية لإدارة الأزمات 22

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (ترجمة: محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010)
2. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الاسكندرية: دار الجامعة العربية، 1999).
3. إسماعيل محمد صادق، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، ط1، (القاهرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
4. جبر السيد، المركز الدولي العام مع المقارنة بالشرعية الإسلامية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1990).
5. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط1، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
6. الحكمة، 2000).
7. سعد الدين إبراهيم، تأملات في المسألة الأقليات (القاهرة: دار الصباح للنشر، 1992).
8. سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية .
9. سيد أحمد ولد أحمد سالم، الكرد والدمج في تركيا، لقاء مكّي، الكرد: دروب التاريخ الوعرة، مركز الجزيرة نت، ملفات خاصة.
10. السيد السعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث، ط1، (جامعة أسيوط: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006).
11. عبد الكريم كاظم جميل، العلاقات التركية- الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، ط1، (عمان، دار مجدلاوي، 2013).
12. عبد المنعم ممدوح، تركيا والبحث عن الذات (مصر: دار الشروق، 2009).

13. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008م.
14. فلانجان ستيفان، أولويات خاطئة التقسيمات الخاطئة للقوة الأمريكية، (بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، 2010).
15. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة (ترجمة: سليمان داوود وحمدى الدوري، بغداد، بيت
16. ماريانا خاروداكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية، (ترجمة خليل الجبوسي) دار الغزالي، بيروت لبنان، شارع جولان، أربيل، ط1، (إقليم كردستان العراق للطباعة والنشر، 2013).
17. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991).
18. محمد تلجي، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، (مركز الإمارات للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2010م).
19. محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
20. محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، ط 1، 2010).
21. محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات (جامعة الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006).
22. محمد نور الدين، الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، تركي خليل، الأقليات الدينية والإثنية (مركز المسار) للدراسات والبحوث، فيفري 2013
23. ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق والاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010).
24. هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية (الاسكندرية: مؤسسة سباب الجامعة، 2012)
25. وديع جويده، الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، ط1 (لبنان: دار الفرابي، 2013).

26. ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، (القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006).

مقالات ومحاضرات:

1. إيثار عبد الهادي محمد، "استراتيجية ادارة الأزمات"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، م17، ع64، (كانون الأول، 2011)

2. باسل خطيب، محاضرات في السياسة الخارجية، غير منشورة، (جامعة جدة، معهد الدراسات الدبلوماسية)، 1984.

3. سالم محمد صالح، القوة السياسية الخارجية، مجلة الكوفة.

4. سعيد الحاج، "التحركات العسكرية التركية: الاسباب والانعكاسات الاقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أوت 2015

5. سونر جاغيتاي وتايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق (تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى ضعفها مع بغداد) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أكتوبر 2012

6. صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية 2002-2011، المجلة الأردنية، ع. 2، 2013.

7. عائشة كريات، ربيع العرب، يصيب أكراد تركيا بالعدوى، الأخبار 2011/05/16

8. علي حمد أردخان، الثورة الصامتة في تركيا، مجلة المجتمع، الكويت، ع. 64، 2003

9. غازي فيصل غدير، "موقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تاريخية 1923 - 2013)"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، ع. 36

10. فاطمة كايابل، مجزرة درسيم كأول اعتراف واعتذار تركي، الأخبار (29 - 11 - 2011).

11. ماجد زياد، "الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج"، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أوت 2015

12. معمر فيصل خولي، من الإنكار إلى الاعتراف: المسألة الكردية في تركيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في إصدارات 20 يوليو 2014.
13. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، م 4، ع 7، (2007)
14. هزبر حسن شالوخ، "حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980"، مجلة ديالي، د.م.، ع 28 (2008).
15. وكالة الأنباء الأناضول (23 - 11 - 2011).
16. يلماز أنصار أوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ع. 3، ستا للدراسات والأبحاث، خريف (2009)

المذكرات الجامعية:

1. أسماء بوشنتلي، الأقلية الكردية وانعكاساتها على استقرار تركيا، أطروحة ماستر غير منشورة (الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012-2013)
2. عفاف قايد، السياسة التركية تجاه المسألة الكردية (الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)
3. محمد عبد العاطي التلوي، السياسة الخارجية تجاه سوريا 2002-2008، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في دراسة الشرق الأوسط، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.
4. محمد عبد العاطي التلوي، السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002-2008، ماجستير دراسات شرق أوسطية، غزة، جامعة الأزهر، 2011.
5. ياسر يشير العشي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم "حزب العدالة والتنمية"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، د.ب.ن، 2014.

المواقع الالكترونية:

- ويكيبيديا، ادارة الازمات، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/0/06 على: 13:30 سا.
http://ar.wikipedia.org/إدارة_الازمات/#D985.D8.AA
- عزو محمد عبد القادر ناجي: "مفهوم عدم الاستقرار السياسي"، في:
<http://www.aheroal.org/debut/show.art.asp=124621>
13:45 (2016/01/26).
- حقائق جغرافية وتاريخية، في:
<http://moqatel.com/openshare/beth/saisia/akrad/seco2.doc.cvt.htm>
2016/02/06 على 10:25 سا
- معمر فيصل خولي، من الإنكار إلى الاعتراف: المسألة الكردية في تركيا، مركز الروابط
للبحوث والدراسات الاستراتيجية، إصدارات 20 يوليو 2014، ص5. في:
<http://aldjazeera.net/news/international/2014/7/10/%d8%a5%d9%82%d>
15:45 سا
- بيار روباري، حزب العدالة والتنمية التركي والمعضلة الكردية، 2 يناير 2015، في:
<http://www.sotkurdistdn.net/index.php?option=comk2&view=ite>.
<http://www.aldjazeera.net>
- بورهان كور أغلو، تركيا والأكراد: من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي، (24 أوت
2011)، على الموقع: http://www.aldjazeera.net/nr//exers/ec4a3471-d292_frameles.ht
على: 11:32 سا
- نهى خالد، أردوغان والأكراد وتركيا الجديدة، مقالات الرأي، 2011/10/2 على
الموقع: <http://www.aldjazeera.net>
- خور شيد دلي، تركيا ورهاناتها على القضية الكردية، الوحدة الإسلامية عن تجمع العلماء
المسلمين، لبنان، السنة الثانية عشر، العدد 134، 2013، ص2. على الموقع:
<http://www.wahdaislamyia.org/issues/134korshidda-III-htm>
- تم الاطلاع على الموقع في 2015/11/15 على 14:59 سا
فتح الله ولعلو، تركيا والاتحاد الأوربي، عن الموقع:

[http://www.marocainsdumonde.gov.mg/document/turquie-ue-](http://www.marocainsdumonde.gov.mg/document/turquie-ue-Maroc)
[Maroc](http://www.marocainsdumonde.gov.mg/document/turquie-ue-Maroc).2013/04/12

سونار جاغاي، استمرار مشاعر العداء للولايات المتحدة الأمريكية، أسباب داخلية أم خارجية؟ على الموقع:

[http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/persistentanti-americanism-in-turkey.external-or-internalcauses)
[analysis/view/persistentanti-americanism-in-turkey.external-](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/persistentanti-americanism-in-turkey.external-or-internalcauses)
[or-internalcauses](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/persistentanti-americanism-in-turkey.external-or-internalcauses)

مصطفى اللباد، الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني على الموقع:

[http://www.aljazeera.net/nr/exers/DB5675F3-44F1-4EB5-](http://www.aljazeera.net/nr/exers/DB5675F3-44F1-4EB5-A9C4-C9D258F980f.htm)
[A9C4-C9D258F 980f.htm](http://www.aljazeera.net/nr/exers/DB5675F3-44F1-4EB5-A9C4-C9D258F980f.htm)

زينب ماهر السيد مرمي، العلاقات التركية العراقية، دراسة لحالة الأكراد (1991-2012)، المركز الديمقراطي العربي (قسم الدراسات والعلاقات الدولية)، ص 21. على الموقع:

<http://democraticac.de/p=18020> على 14:50 سا

Vecdic Gonul, " L'intégration de la Turquie à la politique européenne de défense" : [http://www.voltairenet.org/article](http://www.voltairenet.org/article11382.html)
[11382.html](http://www.voltairenet.org/article11382.html), vu le 28/0//2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

Natural ressources, « NRDC : US Nuclear in Europ », hams,M. Kristensen, 31 defense cancel, 2005.

الفهرس

1	مقدمة
---	-------------

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأزمة، الأقلية والسياسة الخارجية

13	المبحث الأول: ماهية الأزمة.....
13	المطلب الأول: تعريف الأزمة
15	المطلب الثاني: الفرق بين الأزمة والقضية.....
20	المطلب الثالث: أساليب إدارة الأزمة.....
23	المبحث الثاني: ماهية الأقلية
23	المطلب الأول: تعريف الأقلية
26	المطلب الثاني: مطالب الاقلية ووسائل تحقيقها.....
28	المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية
28	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....
30	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

الفصل الثاني

حكومة العدالة والتنمية وتعاملها مع الأزمة الكردية

35	المبحث الأول: أسس حزب العدالة والتنمية
35	المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية
39	المطلب الثاني: إعادة تشكيل حزب العدالة والتنمية
41	المطلب الثالث: مشروع حزب العدالة والتنمية
44	المبحث الثاني: الأقلية الكردية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم
44	المطلب الأول: الاقلية الكردية التركية، توزيعها الجغرافي وواقعها
52	المطلب الثاني: التيارات الكردية في تركيا (حزب العمال الكردستاني)
55	المطلب الثالث: تطور القضية الكردية بعد اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان

المبحث الثالث: تعامل حزب العدالة والتنمية بعد مجيئه إلى الحكم مع الأقلية الكردية	57
المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية لحل الأزمة الكردية	57
المطلب الثاني: مبادرة حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية	60

الفصل الثالث

التحولات المستقبلية للعلاقات التركية الأمريكية على ضوء تطورات الأزمة الكردية

المبحث الأول: عقيدة السياسة الخارجية التركية	74
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية التركية	74
المطلب الثاني: أسس السياسة الخارجية التركية	81
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية	86
المبحث الثاني: حدود تأثير الأكراد على العلاقات التركية الأمريكية	92
المطلب الأول: واقع العلاقات التركية الأمريكية	92
المطلب الثاني: محددات العلاقات التركية الأمريكية	95
المطلب الثالث: الرؤية الأمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط	99
المبحث الثالث: تأثير احتلال الولايات المتحدة للعراق على العلاقات التركية الأمريكية وتنامي الدور الكردي	103
المطلب الأول: التحول في العلاقات التركية العراقية	103
المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كردستان	107
المطلب الثالث: الأزمة السورية وتأثيرها على العلاقات التركية الأمريكية:	114
الخاتمة	124
الملاحق	126
قائمة المراجع	133
الفهرس	140